المصرف العربى
للتنمية الاقتصادية فى افريقيا

التقرير السنوى

2016

المصرف العربى
للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا

التقرير السنوى
2016

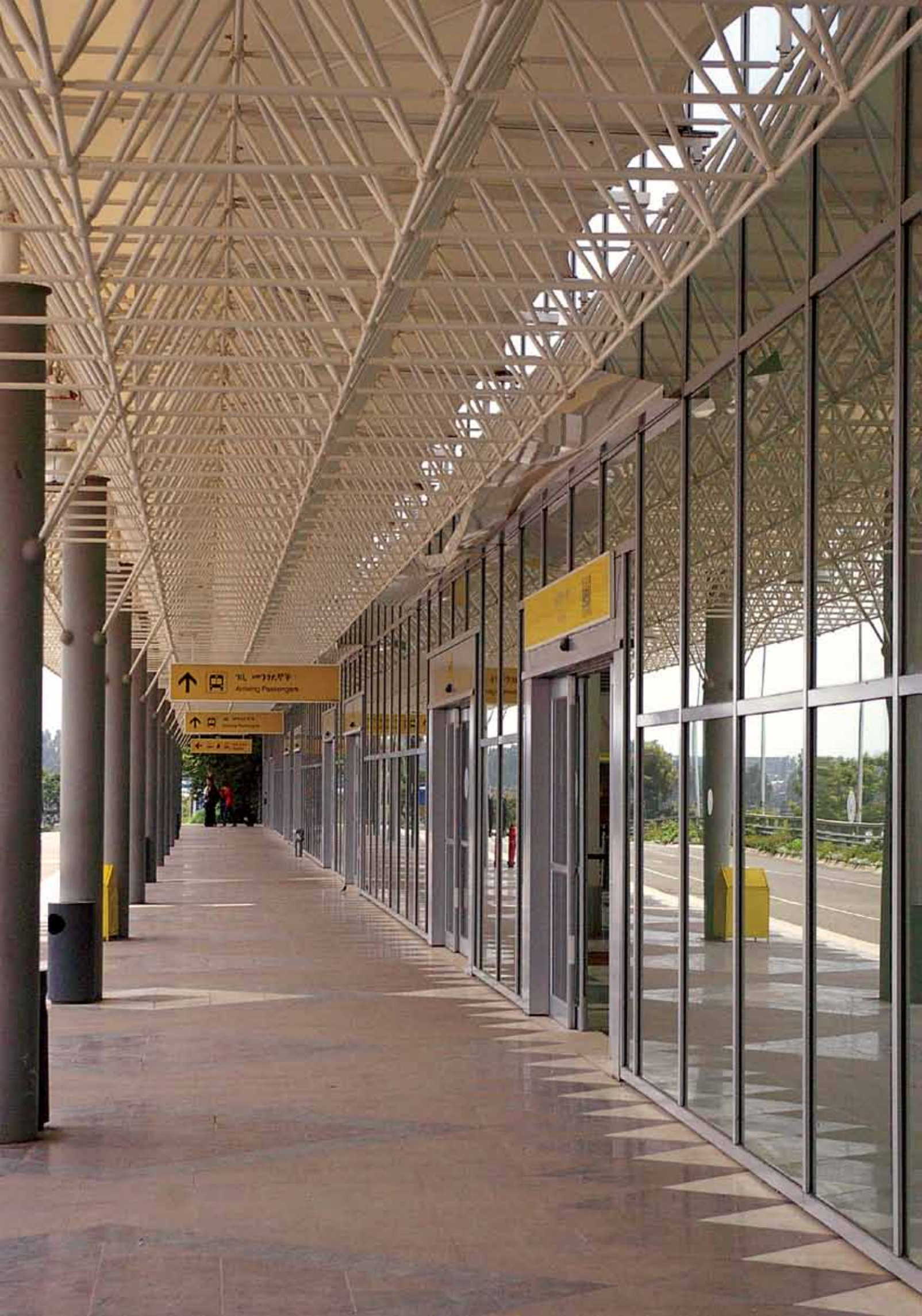
Arriving Passengers

المحتويات

	صفحة
معطيات عامة: التأسيس - التعريف - النشاط التمويلي	4
• مجلس المحافظين	7
• مجلس الإدارة	8
• خطاب رئيس مجلس الإدارة	10
أهم مؤشرات نشاط المصرف 2015 - 2016	11
لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية	12
الفصل الأول : النشاط التمويلي	17
• الالتزامات الكلية للمصرف في عام 2016	17
• التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها القطاعي لعام 2016	17
• التزامات القروض وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2016	22
• مشروعات القطاع الاجتماعي	22
• القطاع الخاص	23
• تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية	23
• العمليات الإقليمية	24
• عمليات العون الفنى وتوزيعها القطاعي لعام 2016	25
• عمليات العون الفنى وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2016	25
• تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح للفترة 1975 - 2016	28
• المشروعات وعمليات العون الفني التي اكتملت خلال عام 2016	31
• التوقيع على الاتفاقيات	31
• إسهام المصرف في تخفيف عبء المديونية	31
• تمويلات المصرف وتخفيف حدة الفقر	32
• التمويل المشترك	32
• التنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي	33
• التعاون مع المنظمات الإقليمية العربية والأفريقية	34
الفصل الثاني: وصف تفصيلي للعمليات الموافق عليها خلال عام 2016	37
• مشروعات القطاع العام	37
• مشروعات القطاع الخاص وعمليات التجارة الخارجية	53
• عمليات العون الفني	58
الفصل الثالث: الموارد المالية	69
• المركز المالي	69
• الدخل	69
• الإنفاق	71
• صافي الدخل	71
• الالتزامات المالية	71
• السحب والاسترداد	72
• الخلاصة	73
الحسابات الختامية	75
خلاصة عامة للتقرير	101
الملاحق	103

ملحوظة : كافة الصور الواردة فى هذا التقرير تمثل نماذج لمشروعات وعمليات عون فنى مولها المصرف أو ساهم فى تمويلها فى الدول الأفريقية المستفيدة

معطيات عامة

التأسيس:

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (المصرف) بمقتضى قرار من مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973، وبدأ عملياته في مارس 1975، واتخذ من الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان، مقراً رئيسياً له.

التعريف:

المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة دولة عضو بجامعة الدول العربية موقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974. يتمتّع المصرف بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي.

يهدف إنشاء المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الأفريقية ودول العالم العربي، وتجسيد تضامن عربي أفريقي قائم على أسس من المساواة والصداقة. وتحقيقاً لهذا الهدف، عُهدَ إلى المصرف بالمهام التالية:

- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

النشاط التمويلي:

تُعتبر المشروعات التي يمولها المصرف ذات أولوية للبلدان المستفيدة وتدخل في إطار خططها التنموية. وفي بعض الحالات تكون هذه المشروعات ذات صبغة إقليمية تفيد عدداً من البلدان الأفريقية في آن واحد، وتُسهم في تكامل اقتصادياتها.

ويمكن أن تصل مساهمة المصرف في أي مشروع إلى نسبة 60 % من تكلفته الكلية، على أن لا تتجاوز قيمة القرض 20 مليون دولار(*)، وقد يصل الحد الأقصى للقرض إلى 90 % من التكلفة الكلية في حالة المشاريع التي لا تزيد تكلفة الواحد منها عن 15 مليون دولار.

كما يمكن منح أكثر من قرض واحد للدولة المستفيدة في السنة الواحدة، بشرط ألا يتجاوز مجموع ما يُمنح لها 20 مليون دولار. ويقدّم المصرف العون الفني في صورة منح لا تُرد، كما يقوم بتمويل عمليات صادرات عربية إلى الدول الأفريقية المستفيدة من عونه.

(*) المقصود بالدولار في هذا التقرير هو الدولار الأمريكي.

مجلس المحافظين:

مجلس المحافظين هو السلطة العليا للمصرف ويتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو من أعضاء المصرف. ويكون المحافظون في الغالب وزراء المالية في الدول الأعضاء. ولمجلس المحافظين كافة صلاحيات المصرف، كما له أن يفوض كل أو بعض هذه الصلاحيات لمجلس الإدارة، فيما عدا تلك التي تستثنيها اتفاقية الإنشاء ومن بينها: زيادة رأس المال، وتعيين مدير عام المصرف، والتصديق على الحسابات الختامية، وتخصيص صافي الدخل، وتفسير وتعديل اتفاقية الإنشاء. ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً عادياً واحداً في العام.

مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة المصرف من أحد عشر عضواً، ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة المصرف إلاّ ما كان منها مقصوراً على مجلس المحافظين. وتتضمّن صلاحيات مجلس الإدارة ما يلي:

- رسم السياسة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذها بما يتفق وأحكام اتفاقية الإنشاء وتوجيهات مجلس المحافظين.
- وضع القواعد والنظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعمال المصرف على أساس الاقتصاد في النفقات والكفاءة في العمل.
- تحديد برنامج يُوضّح العمليات وحجمها ونُظمها، والموافقة على القروض والمعونات التي يقدّمها المصرف.
- اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض وإصدار السندات.
- الإعداد لاجتماعات مجلس المحافظين.
- إنشاء وكالات وفروع ومكاتب للمصرف حسبما تقتضيه مصلحة العمل.

يكون الأعضاء التسعة الأكثر إسهاماً في رأس مال المصرف أعضاء دائمين، وينطبق هذا حالياً على تسع دول هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، والمملكة المغربية. ويشترك بقية الأعضاء في المصرف – بحسب قوتها في التصويت في مجلس المحافظين – في اختيار العضويْن غير الدائمينْ في مجلس الإدارة، ويُمثّل الأعضاء في الفترة الحالية كل من: الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية. وفترة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً غير متفرغ لمدة سنتين قابلة للتجديد. يجتمع مجلس الإدارة مرةً كل أربعة أشهر، أو كلما اقتضى عمل المصرف ذلك.

المدير العام:

يُعينّ مجلس المحافظين مدير عام المصرف من غير أعضاء مجلس الإدارة لفترة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين على الأكثر. والمدير العام هو الموظف التنفيذي الأعلى في المصرف والمسئول عن تسيير جميع أعماله تحت إشراف مجلس الإدارة، وفقاً لنظم المصرف ولوائحه ووفقاً لتوجيهات مجلسيْ المحافظين والإدارة، وهو الممثل القانوني للمصرف.

اجتماع مجلس المحافظين رقم (42) - المنامة- أبريل 2016

مجلس المحافظين

معالي الأستاذ/ عمر ملحس*	**معالي الأستاذ/ درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي**
وزير المالية – المملكة الأردنية الهاشمية	الوزير المسئول عن الشؤون المالية – سلطنة عُمَان
معالي الاستاذ/ عبيد حميد الطاير	**معالي الدكتور/ جواد ناجى حرز الله**
وزير الدولة للشؤون المالية – دولة الإمارات العربية المتحدة	مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصنادق العربية والإسلامية – دولة فلسطين
معالي الشيخ/ أحمد بن محمد آل خليفة	**معالي الأستاذ/ علي شريف العمادي**
وزير المالية– مملكة البحرين	وزير المالية – دولة قطر
معالي الأستاذ/ محمد الفاضل عبدالكافي*	**معالي الأستاذ/ أنس خالد الصالح**
وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي– الجمهورية التونسية	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية – دولة الكويت
معالي الأستاذ/ حاجي بابا عمي*	**معالي الأستاذ/ علي حسن خليل**
وزير المالية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	وزير المالية – الجمهورية اللبنانية
معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز الجدعان*	**معالي الأستاذ/ أسامة سعد حماد صالح***
وزير المالية – المملكة العربية السعودية	وزير المالية – دولة ليبيا
معالي الأستاذ/ بدر الدين محمود عباس	**معالي الدكتورة/ سحر نصر**
وزير المالية والتخطيط الاقتصادي – جمهورية السودان	وزيرة التعاون الدولى – جمهورية مصر العربية
معالي الدكتور/ مأمون حمدان*	**معالي الأستاذ/ محمد بوسعيد**
وزير المالية – الجمهورية العربية السورية	وزير الاقتصاد والمالية – المملكة المغربية
معالي الدكتور / هوشيار زيباري	**معالي الأستاذ/ المختار ولد أجاي**
وزير المالية – جمهورية العراق	وزير الاقتصاد والمالية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال العام، فقد كان يمثل المملكة الأردنية الهاشمية معالي الدكتور/ أمية طوقان حتى نهاية عام 2015، وكان يمثل الجمهورية التونسية معالي الأستاذ/ ياسين إبراهيم حتى سبتمبر 2016، وكان يمُثِّل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية معالي الأستاذ/ عبد الرحمن بن خالفة حتى يونيو 2016، وكان يمثل المملكة العربية السعودية معالي الدكتور/ إبراهيم بن عبد العزيز العساف حتى أكتوبر 2016، وكان يمثل الجمهورية العربية السورية معالي الدكتور/ إسماعيل إسماعيل حتى يوليو 2016 ، وكان يمثل دولة ليبيا معالي الأستاذ/ كامل إبريك الحاسي حتى نوفمبر 2016.

اجتماع مجلس الإدارة - الخرطوم - سبتمبر 2016

مجـلس الإدارة

الرئيس

معالى المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام

المملكـــة العربيـــة السعـوديـة

الأعضـــاء

سعادة الأستاذ / مصبح محمد السويدي	**سعادة الأستاذ / سمير بن إبراهيم لزعر**
دولة الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية التونسية
سعادة الأستاذ / ميلود بو طبّة	**سعادة الدكتورة / هدى هادي سلمان**
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	جمهورية العراق
سعادة الدكتور / عبدالعزيز بن محمد بن زاهر الهنائي*	**سعادة الأستاذ / أحمد صالح بومطر المهندي**
سلطنة عُمَان	دولة قطر
سعادة الأستاذ / مروان عبدالله يوسف ثنيان الغانم*	**سعادة الأستاذ / جمعة بشير بو خضرة***
دولة الكويت	دولة ليبيا
سعادة الدكتورة / منى محمد أحمد وهبة*	**معالي الدكتور / الحسن الدز**
جمهورية مصر العربية	المملكة المغربية

المدير العـام

معالى الدكتور / سيدي ولد التاه

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال العام، فقد كان يمثل سلطنة عُمان سعادة الأستاذ / حمود بن عبد الله بن مبارك العلوي حتى نهاية أغسطس 2016، كما كان يمثل دولة الكويت سعادة الأستاذ / عبد الرحمن السيد هاشم حتى 14 يونيو 2016 ، وكان يمثل دولة ليبيا سعادة الأستاذ / عبد الله علي خليفة حتى 04 أبريل 2016، بينما كان يمثل جمهورية مصر العربية سعادة السفير / مروان زكي بدر حتى 04 أبريل 2016.

معـالـى رئيـس مجلـس المحافظـين

المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا

معالـــى الرئيـــس

تحية طيبة،

طبقاً للمواد 6/25 و2/34 و35 من اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أتشرف بأن أرفع إلى مجلس المحافظين الموقر، نيابةً عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي عن أعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا خلال عام 2016. ويحتوي التقرير على عرض لأهم أنشطة المصرف وعلى وصف تفصيلي لعملياته التنموية الجديدة في البلدان الأفريقية التي استفادت من تمويلاته خلال العام. كما يحتوي على الحسابات المدققة للسنة المالية 2016.

وأرجو أن تتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة

أهم مؤشرات نشاط المصرف
2016 - 2015

البيـــان	2015	2016
إجمالي الالتزامات (مليون دولار)	**410**	**506**
قروض مشاريع القطاع العام (مليون دولار)	200	210
قروض مشاريع القطاع الخاص (مليون دولار)	50	86
قروض تمويل الصادرات العربية (مليون دولار)	150	200
منح العون الفني (مليون دولار)	10	10
إجمالي عدد العمليات	**62**	**75**
عدد مشاريع القطاع العام	19	16
عدد عمليات القطاع الخاص والتجارة الخارجية	8	18
عدد عمليات العون الفني	35	41
• دراسات الجدوى	9	9
• الدعم المؤسسي	24	26
• عمليات في إطار صلاحيات المدير العام	2	6
متوسط عنصر المنحة لقروض المشروعات (٪)	48.76	48.81
إجمالي تكاليف المشروعات التي ساهم المصرف في تمويلها (مليون دولار)	687.412	723.44
مساهمة المصرف في مبادرة «HIPC» (مليون دولار)	-	2.284
صافي الموجودات (مليون دولار)	4,203.9	4,427.7
إجمالي الدخل (مليون دولار)	29.7	151.4
صافي الدخل (مليون دولار)	15.4	123.6

لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية

1/ نمو الاقتصاد العالمي :

ظلّ معدل نمو الاقتصاد العالمي متواضعاً خلال عام 2016 ليبلغ 3.1 % وهو أقل بقليل ممّا بلغه خلال عام 2015 (3.2 %)، وأقل أيضاً من التوقعات السابقة بنحو 1 %، حسب ما يُشير إليه تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2016[1].

وتعكس هذه النتائج الأولية تراجع النشاط المُتوقع في الاقتصادات المتقدمة والتداعيات التي تلت الاستفتاء البريطاني الذي أدى إلى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتحقيق معدل نمو دون المستوي المتوقع في الولايات المتحدة. وتُشير البيانات إلى تباطؤ التعافي الاقتصادي، حيث أشارت التوقعات أن معدل النمو قد يبلغ 1.6 % في عام 2016 - أي أقل من مستواه في عام 2015 بنصف نقطة مئوية. ويُعزى تراجع التوقعات إلى عدد من العوامل المشتركة، منها الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية وتراجع نمو الإنتاجية، والتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما تلاه من حالة اللّايقين الاقتصادي والسياسي، والتداعيات الاقتصادية الكلية السلبية، لاسيّما في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأمريكي فقد زخمه نتيجة استمرار ضعف الاستثمارات وسحب كميات ضخمة من المخزون، وتأثير ارتفاع سعر صرف الدولار على الاستثمار في الصناعات التصديرية، وربما أيضاً نتيجة المخاوف بشأن تقلبات الأسواق المالية التي أدت في مجملها إلى نسبة نمو دون المأمول، حيث يُقدّر معدل النمو السنوي بنسبة 1.1 % خلال الربع الثاني من عام 2016.

كذلك فقد تراجع معدل النمو السنوي في منطقة اليورو إلى 1.2 % خلال الربع الثاني من عام 2016، نتيجةً لتراجع الطلب الداخلي لا سيّما الاستثمار في بعض الدول الأكبر حجماً في منطقة اليورو، عقب بلوغ معدل النمو مستويات أعلى من المتوقع خلال أرباع متتالية.

أما في المملكة المتحدة فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي 2.4 % خلال الربع الثاني من عام 2016، وذلك قبل إجراء الاستفتاء الذي أعقبه تراجع حاد في نشاط الصناعات التحويلية. وفي اليابان تباطأ معدل النمو السنوي خلال الربع الثاني ليصل إلى 0.8 % بعد أن بلغ 2.1 % في الربع الأول لعام 2016، نتيجةً لتراجع الطلب الخارجي واستثمارات الشركات.

أمّا في الاقتصادات المتقدمة الأخرى فقد تأثر معدل النمو في كندا سلباً بالنتائج الاقتصادية الأمريكية التي كانت دون التوقعات، والتداعيات الناجمة عن بعض الأحداث الاستثنائية مثل الحرائق. بينما سجلت اقتصادات هونكونغ و تايوان طفرة عقب انحسار التداعيات المالية والاقتصادية السلبية القادمة من الصين. وفيما يخص الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النّامية، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً في معدل النمو خلال النصف الأول من عام 2016، واستمرت بلدان آسيا الصاعدة في تسجيل معدلات نمو قوية، وتحسنت الأوضاع تحسناً طفيفاً في البلدان المتعثرة مثل البرازيل وروسيا.

وفي الصين استقر معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من العام ليبلغ 6.5 % - 7 % - أي قرب منتصف النطاق المستهدف من السلطات لعام 2016. وجاء هذا النمو مدعوماً بالسياسات الإصلاحية وقوة نسق الائتمان والاستهلاك، وتحول النشاط من الصناعة إلى الخدمات التي تتدرج في إطار عملية إعادة التوازن. وفي الهند سُجّلت نسبة نمو عالية، نتيجةً للتحسن الكبير في معدلات التبادل التجاري والإجراءات الفعالة المترتبة عن السياسات الإصلاحية.

أمّا في أمريكا اللاتينية فقد تواصل الركود في البرازيل رغم بوادر ارتفاع في النشاط الاقتصادي بعد الآثار السلبية للصدمات

(1) WEO – IMF – October, 2016

السابقة. وفي روسيا ظهرت بوادر الاستقرار الاقتصادي، حيث بدأ في التكيف مع الصدمة المزدوجة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والعقوبات، وتعززت الاحتياطات الرأسمالية المصرفية بأموال عامة.

وفي البلدان الأفريقية جنوب الصحراء سجلت الاقتصادات تراجعاً ملموساً، خاصةً في الدول المصدّرة للنفط والمعادن مثل نيجيريا التي تأثرت سلباً بهبوط أسعار النفط، وتعطل الإنتاج بسبب نقص العملة الأجنبية وانقطاع الكهرباء وتداعيات الأعمال المسلحة، وكذلك هو الحال بالنسبة لأنجولا. وقد صمدت اقتصادات كل من كوت ديفوار وكينيا والسنغال وتنزانيا لعدم اعتمادها على الصادرات من النفط والمعادن. وبالنسبة لبلدان الشرق الأوسط، فقد ظلت اقتصاداتها تعاني من التراجع الحاد في أسعار النفط.

2/التضخم والعمالة والبطالة :

أ) التضخم

تُشير البيانات إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 0.8 % عام 2016 مقابل 0.3 % في عام 2015، وهو ما يعود في الأساس إلى تراجع الأعباء الناجمة عن أسعار الطاقة. ومن المُتوقع أن يرتفع التضخم خلال السنوات القليلة القادمة مع ارتفاع سعر الوقود إلى حد ما، وتقلص فجوات الناتج تدريجياً لتصل إلى المستويات المستهدفة من البنوك المركزية بحلول عام 2020. أما بالنسبة لاقتصادات الأسواق والاقتصادات النامية، فقد أشارت التقارير إلى تراجع التضخم إلى 4.5 % في 2016 مقابل 4.7 % في 2015، ما عدا في الأرجنتين وفنزويلا، حيث يشهد هذان البلدان معدل تضخم مرتفع.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع معدل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية من 1 % في عام 2015 إلى 1.3 % في عام 2016، ويُتوقع أن يصل إلى 2.3 % في عام 2017. وتشهد منطقة اليورو ارتفاعاً في معدلات التضخم، حيث وصل إلى 0.3 % في 2016 مقابل نسبة صفر تقريباً في 2015. ومن المُتوقع أن يكون الارتفاع تدريجياً خلال الفترة المقبلة حيث يكون دون المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي حتى عام 2021، وهو ما يعكس الانغلاق التدريجي في فجوات الناتج وثبات توقعات التضخم.

أما في اليابان فمن المُتوقع أن ترتفع نسبة التضخم ببطء ودون الهدف المرسوم من بنك اليابان المركزي، في ظل تباطؤ ارتفاع توقعات التضخم. كذلك أشارت التوقعات إلى أن يؤدي تراجع قيمة الجنيه الإسترليني إلى زيادة التضخم في المملكة المتحدة إلى حوالي 0.7 % في عام 2016 و2.5 % في عام 2017، قبل أن يعود إلى 2 % خلال السنوات القليلة القادمة، وهو المستوى المستهدف من بنك إنجلترا المركزي.

ولا تزال معدلات التضخم متباطئة في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ففي كوريا والسويد وتايوان، أشارت التوقعات إلى أن يرتفع التضخم ليصل خلال 2016 إلى المستويات التي تستهدفها البنوك المركزية. وفي الصين يُتوقع ارتفاع التضخم إلى 3.1 % في عام 2016، مع تراجع حالة الركود في قطاع الصناعة والضغوط التي تؤدي إلى خفض الأسعار.

وفي معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى الأخرى، مثل البرازيل وروسيا وتركيا، تتجاوز معدلات التضخم المستويات المستهدفة من البنوك المركزية، ويُتوقع أن تنخفض تدريجياً مع تبدد آثار الانخفاض السابقة في أسعار الصرف. وعلى العكس يُتوقع أن يصل معدل التضخّم في المكسيك قريباً من هدف البنك المركزي، في حين يُتوقع ارتفاع معدلات التضخّم في هنغاريا وبولندا ببطء، بعد تراجع شديد حتى عام 2015.

وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء بلغت نسبة التضخم 9 % عام 2016 مقابل 7 % عام 2015. وقد ارتفع التضخّم مجدداً إلى معدلات ثنائية الرقم في عددٍ قليل من الاقتصادات الكبرى في أفريقيا جنوب الصحراء، مما يعكس آثار الانخفاضات الكبرى في قيم العملات.

ب) العمالة والبطالة

بلغ معدل البطالة العالمي 5.7 % في عام 2016، ومن المُتوقع أن يظل مرتفعاً على المدى القصير مع تزايد نمو القوة العاملة العالمية ليصل إلى 5.8 % في 2017. تمُثل هذه الزيادة إضافة 3.4 ملايين عاطل عن العمل، ليبلغ عدد العاطلين 201 مليون في 2017. ورغم التوقعات بثبات نسبة البطالة العالمية في 2018، إلا أن معدلات نمو القوى العاملة المرتفعة ستفوق معدلات خلق الفرص، مما سيؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بنحو 2.7 مليون شخص[1].

وفي الدول الصاعدة وبسبب تدهور أوضاع سوق العمل، تشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من 5.6 % في 2016 إلى 5.7 % في 2017. وبالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي من المُتوقع أن ترتفع النسبة بحوالي 0.3 % في عام 2017 لتصل إلى 8.4 % يتمثل معظمها في البرازيل. وفي المقابل من المُتوقع أن تنخفض معدلات العاطلين عن العمل عام 2017 في الدول المتقدمة من 6.3 % إلى 6.2 %، أي ما يعادل 670,000 عاطل. ومن المُتوقع أيضا أن تستمر مستويات البطالة في البلدان النامية في الارتفاع لتصل إلى 5.5 % في عامي 2017 و2018.

أما في دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغت نسبة البطالة 7.2 % خلال عام 2016، ومن المُتوقع أن تستقر هذه النسبة في عام 2017. وعلى الرغم من هذا الاستقرار في نسبة البطالة فمن المتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل من 28 مليون عام 2016 إلى 29 مليون عام 2017، نظراً للتزايد المضطرد في نسبة نمو اليد العاملة.

3/ التجارة العالمية :

شهد نمو التجارة العالمية انخفاضاً كبيراً خلال النصف الثاني من عام 2014 ، تزامناً مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط والمواد الأولية. وأشارت التوقعات إلى أن نسبة النمو قد تبلغ حوالي 4.3 % في عام 2016 – أي أقل بقليل من مستواه في عام 2015، سواءً كقيمة مطلقة أو بالمقارنة بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن ضعف الاستثمار الخاص في العديد من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية لعب دوراً كبيراً في تراجع التجارة العالمية. كما تجدر الإشارة إلى أن تحول الصين إلى الاعتماد على الاستهلاك عوضاً عن الاستثمار، وتخفيض الإنفاق الرأسمالي لمواجهة الضعف المستمر في أسعار السلع الأولية في عدة بلدان، سيؤدي إلى مزيدٍ من تباطؤ نمو التجارة.

وتُشير التوقعات إلى ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية إلى حوالي 4.3 % في الأجل المتوسط[2]، وهو ما يعكس التعافي المُتوقع في النشاط الاقتصادي والاستثمارات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، وكذلك تعافي الاقتصادات المتقدمة ولكن بدرجة أقل. ولا تزال اختلالات الحساب الجاري العالمي خلال 2016 متأثرة بالتراجع الكبير في أسعار النفط خلال العامين الماضيين، والفروق الضخمة في معدل نمو الطلب العالمي بين مختلف مناطق العالم.

4/ الدين الخارجي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون :

أ) الدين الخارجي

بلغ حجم الدين الخارجي لدول أفريقيا جنوب الصحراء – حسب إحصاءات البنك الدولي[3] – حوالي 416.3 مليار دولار عام 2015 مقارنةً بحوالي 402.8 مليار دولار عام 2014 – أي بزيادة حوالي 3.3 %. ومن حيث تركيبته فإن 82 % من إجمالي الدين كان في شكل قروض طويلة الأجل، و18 % في شكل قروض قصيرة الأجل. كما قُدّرت السحوبات من الديون عام 2015 بنحو 54.4 مليار دولار، بينما بلغ سداد أصل القروض 17.4 مليار دولار.

(1) World Employment Social Outlook - Trends - January, 2017

(2) WEO – IMF – October, 2016

(3) World Bank – International Debt Statistics – Region Tables – Sub-Saharan Africa, 2017

وقُدرت خدمة سداد الدين بحوالي 27.8 مليار دولار، بينما قُدرت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بنحو 7.8 % في 2015 مقارنةً بنحو 7.3 % في عام 2014. كما قُدرت نسبة الدين الممنوح بشروط ميسرة لدول أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 30.2 % من إجمالي رصيد الدين الخارجي. وقد بلغت نسبة ما منحته المؤسسات متعددة الأطراف حوالي 19.9 % من إجمالي الدين الخارجي. ومن جانب آخر بلغ حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة للدول الأفريقية جنوب الصحراء 34.7 مليار دولار في 2015 مقابل 33.4 مليار دولار في عام 2014، وقُدّر حجم الاستثمار في المحافظ بنحو 6.8 مليارات دولار مقابل 4.6 مليارات دولار في عام 2014.

ب) البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

بلغ عدد البلدان المثقلة بالديون الخارجية 39 دولة في عام 2016 من مختلف دول العالم، من بينها 30 بلداً أفريقياً مستفيداً من عون المصرف. وتراكمت الديون الخارجية خلال العقود الماضية، ممّا شكّل عبئاً ثقيلاً على اقتصادات هذه الدول وجعلها غير قادرة على سداد ديونها دون مساعدة خارجية. وبناءً على ذلك أطلقت المجموعة الدولية مبادرة تخفيف الدين على الدول الفقيرة المثقلة بالديون «HIPC» في عام 1996 وتبعتها اتفاقية تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف «MDRI». وقد بلغ عدد الدول المثقلة بالديون والمؤهلة للاستفادة من المبادرتين 39 بلداً في عام 2016، ووصل من تلك الدول 36 بلداً إلى نقطة الانتهاء، من بينها 29 دولة أفريقية مستفيدة من عون المصرف.

بلغ إجمالي مبلغ تخفيف أعباء الديون الخارجية في إطار مبادرة «HIPC» حوالي 75 مليار دولار في نهاية 2016، في حين بلغ إجمالي تخفيف المديونية في إطار مبادرة «MDRI» حوالي 41.6 مليار دولار. وبذلك يكون إجمالي المبلغ في إطار المبادرتينْ 116.6 مليار دولار. وقد بلغت مساهمة المصرف الإجمالية في إطار مبادرة «HIPC» منذ عام 1997 وحتى نهاية عام 2016 نحو 258.85 مليون دولار، وذلك لفائدة 29 دولة أفريقية.

5/ توقعات الاقتصاد العالمي لعام 2017 :

تُشير التوقعات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2016 إلى ارتفاع نسبة النمو لتبلغ نحو 3.4 % عام 2017. ويعتمد الارتفاع المتوقع في النمو الاقتصادي اعتماداً أساسياً على النمو المتزايد في اقتصادات الأسواق الصاعدة، المُتوقع أن يصل إلى 4.3 % عقب تراجع لخمس سنوات متواصلة، وتمثل هذه النسبة ما يزيد عن 75 % من نمو الاقتصاد العالمي لعام 2016. كما تُشير التوقعات إلى أن تقلص الضغوط الخافضة للنشاط في البلدان التي شهدت حالة من الركود عام 2016 مثل البرازيل ونيجيريا وروسيا، سيفوق أثره النتائج السلبية لتباطؤ النمو في الصين. وفي الاقتصادات المتقدمة يُتوقع ارتفاع النمو ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 1.7 % عام 2017، وهو ما يعكس بالأساس زيادة التعافي المُتوقعة في الولايات المتحدة وكندا.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية من المُتوقع أن تصل نسبة النمو إلى 2.2 % في عام 2017 ، مع تضاؤل التباطؤ الناجم عن تراجع أسعار النفط، والارتفاع في قيمة الدولار واستمرار الإنفاق الاستهلاكي قوياً. وفي المقابل يُتوقع أن يتراجع معدل النمو في منطقة اليورو في 2017 ، ليبلغ 1.5 % مقابل 1.7 % في 2016، وذلك بسبب التداعيات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع درجة اللاّيقين بعد إجراء الاستفتاء البريطاني، كما يُتوقع استمرار التعافي بمعدلات أقل بقليل في 2016 و2017 مقارنةً بعام 2015. وسوف يساعد انخفاض أسعار النفط والتوسع المحدود في المالية العامة وتيسير السياسة النقدية على دعم النمو، في حين سيتأثر النشاط بدرجة كبيرة بالتراجع في ثقة المستثمرين الناتجة عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي المملكة المتحدة يُتوقع تباطؤ معدل النمو، حيث سيبلغ 1.1 % في 2017 مقابل 1.8 % في 2016، وذلك بافتراض سلاسة المفاوضات للخروج من الاتحاد.

وفي اليابان سيظل النمو ضعيفاً، حيث بلغ 0.5 % في 2016 قبل أن يرتفع إلى 0.6 % في 2017، رغم الإجراءات التي اتخذت لدعم الاقتصاد الخاص، مثل تأجيل زيادة ضريبة الاستهلاك والموازنة التكميلية والتيسير الإضافي في السياسة النقدية.

أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى في آسيا، يُتوقع أن يتراجع النمو في سنغافورة من 1.7 % في 2016 إلى 1.4 % في 2017، وأن ترتفع نسبة النمو في كوريا الجنوبية إلى 2.7 % وفي منطقة تايوان إلى 1 %. وتُشير التوقعات إلى ارتفاع النمو بقوة في هذه البلدان الأربعة شديدة الانفتاح خلال 2017، بسبب توسع حجم التجارة العالمية ومن ثم زيادة حجم صادراتها.

ويُتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 6.2 % في عام 2017 مقابل 6.6 % في عام 2016. كذلك يُتوقع أن يظل النمو قوياً في بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى، ففي الهند يُتوقع أن يكون معدل نمو إجمالي الناتج المحلي أعلى من معدلات نمو الاقتصادات الكبرى الأخرى، وقد تبلغ نسبة معدل النمو الاقتصادي 7.6 % في 2017، ويرجع ذلك إلى الزيادة في معدلات التبادل التجاري والتدابير الإيجابية على مستوى السياسات والإصلاحات الهيكلية. وبالنسبة لاقتصادات آسيا في الدول الخمس (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام)، يُتوقع أن يبلغ معدل النمو 6.1 % في عام 2017.

ويستمر تباطؤ النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث يُتوقع حدوث تعافٍ في عام 2017، ليرتفع معدل النمو إلى 1.6 % بعد الانكماش بنحو 0.6 % خلال 2016. أمّا في البرازيل فإن مستوى الثّقة بدأ يتحسن، حيث يُتوقع أن يبلغ معدل النمو 0.5 % في عام 2017 بافتراض تضاؤل حالة اللّايقين بشأن الوضع السياسي، وتراجع آثار الصدمات الاقتصادية السابقة.

ويزداد التفاوت في معدلات النمو بين البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، حيث انخفضت توقعات النمو في هذه المنطقة بشكل كبير، وقُدّرت نسبة النمو فيها بنحو 1.4 % في عام 2016 [1]. وتُعتبر هذه النسبة هي الأدنى خلال عقديْن من الزمان حققت فيهما البلدان الأفريقية جنوب الصحراء معدل نمو بلغ 5 %. ويعكس هذا التراجع الحاد تضاؤل إيرادات النفط والسلع الأولية في البلدان المعتمدة على هذه المواد، ومنها نيجيريا وأنجولا وجنوب أفريقيا. وفي المقابل أشارت التوقعات إلى استمرار النمو بمعدل قوي يزيد عن 5 % خلال 2016 في عدد من البلدان المصدرة لغير الموارد الطبيعية، بما فيها كوت ديفوار وإثيوبيا وكينيا والسنغال، بدعم من تراجع أسعار النفط ومعدلات الاستهلاك الخاص ونمو الاستثمارات الجيدة. ومن المُتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصاديً في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء 2.9 % في عام2017.

(1) Regional Economic Outlook – Sub-Saharan Africa – Multispeed Growth – October, 2016

الفصل الأول

النشاط التمويلي

تمهيد:

واصل المصرف في عام 2016 تنفيذ خطته الخمسية السابعة (2015 – 2019)، وهي الخطة التي أولت اهتماماً كبيراً لتمويل القطاع الخاص والصادرات العربية إلى الدول الإفريقية المستفيدة من عون المصرف، حيثُ تم تخصيص 450 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص خلال فترة الخطة، وما بين 150 إلى 250 مليون دولار سنوياً لتمويل الصادرات العربية (مبلغ دوار). كما تمت زيادة مخصصات مشاريع القطاع العام إلى 1100 مليون دولار، وكذلك مخصصات العون الفني إلى 50 مليون دولار، موزعةً بالتساوي على سنوات الخطة، بواقع 10 ملايين دولار سنوياً.

فيما يخص التوزيع القطاعي للمشروعات الممولة في عام 2016، فقد غطت تمويلات القطاع العام البنية الأساسية في مجال النقل. ويُمثِّل هذا القطاع أولويةً من أولويات الخطة، نسبةً لدوره الرئيسي في تطوير القطاعات الأخرى وتوفير فرص العمل. كما حظي قطاع الزراعة والتنمية الريفية بثقل كبير من التمويلات، لدوره المُباشر في سدّ الفجوة الغذائية في الدول المُستفيدة من عون المصرف، وللدور الهام الذي يلعبه في مكافحة الفقر خاصةً في الريف، وفي النهوض بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وغطت كذلك التمويلات خلال العام القطاع الاجتماعي، بما في ذلك التعليم والصحة، لما لهذا القطاع من أهمية نتيجة الطلب المُتزايد من الحكومات على دعمه، والتوسع في القطاعات التي تَتطلب عدداً كبيراً من المهنيين والفنيين وتنمية الموارد البشرية.

وفي شأن شروط الإقراض، فقد استمر المصرف في عام 2016 في تقديم قروضه لتمويل المشروعات بشروط غاية في اليُسر والمرونة، لتكون مناسبة لطبيعة كل عملية، مع مراعاة ظروف الدول الأقل نمواً والتي تتطلب تقديم قروض أكثر يُسراً.

واصل المصرف كذلك – خلال العام – مساهمته في مبادرة تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة المستفيدة من عونه والتي تُعاني من ثِقل الدَيْن الخارجي، كما استمر في التنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي، وبصفةٍ خاصة العربية منها، في شأن التمويل المشترك للمشروعات الكُبرى.

الالتزامات الكلية للمصرف في عام 2016:

بلغت الالتزامات الكلية 506 مليون دولار خلال عام 2016 (جدول 2)، أي ما نسبته 97.3 % من إجمالي المُخصصات، منها 210 ملايين دولار للقطاع العام وُجهت لتمويل 16 مشروعاً إنمائياً، و86 مليون دولار للقطاع الخاص في شكل قروض ائتمانية لثمانية بنوك إفريقية، وبذلك تحقق توسعٌ ملحوظ في تمويل هذا القطاع. كما تمّ تخصيص 200 مليون دولار لتمويل عمليات صادرات عربية إلى الدول الأفريقية، عبر خطوط تمويل مُنحت لعشر مؤسسات مالية تهتم بهذا القطاع وتخصيص 10 ملايين دولار لعمليات العون الفني. وقد تجاوزت تمويلات عام 2016 تمويلات عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 23.4 %، حيث زادت التمويلات الممنوحة للصادرات العربية بنحو 33.3 %، وتمويلات القطاع الخاص بنحو 72 %، وتمويلات مشاريع القطاع العام بنحو 5 %.

التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها القطاعي لعام 2016:

شَكَّلت توجهات الخطة الخمسية السابعة والأولويات المُعبِّر عنها من طرف الدول الأفريقية المُستفيدة، القاعدة الأساسية لتوزيع التزامات قروض القطاع العام قطاعياً لعام 2016، فشملت البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والقطاع الاجتماعي كالآتي:

- نال قطاع البنية الأساسية النصيب الأوفر من الالتزامات المُوجهة للقطاع العـام، حيث بلغ ما خُصص له 98.50 مليون دولار، أي ما نسبته حوالي 46.9 %. وشملت مشروعات البنية الأساسية 7 مشروعات طرق بنسبة 100 %.

- كما بلغت الالتزامات المُوجهة لقطاع الزراعة والتنمية الريفية 59 مليون دولار، أي حوالي 28.1 % من الإجمالي، وتَضمَّنت (4) مشاريع مُوزعةً ما بين مشروعين (2) في التنمية الريفية الزراعية، ومشروع واحد في كهرباء الريف، ومشروع آخر لإمداد مياه الشرب لبعض القرى.
- أما مخُصصات القطاع الاجتماعي فقد بلغت 52.5 مليون دولار، أي ما نسبته نحو 25 % من الإجمالي ، ووُجهت لتمويل 5 مشاريع منها 4 مشاريع في مجال الصحة ومشروع واحد في مجال التعليم.

الجدول (1)

التوزيع القطاعي لقروض القطاع العام لعامي 2015 و 2016

القطاع	عدد المشاريع		المبلغ (مليون دولار)		النسبة ٪	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
البنية الأساسية	10	7	112.8	98.5	56.4	46.9
الزراعة والتنمية الريفية	3	4	35.6	59	17.8	28.1
الاجتماعي	5	5	46.6	52.5	23.3	25
الخاص (المُوجه للحكومات)*	1	-	5	-	2.5	-
المجموع	**19**	**16**	**200**	**210**	**100**	**100**

وكما يُلاحظ في البيانات بالجدول رقم (1) يكون المجموع الكلي لالتزامات قروض القطاع العام 210 ملايين دولار؛ أي ما يُعادل نسبة 100 % من توقعات الخطة الخمسية السابعة لعام 2016.

شروط الإقراض:

واصل المصرف تقديم قروضه خلال عام 2016 بشروط مُيسَّرة، بما يتلاءم مع طبيعة المشروعات المُمولة ومع الأوضاع الاقتصادية للدول المستفيدة، والتي هي في أغلبها من ذوات الدخل المنخفض. ومكّنت هذه الشروط تلك الدول من الحصول على القروض بعنصر منحة يتناسب مع ظروفها، ومع توجهات المؤسسات الدولية في كيفية التعامل مع الدول ذوات الدخل المنخفض.

وقد بلغ المتوسط المُرجح لفئة الفائدة حوالي 1.05 % في عام 2016 مُقابل 1.12 % في عام 2015، وبلغ المتوسط المُرجح لفترة السداد حوالي 30.31 سنة في عام 2016 مُقابل 29.85 سنة في عام 2015، وبلغ المتوسط المرجح لفترة السماح 9.76 سنوات في عام 2016 بارتفاع قليل عن عام 2015، حيث كان هذا المُعدل 9.48 سنوات (الجدول3).

أما متوسط عنصر المنحة في عام 2016 فقد بلغ حوالي 48.81 %، بارتفاع طفيف لهذا المؤشر (الذي يُلخص مدى يُسر القروض ويعكس جمع أثر مدة القرض وفترة السماح وفئة الفائدة على القرض) عن عام 2015 حيث كان 48.76 %، محُتسباً على أساس مُعدل خصم قدره 5 %، وهو نفس معدل الخصم في عام 2015.

وما زال عنصر المنحة في قروض المصرف يُبرهن على مواصلة دعمه للدول الأفريقية، وتفهّم أوضاعها المالية والاقتصادية الصعبة، كما يمُثّل تخفيفاً لعبء خدمة الدين عنها ومساعدتها على الإيفاء بالتزاماتها.

* يشمل قروضاً ائتمانية مُقدمة للحكومات بغرض تقديمها في شكل قروض صغيرة تهدف إلى مكافحة الفقر

الجدول (2)
التزامات المصرف الموافق عليها خلال عام 2016

أولاً: القروض:

(أ) قروض القطاع العام

الدولة/ الجهة المستفيدة	اسم المشروع	تاريخ الموافقة	مبلغ القرض (م.د)	نسبة الفائدة (%)	مدة القرض (سنة)	فترة السماح (سنة)	عنصر المنحة (%)
تشاد	تشييد سدود صغرى للزراعة وتربية الماشية في المناطق الريفية	3 مارس 2016	20	1	30	10	49.4
زامبيا	تشييد مراكز لعلاج السرطان	3 مارس 2016	10	1	30	10	49.4
السنغال	إمداد مياه الشرب لجزر «كازامانس» السفلى	3 مارس 2016	9	1	30	10	49.4
كوت ديفوار	تشييد وتجهيز مستشفى إقليمي في «يوبوجون»	3 مارس 2016	12	1	30	10	49.4
كينيا	تطوير طريق «جلجل – ماشينري»	3 مارس 2016	11	1	30	10	49.4
ليبيريا	تطوير طريق «بارانجا – سالايا»	3 مارس 2016	12	1	30	10	49.4
مالي	توفير الكهرباء لبعض القرى عن طريق الطاقة الشمسية الهجينة	3 مارس 2016	10	1	30	10	49.4
موزمبيق	تشييد مباني قسم الجيولوجيا ومبنى إداري بكلية العلوم بجامعة «ادواردو موندلين»	3 مارس 2016	10	1	30	10	49.4
يوغندا	تطوير طريق «لويرو – بوتالانجو»	3 مارس 2016	11.50	1	40	10	55.3
إثيوبيا	تطوير طريق « هاموسيت - إيستي »	3 يونيو 2016	15	1	30	10	49.4
تنزانيا	إعادة تأهيل وتوسعة مستشفى «منازي موجا» في زنجبار	3 يونيو 2016	10.50	1	30	10	49.4
سوازيلاند	تشييد وتجهيز «المستشفى الوطني التخصصي»	3 يونيو 2016	10	2	25	5	31.7
غينيا	التنمية الريفية في بعض المناطق	3 يونيو 2016	20	1	30	10	49.4
مالي	طريق كوالا – نارا- حدود الجمهورية الإسلامية الموريتانية : المرحلة الأولى: كوالا - نارا	3 يونيو 2016	10	1	30	10	49.4
بوركينا فاسو	تشييد طريق « واهيجويا – جيبو »	28 سبتمبر 2016	19	1	30	10	49.4
النيجر	تشييد طريق « فلينجي – تاهوا» - المقطع «انكركدن – تاهوا»	28 سبتمبر 2016	20	1	30	10	49.4
المجموع			**210**				

(ب) قروض القطاع الخاص

الدولة أو الجهة المستفيدة	تاريخ الموافقة	مبلغ القرض (م.د)
بنك التنمية الرواندي	3 يونيو 2016	15
SONIBANK بجمهورية النيجر	3 يونيو 2016	5
بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب إفريقيا (PTA Bank)	3 يونيو 2016	15
بنك التنمية لدول وسط أفريقيا (BDEAC)	3 يونيو 2016	15
بنك (TIB) للتنمية بجمهورية تنزانيا المتحدة	28 سبتمبر 2016	10
بنك يوغندا للتنمية المحدود (UDBL)	28 سبتمبر 2016	6
بنك ليبيريا للتنمية والاستثمار (LBDI)	14 ديسمبر 2016	5
بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	14 ديسمبر 2016	15
المجموع		**86**

(ج) قروض الصادرات العربية للدول الأفريقية

SONIBANK بجمهورية النيجر	3 يونيو 2016	5
بنك شرق إفريقيا للتنمية (EADB)	3 يونيو 2016	15
شركة تنمية القطن بالكاميرون (SODECOTON)	28 سبتمبر 2016	25
حكومة جمهورية النيجر	28 سبتمبر 2016	25
بنك يوغندا للتنمية المحدود (UDBL)	28 سبتمبر 2016	10
بنك الأمان "AMEN BANK" بالجمهورية التونسية	28 سبتمبر 2016	20
حكومة جمهورية تشاد	14 ديسمبر 2016	25
حكومة جمهورية جامبيا	14 ديسمبر 2016	20
بنك ليبيريا للتنمية والاستثمار (LBDI) بجمهورية ليبيريا	14 ديسمبر 2016	10
بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	14 ديسمبر 2016	45
المجموع		**200**
المجموع الكلي لقروض القطاعين العام والخاص والصادرات العربية		**496**

تابع الجدول (2)

ثانياً: عمليات العون الفني:

القطر / الجهة المستفيدة	نوع العون الفني	تاريخ الموافقة	مبلغ العون (ألف دولار)
أفريقيا الوسطى	خبير عربي لدعم وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي	3 مارس 2016	320
الجابون	دعم الهيئة القومية لتشجيع الاستثمارات	3 مارس 2016	250
مدغشقر	إعداد دراسة المخطط التوجيهي لقطاع النقل بالعاصمة «أنتاناناريفو»	3 مارس 2016	500
إقليمي	دعم المرحلة الثالثة للبوابة الالكترونية العربية	3 مارس 2016	300
إقليمي	دعم المؤتمر الثامن عشر لقمة الإقراض متناهي الصغر	3 مارس 2016	170
إقليمي	الحملة الترويجية لمؤتمر الاستثمارات الخاصة في منطقة البحيرات الكبرى	3 مارس 2016	100
إقليمي	دعم البرنامج الأفريقي لمكافحة عمى الأنهار (المرحلة الانتقالية)	3 مارس 2016	300
إقليمي	خبير عربي لدعم الحملة الأفريقية للقضاء على «ذبابة تسي تسي»	3 مارس 2016	370
إقليمي	دعم برنامج التحالف لمكافحة العمى (المرحلة الانتقالية)	3 مارس 2016	300
إقليمي	دورة تدريبية في مجال إعداد وتحليل وتقييم المشروعات الزراعية	3 مارس 2016	125
إقليمي	دراسة الجدوى لإنشاء شركة طيران إقليمية تابعة لمجموعة الساحل	3 مارس 2016	500
إقليمي	تنظيم ملتقى «ترويج الصادرات العربية لبعض الدول الأفريقية»	3 مارس 2016	280
إقليمي	إعداد دراسة لتقييم فعالية عمليات العون الفني	3 مارس 2016	310
إقليمي	إعداد دليل لتعزيز الشراكات الاقتصادية بين المنطقتين العربية والإفريقية	3 مارس 2016	370
سيشيل	خبير عربي لدعم هيئة المرافق العامة	3 يونيو 2016	320
كوت ديفوار	إعداد خارطة لخصوبة التربة بمنطقتي «بيلي» و«بورو»	3 يونيو 2016	350
موزمبيق	تمويل ملتقى لجذب الاستثمارات العربية لجمهورية موزمبيق	3 يونيو 2016	450
النيجر	دراسة الجدوى لمشروع إمداد مياه الشرب لبعض المناطق الريفية	3 يونيو 2016	500
إقليمي	دراسة حول المعارض التجارية العربية الإفريقية المشتركة	3 يونيو 2016	160
إقليمي	تمويل المؤتمر والمعرض العربي الأفريقي للمنتجات الصناعية لسيدات الأعمال	3 يونيو 2016	265
إقليمي	المساهمة في تمويل المؤتمر العالمي لتغير المناخ	3 يونيو 2016	300
إقليمي	دراسة لتقييم الشراكة العربية الأفريقية (2011 – 2016)	3 يونيو 2016	240
إقليمي	برنامج تدريبي في مجال تعزيز قدرات الكوادر الأفريقية لتنمية القطاع الخاص	3 يونيو 2016	490
إقليمي	المساهمة في تمويل «برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية»	3 يونيو 2016	300
غينيا	خبير عربي لدعم وزارة التخطيط والتعاون الدولي	28 سبتمبر 2016	320
إقليمي	دعم المنتدى الإفريقي حول الاستثمار والأعمال	28 سبتمبر 2016	280
إقليمي	دعم المؤتمر الدولي حول محصول «الكينوا»	28 سبتمبر 2016	40
إقليمي	دورة تدريبية في مجال التلقيح الاصطناعي للأبقار	28 سبتمبر 2016	140
إقليمي	المنتدى العربي الأفريقي لدعم الشراكة والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإفريقية	28 سبتمبر 2016	200
إقليمي	المساهمة في رعاية الذكرى الخمسين لإنشاء UNIDO	28 سبتمبر 2016	170
إقليمي	دعم المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي	28 سبتمبر 2016	280
تشاد	خبير عربي لدعم برنامج تعليم اللغة العربية	14 ديسمبر 2016	320
تنزانيا	خبير عربي لدعم وزارة المالية بزنجبار	14 ديسمبر 2016	320
النيجر	دعم مؤسسي لوزارة التخطيط	14 ديسمبر 2016	220
إقليمي	الاستعانة باستشاريين وخبراءعرب في مهام قصيرة	يوليو 2016	14.70
عمليات عون فني مُصدق بها في إطار صلاحيات المدير العام			
إقليمي	دعم اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر الاستثمارات الخاصة في منطقة البحيرات الكبرى	فبراير 2016	15
إقليمي	تمويل تظاهرة على هامش «مؤتمر وزراء المالية الأفارقة»	فبراير 2016	15
إقليمي	ورشة عمل عن الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار الزراعي في أفريقيا	فبراير 2016	15
إقليمي	دعم «الملتقى الرابع لتنمية المقاولات بغرب أفريقيا»	مارس 2016	15
إقليمي	لقاء تعريفي ببرامج وآليات المصرف لتمويل القطاع الخاص والتجارة الخارجية	أبريل 2016	15
إقليمي	دعم اجتماع مجلس الشباب العربي الأفريقي على هامش القمة العربية الأفريقية الرابعة	سبتمبر 2016	15
إجمالي العون الفني			10 ملايين دولار*

* يشمل مبلغ 35.30 ألف دولار، لزيادة مخصصات خبير لدعم مركز عموم أفريقيا للرياضيات.

الجدول (3)

تطور النشاط التمويلي لعمليات المصرف خلال الفترة 1975 – 2016

(قروض ومنح /مليون دولار)

السنة	إجمالي الالتزامات السنوية	صافي الالتزامات السنوية[1]	متوسط فئة الفائدة(%)*	متوسط فترة سداد القرض (بالسنة)*	متوسط فترة السماح (بالسنة)*	متوسط عنصر المنحة % (2) (3)*
1975	85.500	68.033	3.70	23.60	5.20	44.68
1976	62.000	56.823	2.90	22.80	5.00	49.78
1977	66.290	64.226	5.00	16.10	4.40	29.91
1978	72.870	48.601	3.70	18.10	5.20	40.84
1979	49.070	41.916	4.30	17.20	4.40	35.20
1980	71.950	48.066	5.60	15.90	3.80	25.44
1981	76.026	41.284	5.90	14.40	4.20	23.01
1982	90.000	48.180	6.00	16.00	4.70	23.84
1983	83.933	62.120	6.50	15.00	4.20	19.72
1984	87.960	43.178	6.60	14.20	3.70	18.24
1985	73.790	35.785	5.90	15.90	4.30	24.05
1986	58.605	36.937	4.20	16.50	4.20	35.02
1987	71.423	28.604	4.60	16.20	4.70	32.84
1988	66.720	49.151	4.30	17.00	4.30	34.90
1989	72.000	53.618	4.20	18.00	5.20	37.61
1990	73.682	32.565	3.90	18.40	4.30	39.16
1991	74.235	34.613	3.90	17.80	3.80	37.43
1992	73.726	54.157	3.40	17.93	4.20	40.97
1993	74.654	48.521	3.40	17.50	4.20	40.97
1994	74.307	55.998	3.40	18.00	4.10	42.00
1995	79.930	73.000	3.15	18.17	4.42	43.45
1996	89.938	78.467	3.26	18.50	4.34	42.61
1997	99.830	76.536	3.05	17.80	4.36	43.75
1998	109.940	69.535	3.10	18.10	4.38	42.70
1999	119.520	95.700	3.05	18.20	4.77	43.70
2000	123.950	115.789	2.29	25.95	5.62	58.15
2001	129.200	101.292	2.03	26.23	5.65	58.80
2002	134.390	132.150	1.43	27.25	7.21	65.40
2003	139.990	120.980	1.70	27.45	6.73	36.40
2004	144.970	138.906	1.36	27.67	7.62	42.72
2005	159.939	143.305	1.15	29.08	8.56	45.11
2006	169.945	155.258	1.31	28.78	9.20	54.94
2007	179.600	175.956	1.28	28.66	9.22	57.94
2008	190.000	189.008	1.50	27.40	8.46	50.48
2009	200.000	188.740	1.33	29.06	9.12	46.58
2010	200.000	198.214	1.11	29.14	9.69	49.52
2011	200.000	199.146	1.08	29.60	9.59	43.18
2012	200.000	187.582	1.17	29.38	9.44	36.26
2013	200.000	187.654	1.21	29.89	9.33	48.04
2014	200.000	199.576	1.11	29.47	9.70	50.74
2015	260.000	259.909	1.12	29.85	9.48	48.76
2016	**306.000**	**305.928**	**1.05**	**30.31**	**9.76**	**48.81**

(1) تم خصم الإلغاءات من إجمالي التمويل للسنة التي تمت فيها موافقة مجلس الإدارة.

(2) يعتبر القرض ميسراً إذا بلغت نسبة عنصر المنحة فيه 25 % فأكثر.

(3) تم تغيير معدل الخصم كأساس لاحتساب عنصر المنحة من 10 % في عام 2002 وما سبقه إلى 5 % اعتباراً من عام 2003. واستعمل معدل الخصم 6.5 % للسنوات 2006 و2007 و2008 و4.035 % لعام 2009 و5.30 % لعام 2010 و4.43 % لعام 2011 و3.88 % لعام 2012 ومعدل خصم قدره 5.58 % لعام 2013 ومعدل خصم قدره 5.21 % لعام 2014 و5 % لعام 2015 وعام 2016.

(*) احتسبت معدلات فئة الفائدة وفترة السداد وفترة السماح وعنصر المنحة كمتوسطات مرجحة بقيمة القرض لكل مشروع.

التزامات القروض وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2016:

بلغ الإجمالي المتراكم لتمويلات المصرف 5,095.883 مليون دولار خلال الفترة 1975 - 2016، خُصص منه مبلغ 4,925.17 مليون دولار لتمويل 631 مشروعاً إنمائياً. وبلغ صافي التزامات قروض المشاريع 4,194.206 مليون دولار، نال قطاع البنية الأساسية منه 2,272.214 مليون دولار، أي ما نسبته حوالي 54.18 %، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية 999.679 مليون دولار(23.83 %)، وقطاع الطاقة 172.664 مليـون دولار(4.12 %)، وقطاع الصناعة 51.529 مليون دولار (1.23 %)، والقطاع الاجتماعي 427.564 مليون دولار (10.19 %)، والقطاع الخاص المُوجه للحكومات 191.921 مليون دولار(4.58 %)، والقطاع الخاص في شكل قروض ائتمانية للبنوك 66 مليون دولار (1.57 %) وبرنامج العون العاجل 12.635 مليون دولار(0.30 %).

أما فيما يتصل بقروض صندوق الإقراض[1] وعددها 59 قرضاً فقد قُدمت للدول الأفريقية بغرض دعم موازين مدفوعاتها، وبلغ إجمالي التزامات الصندوق 214.244 مليون دولار. وبذا يبلغ إجمالي صافي التمويلات، شاملاً القروض وقروض صندوق الإقراض، 4,408.45 مليون دولار حتى نهاية عام 2016.

رسم بيانى 1

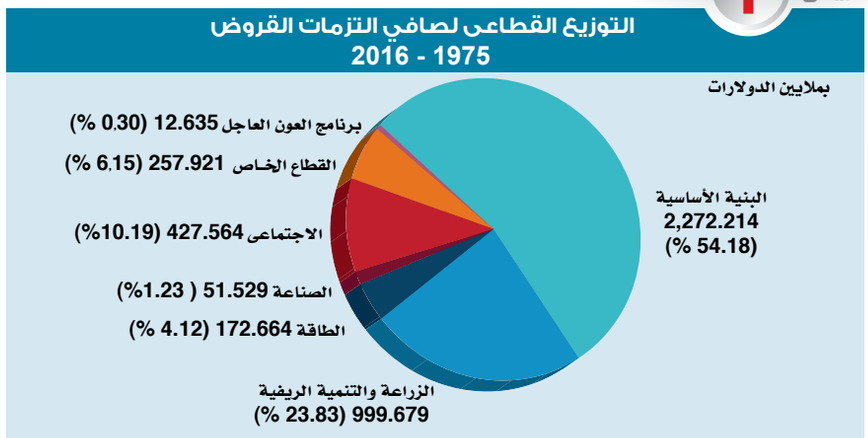

مشروعات القطاع الاجتماعي (صحة وتعليم):

خصص المصرف للقطاع الاجتماعي مبلغ 52.50 مليون دولار في عام 2016، وذلك لتمويل 5 مشاريع، 4 منها في قطاع الصحة في كل من زامبيا وكوت ديفوار وسوازيلاند وتنزانيا بمبلغ إجمالي قدره 42.50 مليون دولار، ومشروع واحد (1) في قطاع التعليم في موزمبيق بمبلغ 10 ملايين دولار.

وبذلك وصل المجموع التراكمي لإلتزامات المصرف خلال الفترة 1995 – 2016 ، لفائدة القطاع الاجتماعي نحو 437.634 مليون دولار، شملت 76 مشروعاً في مجالي الصحة والتعليم، هذا بالإضافة إلى تمويلات لدعمه كمكونات ضمن المشاريع التنموية في الفترة السابقة لعام 1995. ويهدف المصرف من تدخلاته في القطاع الاجتماعي إلى التوافق والانسجام مع التوجهات العالمية في مجال التنمية، التي جعلت من محاربة الفقر والتنمية البشرية محوراً أساسياً لها.

(1) أُنشئ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية (صندوق الإقراض) في نوفمبر 1973 وبدأ عملياته في نوفمبر 1974بهدف معاونة تلك الدول التي تواجهها صعوبات في وسائل التمويل الخارجي ودعم موازين مدفوعاتها، وعُهد بإدارته إلى جامعة الدول العربية، إلى أن انتقلت إلى المصرف في عام 1976، بعد أن بدأ مباشرة عملياته، ثم أدمجت موارده في رأسمال المصرف في عام 1977، وتوقف نشاطه الأساسي (أي العون غير المُرتبط بالمشاريع).

القطاع الخاص:

ما فتئ المصرف يُعطي للقطاع الخاص اهتماماً متزايداً في خططه الخمسية، وذلك لما يقوم به من دورٍ هام في التنمية الاقتصادية لأي دولة، بما في ذلك الدول الأفريقية. وقد خصص المصرف لهذا الغرض قروضاً ائتمانية قُدّمت لبنوك ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية بالدول المستفيدة، لإعادة إقراضها لتمويل مشاريع فرعية بالقطاع الخاص. وتمثلت مساهمته أيضاً في تقديم قروض للحكومات يُعاد إقراضها مباشرةً إلى القطاع الخاص، هذا إلى جانب تمويل مكونات لدعم هذا القطاع في إطار المشاريع التي يُسهم المصرف في تمويلها.

بلغ عدد القروض الموجهة إلى القطاع الخاص 45 قرضاً (منها 34 قرضاً ائتمانياً قُدّمت عبرَ المؤسسات المالية الوسيطة)، وخُصص الباقي عن طريق الحكومات لتمويل مشاريع في القطاع الخاص، وذلك خلال الفترة 1975 - 2014. وبلغ الحجم الصافي لالتزامات تلك القروض نحو 116.931 مليون دولار، استفادت منه العديد من المشروعات الصغيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والتنمية الريفية والنقل والتمويل الصغير ومتناهي الصغر، كما قام المصرف بتمويل عدة دراسات جدوى تمخضت عنها مشاريع تصلح لتمويل القطاع الخاص. كذلك استفاد هذا القطاع من دورات التدريب والمنتديات والمعارض التي مّولها المصرف، بالإضافة إلى عمليات التجارة.

وفي بداية عام 2015 بدأ تنفيذ «برنامج دعم القطاع الخاص» الذي أجازه مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2014 – في إطار الخطة الخمسية السابعة للمصرف (2015 - 2019) – حيث تَقرَّر تخصيص مبلغ 450 مليون دولار لتمويلات القطاع الخاص على مدار سنوات الخطة كالتالي:

العام	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع الخاص (مليون دولار)	50	100	100	100	100

وقد واصل المصرف تنفيذ برنامجه للقطاع الخاص والذي دخل عامه الثاني في 2016، حيث تم منح قروض ائتمانية بمبلغ قدره 86 مليون دولار لفائدة 8 مؤسسات مالية، مقارنةً بإجمالي قروض ائتمانية بلغ 50 مليون دولار تم منحه في عام 2015 لفائدة 4 مؤسسات مالية. وشملت التمويلات الممنوحة – خلال العام – 3 مؤسسات تمويل تنموية إقليمية متعددة الأطراف حصلت كل واحدة منها على مبلغ 15 مليون دولار، ومؤسسة مالية بجمهورية رواندا تم منحها 15 مليون دولار، ومؤسسة مالية بجمهورية تنزانيا المتحدة حصلت على 10 ملايين دولار، ومؤسسة مالية بجمهورية يوغندا نالت 6 ملايين دولار، ومؤسسة مالية بجمهورية النيجر تم تمويلها بمبلغ 5 ملايين دولار، ومؤسسة مالية بجمهورية ليبيريا حصلت على 5 ملايين دولار.

وفيما يخص اتفاقيات قروض الائتمان، فقد شهد عام 2016 توقيع اتفاقيات تمويل مع 3 مؤسسات مالية بمبلغ إجمالي قدره 42 مليون دولار. تضمنت عمليتيّ قطاع خاص تمت الموافقة عليهما في عام 2015 وثالثة تمت الموافقة عليها في عام 2016، علماً بأن اثنتين (2) من تلك الاتفاقيات الموقعة قد تم إعلان نفاذها، وبدأت المؤسسات المالية المعنية عمليات السحب الفعلي من حصيلة هذه التمويلات.

ومن المُتوقع أن يشهد عام 2017 توقيع المزيد من الاتفاقيات، بالإضافة إلى حدوث حركة كبيرة في عمليات السحب من القروض التي تمت الموافقة عليها في العامين 2015 و2016، مما سيُسهم في توفير الموارد المالية لمنشآت القطاع الخاص الأفريقية، وتحقيق الأثر التنموي المرجو من برنامج القطاع الخاص، والذي يتلخص في دعم الاقتصادات الأفريقية من خلال تطوير بنياتها الأساسية، وتشجيع وتوفير الاستثمارات التي تُشكل ركيزة أساسية لزيادة الإنتاج والدخل وخلق فرص العمل .

تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية:

أولى المصرف اهتماماً خاصاً لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، لما للتجارة الخارجية من دورٍ فعّال في العملية التنموية. فممَّا لا شك فيه أنه بالإضافة إلى توفير التمويل ودعم الاستثمار لتحرير الطاقات الإنتاجية، فإن التبادل التجاري وسهولة

انتقال السلع والخدمات مهم لنقل وتوفير المدخلات للعمليات الإنتاجية، كما أنه مهم لتداول الإنتاج النهائي للأسواق المحلية والعالمية.

وفي إطار دعمه للتبادل التجاري بين الدول الأفريقية والعالم الخارجي، فقد ساهم المصرف في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (AFREXIMBANK) بمبلغ 10 ملايين دولار، كما وضع برنامجاً لتمويل الصادرات العربية إلى البلدان الأفريقية المستفيدة من عونه بمبلغ 100 مليون دولار، منه 75 مليوناً أدارتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على اتفاق أُبرم معها لهذا الشأن في عام 1998، وتم تجديده مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في عام 2008 وانتهى العمل به في نهاية عام 2014. وقام المصرف بدراسة سُبل استخدام المبلغ المُتبقي ومقداره 25 مليون دولار، حيث وافق مجلس الإدارة على استخدامه في شكل خطوط تمويل تمُنح لبنوك عربية؛ للمساهمة في تمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية.

وقد بلغ إجمالي الموافقات 399.5 مليون دولار وذلك حتى انتهاء البرنامج في عام 2014، سُحب منه ما يناهز مبلغ 187 مليون دولار لتمويل 29 عملية لصالح عشر دول إفريقية هي: تنزانيا وغينيا وموريشص وزيمبابوي وسيشيل وزامبيا وكوت ديفوار وكينيا والسنغال وجامبيا، استفاد بعضها بأكثر من عملية واحدة.

ومنذ بداية عام 2015، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لعام 2014 المُشار إليه، تمت إجازة برنامج جديد لتمويل الصادرات العربية وخُصصت له مبالغ سنوية دوارة للأعوام 2015 – 2019 كالتالي:

العام	2015	2016	2017	2018	2019
تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية (مليون دولار)	150	200	200	225	250

وفي عام 2016 تم منح 200 مليون دولار مقابل 150 مليون دولار في عام 2015، تضمنت 10 خطوط تمويل، منها 6 خطوط تمويل لمؤسسات مالية و4 خطوط تمويل لحكومات جمهوريات تشاد وجامبيا والنيجر والكاميرون، وذلك لاستيراد سلع ومنتجات من دول عربية، شملت أسمدة ومدخلات زراعية وغيرها.

وبما أن العام 2016 يمُثّل العام الثاني لبداية عمل برنامج تمويل الصادرات العربية الجديد، فقد شهد أيضاً نمواً وتنوعاً في العمليات التي تم تمويلها مقارنةً بعام 2015. كما تم خلال العام منح خط تمويل لبنكٍ عربي (بنك الأمان في تونس) لتمويل الصادرات التونسية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

العمليات الإقليمية:

حظيت المشاريع وعمليات العون الفني ذات الطابع الإقليمي باهتمام من المصرف، إذ ينعكس أثرها الإيجابي على أكثر من بلد أفريقي وقد يمتد أحياناً إلى الدول العربية المُجاورة؛ مما يُتيح مجالاً للربط والتعاون بين هذه البلدان.

وقد ساهم المصرف خلال عام 2016 في تمويل 3 مشاريع طرق إقليمية وهي: المقطع «كوالا – نارا» من طريق «كوالا – نارا – حدود الجمهورية الإسلامية الموريتانية» في جمهورية مالي، وطريق «واهيجويا – جيبو» ببوركينا فاسو، الذي يكتسي أهمية خاصة نظراً لدعمه لقطاع تجارة العبور مع الدول المُجاورة (جمهوريتي مالي والنيجر)، والمقطع «أنكركدن – تاهوا» من طريق « فلينجي – تاهوا» بجمهورية النيجر، الذي سيساعد في دعم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي وبعض الدول الإفريقية (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد ونيجيريا). وبلغ ما خُصص للإسهام في تمويل هذه المشروعات 49 مليون دولار، تمُثّل نحو 23.3 % من إجمالي قروض المشروعات لعام 2016.

وضمن برنامج العون الفني قدّم المصرف منحة قدرها 0.5 مليون دولار لتمويل دراسة الجدوى لمشروع إنشاء شركة طيران إقليمية تابعة لمجموعة الساحل G5 (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد)، والتي تهدف إلى دعم النقل الجوي بين الدول الأعضاء. وبذلك بلغ إجمالي ما خُصص للعمليات الإقليمية 49.50 مليون دولار.

عمليات العون الفني وتوزيعها القطاعي لعام 2016:

استناداً إلى توجهات الخطة الخمسية السابعة (2015 – 2019) واصل المصرف تقديم المعونة الفنية للبلدان الإفريقية المستفيدة من عونه، من خلال آليتين هما: تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية، وتقديم الدّعم المؤسسي الذي يشمل تنظيم الدورات التدريبية، وإيفاد الخبراء العرب، وتوفير الأجهزة والمعدات، وتمويل وتنظيم الملتقيات والاجتماعات ذات الصلة بالفاعلين الاقتصاديين في أفريقيا والعالم العربي. وتستفيد من هذا العون الإدارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية الأفريقية.

في عام 2016 بلغ مجموع ما تمت المصادقة على تمويله 41 عملية عون فني بمبلغ إجمالي قدره 10 ملايين دولار وهو إجمالي المبلغ المخصص لعام 2016، أي بنسبة تنفيذ 100 %، منها 6 عمليات في إطار صلاحيات المدير العام بتكلفة قدرها 90 ألف دولار.

بلغ ما صُودق عليه لتمويل دراسات الجدوى 3.150 ملايين دولار، وذلك لاعداد 9 دراسات منها 6 دراسات في قطاع البنية الأساسية، ودراستان في القطاع المالي، ودراسة واحدة في قطاع الزراعة والتنمية الريفية. كما تمت المصادقة على تمويل 26 عملية دّعم مؤسسي بمبلغ إجمالي قدره 6.760 ملايين دولار.

وقد شملت عمليات الدعم المؤسسي إقامة 4 برامج ودورات تدريبية إقليمية وقطرية في مجالات الاستثمار وتنمية القطاع الخاص والزراعة والثروة الحيوانية، بتكلفة 1.005 مليون دولار، كما شملت توفير خدمات 7 خبراء عرب لدعم الدول الأفريقية في مجالات البنية الأساسية والقطاع المالي بتكلفة 2.020 مليون دولار، بما فيها مبلغ 35.30 ألف دولار لزيادة مخصصات أحد الخبراء.

كذلك تضمنت عمليات الدّعم المؤسسي - خلال العام - 12 عملية في مجالات مختلفة (منتديات وملتقيات ومؤتمرات) غطت قطاعات البنية الأساسية، والزراعة والتنمية الريفية، والصناعة والتمويل، بتكلفة بلغت 2.835 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى عمليتين للمساهمة في «مكافحة العمى» (600 ألف دولار)، وعملية لدعم مشروع البوابة الإليكترونية - المرحلة الثالثة (300 ألف دولار).

وتميَّز التوزيع القطاعي لعمليات العون الفني خلال عام 2016 بالاستمرار في الاستجابة لأولويات الدول المستفيدة. وهكذا تم تخصيص مبلغ 2.915 مليون دولار لقطاع البنية الأساسية، و670 ألف دولار لقطاع الزراعة والتنمية الريفية، و4.920 ملايين دولار للقطاع المالي، و1.325 مليون دولار للقطاع الاجتماعي، و170 ألف دولار للقطاع الصناعي.

عمليات العون الفني وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2016:

قدّم المصرف مبلغ 170.713 مليون دولار في إطار عمليات العون الفني، منذ بدء نشاطه التمويلي في عام 1975 وحتى نهاية عام 2016، وذلك لتغطية تكاليف 696 عملية. وغطت هذه العمليات جميع الدول المستفيدة من عون المصرف ومجموعها 44 دولة أفريقية، بالإضافة إلى 6 مجموعات إقليمية و17 مؤسسة إقليمية.

وقد بلغ إجمالي ما خُصص لدراسات الجدوى 75.767 مليون دولار، أي ما نسبته نحو 44.38 %، وما خُصص للدّعم المؤسسي 94.946 مليون دولار، أي ما نسبته نحو 55.62 % من المبلغ الإجمالي (الجدول 4).

رسم بيانى 2

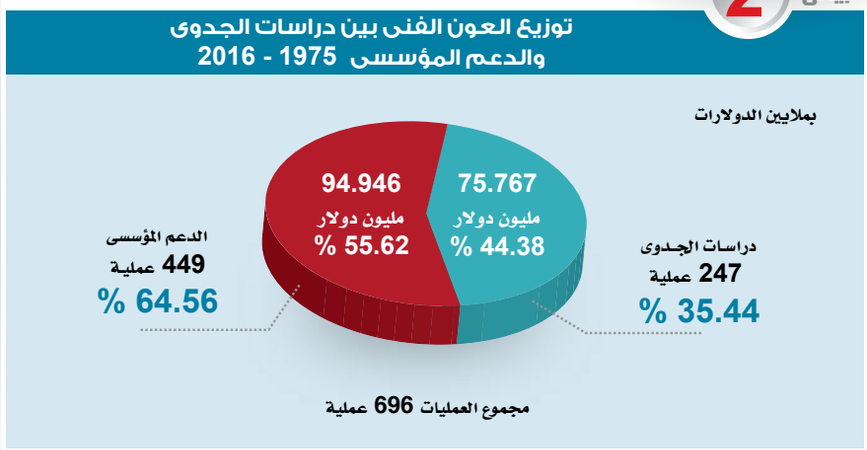

الجدول (4)

تطور عمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2016

التاريخ	دراسات الجدوى		الدعم المؤسسي		المجموع	
	العدد	المبلغ (مليون دولار)	العدد	المبلغ (مليون دولار)	العدد	المبلغ (مليون دولار)
2004 -1975	155	42.622	169	35.627	324	78.249
2005	7	2.000	21	3.989	28	5.989
2006	8	2.740	16	3.485	24	6.225
2007	8	2.910	23	3.590	31	6.500
2008	8	2.770	23	3.980	31	6.750
2009	9	3.605	18	3.395	27	7.000
2010	9	3.285	21	4.715	30	8.000
2011	7	2.330	24	5.670	31	8.000
2012	8	2.460	24	5.540	32	8.000
2013	4	1.560	29	6.440	33	8.000
2014	6	2.550	23	5.450	29	8.000
2015	9	3.785	26	6.215	35	10.000
2016	9	3.150	32	6.850	41	10.000
المجموع	**247**	**75.767**	**449**	**94.946**	**696**	***170.713**
النسبة (%)	35.44	44.38	64.56	55.62	100	100

* يبلغ صافي التزامات العون الفني 140.801 مليون دولار، بعد خصم مبلغ 27.893 مليون دولار تمثل قيمة منح ودراسات جدوى ملغاة، ومبلغ 2.019 مليون دولار يمثل ما خصصه المصرف لتمويل إعداد 8 دراسات جدوى، أفرزت مشروعات ساهم المصرف في تمويلها، واعتبر المبلغ حينها جزءاً من القروض الممنوحة.

حاز قطاع البنية الأساسية على أكبر نسبة من التمويل ضمن عمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2016 ، فنال حوالي 64.898 مليون دولار بنسبة 38.02 %، يليه قطاع الزراعة والتنمية الريفية بحوالي 59.946 مليون دولار وبنسبة 35.12%. كما قدّم المصرف – في إطار دعمه للإدارات المالية في البلدان المستفيدة من عونه – حوالي 34.594 مليون دولار، أي ما نسبته 20.26 % من إجمالي تعهدات العون الفني، وقدّم لقطاع الصناعة حوالي 5.678 ملايين دولار وبنسبة 3.3 %، ولقطاع الطاقة حوالي 5.597 ملايين دولار وبنسبة 3.3 % (الجدول 5).

الجدول (5)

التوزيع القطاعي لعمليات العون الفني للفترة 1975 - 2016 (بملايين الدولارات)

القطاع	البنية الأساسية		الزراعي		الصناعي		الطاقة		المالي		المجموع	
العون الفني	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
دراسات الجدوى	38.029	50.2	28.907	38.2	2.328	3	4.525	6	1.978	2.6	75.767	100
الدعم المؤسسي:												
الخبراء	10.181	37.5	7.778	28.5	0.560	2.1	0.235	0.9	8.409	31	27.163	100
التدريب	3.445	10.9	15.260	48.4	2.105	6.7	0.280	0.9	10.450	33.1	31.540	100
عمليات أخرى	13.243	36.5	8.001	22.1	0.685	1.9	0.557	1.5	13.757	38	36.243	100
المجموع الفرعي	26.869	28.3	31.039	32.7	3.350	3.5	1.072	1.1	32.616	34.4	94.946	100
المجموع الكلي	**64.898**	**38.02**	**59.946**	**35.12**	**5.678**	**3.3**	**5.597**	**3.3**	**34.594**	**20.26**	**170.713**	**100**

دراسات الجدوى:

اهتم المصرف بإعداد دراسات الجدوى وحصر إعدادها في بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية العربية والأفريقية أو العربية الأفريقية المشتركة. وقد نالت الدراسات في قطاعيّ البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية الجزء الأكبر من الإجمالي المخصص لدراسات الجدوى الموافق عليها خلال الفترة 1975 - 2016 والبالغ 75.767 مليون دولار، حيث حصلت على حوالي 50.2 % و 38.2% منه على التوالي، تليها قطاعات الطاقة والصناعة والمالية بنسب حوالي 6 % و3 % و2.6 % على التوالي.

الدعم المؤسسي:

شملت مخصصات الدعم المؤسسي البالغة 94.946 مليون دولار المجالات التالية:

إيفاد الخبراء:

شكّل إيفاد الخبراء المتخصصين في كافة المجالات إلى الدول الأفريقية محوراً مهماً في تدخلات المصرف. وتأتي هذه الأهمية من طبيعة الدور الذي يقوم به هؤلاء الخبراء، وما يتيحه عملهم من تبادل للخبرات وتدريب للكوادر المحلية. وقد بلغ عدد الخبراء الذين أوفدهم المصرف أو قرر إيفادهم إلى الدول الأفريقية 132 خبيراً خلال الفترة 1991 - 2016، بتكلفة بلغت 27.163 مليون دولار، منهم 11 خبيراً ظلوا يؤدّون مهامهم خلال عام 2016 .

التدريب وبناء القدرات:

تزايد الاهتمام الذي يُوليه المصرف للدورات التدريبية، حيث شهدت هذه الدورات تكثيفاً وتنويعاً يساير التطورات والاحتياجات المتنامية في مجال التنمية البشرية وبناء القدرات في القطاعين العام والخاص. ويأتي هذا الاهتمام أيضاً رغبةً في مساعدة الدول الأفريقية على ضمان حُسن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد غطت البرامج والدورات التدريبية خلال الفترة 1975 - 2016 كافة القطاعات، وبلغ عددها 244 دورة استفاد منها ما يناهز 10192 مُتدرباً أفريقياً، بتكلفة قدرها 31.540 مليون دولار، منهم 180 مُتدرباً خلال عام 2016 وحده، أي بنسبة حوالي 1.8 % من إجمالي عدد المتدربين منذ بدء هذا النشاط.

وقد واصل المصرف الاستعانة بمؤسسات التدريب العربية والجهات العربية والأفريقية المتخصصة لتنفيذ هذه الدورات، الأمر الذي يساعد على تعميق الصلات وتبادل الخبرات بين العرب والأفارقة، وهو ما يسهم في تحقيق أغراض المصرف.

رسم بيانى 3

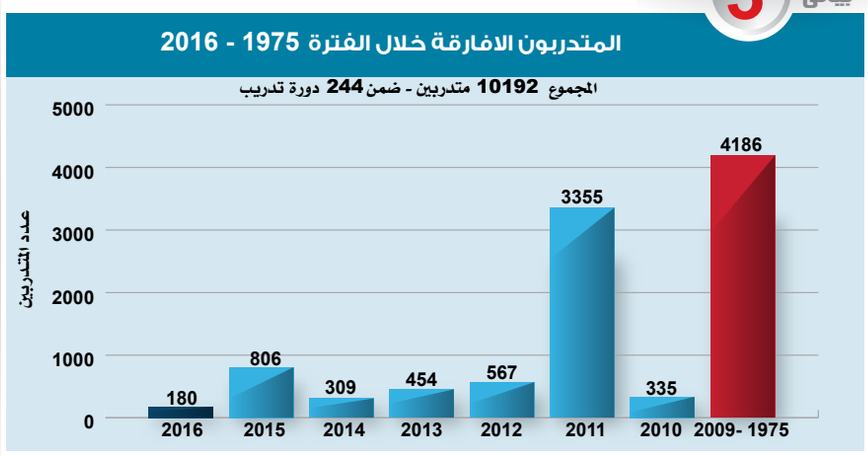

عمليات أخرى:

تضمن الدعم المؤسسي عمليات أخرى شملت إقامة المعارض التجارية العربية الأفريقية المشتركة، وذلك بالتعاون مع أمانتيّ جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. وتمثلت مساهمات المصرف في تحمل تكاليف تشييد أجنحة العارضين من الدول الأفريقية المستفيدة من عونه ومصاريف انتقالهم، والمساعدة في نقل معروضاتهم من بلدانهم إلى أماكن إقامة المعارض. وقد سبق له أن ساهم في إقامة ودعم المعارض التجارية السبعة التي أقيمت حتى الآن.

كما تضمن توفير معدات وتجهيزات مكتبية وطبية لمؤسسات أفريقية، وتمويل وتنظيم ملتقيات للمكاتب الاستشارية ولشركات المقاولات العربية والأفريقية ولسيدات ورائدات الأعمال العربيات والأفريقيات، واجتماعات لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي، ولخبراء رفيعي المستوى في مجال الأمن الغذائي، ولخبراء عرب وأفارقة حول آفاق الاستثمار في أفريقيا والعالم العربي وتشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا، إلى جانب 18 عملية في إطار صلاحيات المدير العام.

وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا النوع من الدعم حوالي 36.243 مليون دولار، وذلك خلال الفترة 1975 - 2016.

تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح للفترة (1975 - 2016):

بلغ إجمالي التزامات قروض القطاعين العام والخاص ومنح العون الفني خلال الفترة 1975 – 2016 نحو 5,095.883 مليون دولار، منه 4,925.170 مليون دولار للقروض و170.713 مليون دولار للمنح. وبلغ حجم صافي الالتزامات نحو 4,335.007 مليون دولار، منه 4,194.206 مليون دولار للقروض و140.801 مليون دولار للمنح، وذلك بدون احتساب القروض التي منحها صندوق الإقراض وعددها 59 قرضاً بمبلغ 214.244 مليون دولار.

ويُلاحظ أن الفرق بين إجمالي الالتزامات وصافيها يبلغ 760.876 مليون دولار، وهو عبارة عن إلغاءات تمت خلال الفترة 1975 - 2016، علماً بأن جزء من هذه الإلغاءات يمُثل مبالغ متبقية من قروض المشروعات ومنح العون الفني التي اكتمل تنفيذها.

أما إجمالي السحب المُتراكم في نهاية عام 2016 فقد بلغ 3,029.063 مليون دولار، منه 2,916.333 مليون دولار لقروض القطاعين العام والخاص و112.730 مليون دولار لمنح العون الفني، مُقابل إجمالى 2,899.370 مليون دولار فى نهاية 2015، منه 2,795.083 مليون دولار للقروض و104.287 مليون دولار للمنح، بما في ذلك السحب من قروض صندوق الإقراض.

وبلغت نسبة السحب المتراكم إلى مجموع الالتزامات المتراكمة للمصرف والصندوق، بعد استبعاد الإلغاءات حوالي 67 % حتى نهاية عام 2016. (الجدول 6)

جديرٌ بالذكر أن حجم السحب من القروض خلال الأعوام العشرة الأخيرة (2007 - 2016) قد فاق حجم الاسترداد لأقساط أصل القروض بمبلغ 795.700 مليون دولار، حيث بلغ السحب 1,293.631 مليون دولار مقابل استرداد مبلغ 497.931 مليون دولار، وذلك نسبةً لتحسن إدارة القروض والمنح ومتابعتها، وزيادة حجم العمليات خلال الفترة نفسها. أما السحب والاسترداد في عام 2016 فقد بلغ 121.250 مليون دولار و47.810 مليون دولار على التوالي.

رسم بيانى 4

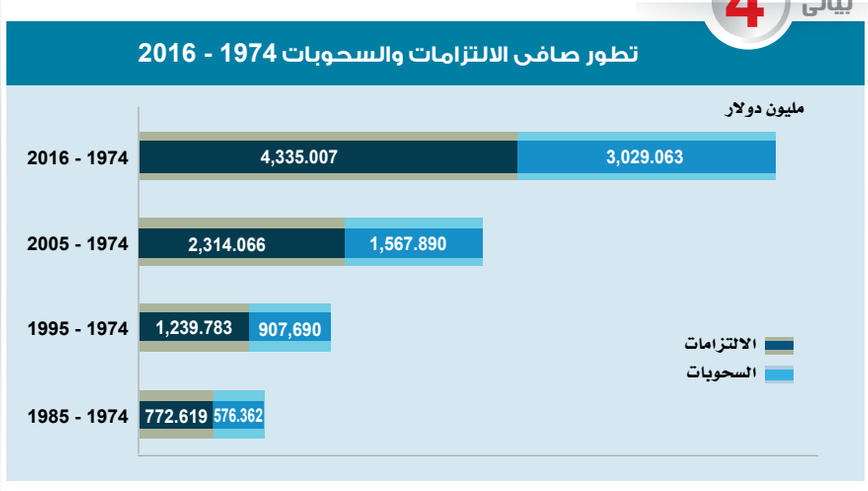

الجدول (6)

تطور الالتزامات والسحوبات خلال الفترة 1974 - 2016 (مليون دولار)

السنة	التمويلات السنوية	صافى التعهدات السنوية	تعهدات صندوق الإقراض السنوية	المجموع المتراكم لصافى التعهدات والصندوق	المجموع المتراكم للسحوبات	نسبة مجموع السحوبات إلى مجموع صافى التعهدات والصندوق (%)
1974	–	–	79.850	79.850	79.850	100
1975	85.500	68.033	64.650	212.533	144.500	68
1976	62.000	56.823	56.500	325.856	203.097	62
1977	66.290	64.226	13.244	403.326	223.959	56
1978	72.870	48.601	–	451.927	279.635	62
1979	49.070	41.916	–	493.843	331.591	67
1980	71.950	48.066	–	541.909	379.446	70
1981	76.026	41.284	–	583.193	416.428	71
1982	90.000	48.180	–	631.373	453.240	71
1983	83.938	62.120	–	693.493	492.894	71
1984	87.960	43.178	–	736.671	534.798	73
1985	73.790	35.785	–	772.456	576.362	75
1986	58.605	36.937	–	809.393	625.576	77
1987	71.423	28.604	–	837.997	660.747	79
1988	66.720	49.151	–	887.148	685.596	77
1989	72.000	53.618	–	940.766	709.227	75
1990	73.682	32.565	–	973.331	732.516	75
1991	74.235	34.613	–	1,007.944	775.346	77
1992	73.726	54.157	–	1,062.101	810.739	76
1993	74.654	48.521	–	1,110.622	833.536	75
1994	74.307	55.998	–	1,166.620	868.811	74
1995	79.930	73.000	–	1,239.620	907.690	73
1996	89.938	78.467	–	1,318.087	950.177	72
1997	99.830	76.536	–	1,394.623	992.886	71
1998	109.940	69.535	–	1,464.158	1,042.612	71
1999	119.520	95.700	–	1,559.858	1,113.937	71
2000	123.950	115.789	–	1,675.647	1,170.766	70
2001	129.200	101.292	–	1,776.939	1,238.822	70
2002	134.390	132.150	–	1,909.089	1,309.097	69
2003	139.990	120.980	–	2,030.069	1,386.819	68
2004	144.970	138.906	–	2,168.975	1,477.208	68
2005	159.939	143.305	–	2,312.280	1,567.890	68
2006	169.945	155.258	–	2,467.538	1,677.291	68
2007	179.600	175.956	–	2,643.494	1,825.125	69
2008	190.000	179.008	–	2,822.502	1,965.984	70
2009	200.000	188.740	–	3,011.242	2,098.924	70
2010	200.000	198.214	–	3,209.456	2,223.603	69
2011	200.000	199.146	–	3,408.602	2,360.060	69
2012	200.000	187.582	–	3,596.184	2,483.329	69
2013	200.000	187.654	–	3,783.838	2,619.092	69
2014	200.000	199.576	–	3,983.414	2,753.610	69
2015	260.000	259.909		4,243.323	2,899.371	68
2016	306.000	305.928	-	4,549.251	3,029.063	67
المجموع	**(1)5,095.883**	**(2)4,335.007**	**214.244**	**4,549.251**	**3,029.063**	

(1) هذا المبلغ هو المجموع المتراكم لالتزامات المصرف قبل الإلغاءات، منه 4,925.170 مليون دولار للقروض و170.713 مليون دولار للمنح.

(2) هذا المبلغ هو المتراكم لصافي التزامات المصرف، منه 4,194.206 مليون دولار للقروض و140.801 مليون دولار للمنح.

المشروعات وعمليات العون الفني التي اكتملت خلال عام 2016:

اكتمل خلال عام 2016 تنفيذ 26 مشروعاً إنمائياً في قطاع البنية الأساسية (النقل وإمداد مياه الشرب والصرف الصحي)، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية (الزراعة والمياه الريفية والتنمية الريفية وكهرباء الريف) والقطاع الاجتماعي (التعليم). وبلغت التكلفة الكلية لهذه المشروعات 190 مليون دولار استفادت منها 19 دولة أفريقية، بما يعود على سكانها من تحسين لمستوى المعيشة وتخفيف من حدة الفقر وتوفير لفرص العمل. وقد اكتمل أيضاً – خلال العام – إنجاز 27 عملية عون فني، شملت 4 دراسات جدوى و23 عملية دعم مؤسسي، بما فيها الدورات التدريبية وتوفير خدمات خبراء عرب، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت 5.967 ملايين دولار.

التوقيع على الاتفاقيات:

تم خلال عام 2016 التوقيع على 19اتفاقية قرض مع 12 دولة أفريقية و7 مؤسسات إقليمية، وبلغ إجمالي القروض الممنوحة بموجب هذه الاتفاقيات 281 مليون دولار. كما تم خلال العام إعلان نفاذ 11 اتفاقية مع 8 دول أفريقية و3 مؤسسات إقليمية، بمبلغ إجمالي قدره 161.6 مليون دولار.

إسهام المصرف في تخفيف عبء المديونية:

درج المصرف على تحسين شروط إقراضه في إطار خططه الخمسية وساهم في التخفيف من عبء قروضه على الدول المتلقية لعونه، وذلك من خلال أسلوب ترتيبات سداد المتأخرات، الأمر الذي ساعد كثيراً على سداد متأخرات تلك الدول.

وسبقت إجراءات المصرف التي اتبعها في هذا المضمار إعلان مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية إلى معالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة المُثقلة بالديون، كما شارك المؤسسات التمويلية الدولية في تلك المبادرة منذ عام 1997. ويعمل المصرف في إطار المبادرة بشقيها الأصلي والمعزز، على خفض عبء المديونية بمقدار المساهمة التي يتعين عليه توفيرها، وفقاً لظروف كل دولة من الدول على حدة، تخفيفاً عنها. وقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمها حتى نهاية عام 2016 نحو 258.848 مليون دولار لفائدة 29 بلداً أفريقياً، توزعت كالتالي:

الدولة	المبلغ (مليون دولار)	الدولة	المبلغ (مليون دولار)
يوغندا	7.200	ملاوي	4.216
موزمبيق	11.300	سيراليون	9.766
بنين	2.600	ساوتومي وبرنسيب	7.011
مالي	4.041	بوروندي	15.808
السنغال	5.100	جامبيا	0.817
بوركينا فاسو	16.300	أفريقيا الوسطى	8.726
النيجر	19.600	الكونغو	5.180
إثيوبيا	6.000	غينيا بيساو	7.185
تنزانيا	14.742	الكونغو الديمقراطية	17.906
رواندا	24.312	ليبيريا	17.270
غانا	8.342	توجو	0.308
مدغشقر	1.506	كوت ديفوار	1.771
زامبيا	11.847	غينيا	10.360
الكاميرون	1.904	إتحاد القمر	15.446
تشاد	2.284		
المجموع الكلي (مليون دولار)			**258.848**

وقد نظر المصرف في تقديم مساعداته لكل من الدول الأفريقية المُؤهلة للاستفادة من المبادرة والتي وصلت إلى نقطة الانتهاء. ويُعطي إسهامه في هذه المبادرة بعداً إضافياً لدوره في تنمية القارة، إذ اتّبع السياسة نفسها في توفير أعلى درجة من اليسر في شروط إقراضه لصالح الدول التي تصل إلى نقطة الانتهاء في إطار هذه المبادرة، الأمر الذي يساعدها على الانتظام في الوفاء بالتزاماتها.

تمويلات المصرف وتخفيف حدة الفقر:

يمُثل تخفيف حدة الفقر أحد أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها من خلال تدخلاته في كافة القطاعات، لذا يهتم عند دراسة واستنباط وتنفيذ كافة عملياته بتوخي تعظيم آثارها المباشرة وغير المباشرة على تخفيف حدة الفقر. ولما كانت آثار الفقر تتركز في القطاعات الريفية والزراعية في معظم أنحاء القارة الأفريقية، يُلاحظ اهتمام المصرف في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية التي تساعد على تهيئة الظروف المناسبة لتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وزيادة الإنتاج في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، ودعم بنياتها الأساسية في مجالات الطرق الريفية وكهرباء الريف ومياه الشرب والصحة والتعليم من جهة، وتوفير فرص عمل لتمكين الشرائح الفقيرة في المجتمع من زيادة دخلها وتحسين أحوالها المعيشية من جهة أخرى.

كما يسعى المصرف إلى دعم دور المرأة عموماً والمرأة الريفية خاصة، لما لذلك من أثر كبير على خفض نسبة الفقر، ويحرص أيضاً على تطوير القطاع الريفي بالحفاظ على البيئة من التدهور. وتُقدّم قروضه للمساهمة في تمويل مشروعات محاربة الفقر بشروط ميسرة، مع مراعاة المرونة في تمويل مكونات المشاريع بالعملة المحلية.

التمويل المشترك:

يُولي المصرف اهتماماً كبيراً للتمويل المشترك للمشاريع الإنمائية مع مؤسسات التمويل وخاصةً العربية منها، نظراً لما يتيحه هذا النهج من إمكانيات التمويل للمشاريع الكُبرى التي تتقدّم بها الدول المستفيدة من عونه. ففي هذا المجال، اشترك المصرف مع مؤسسات التمويل العربية وصندوق الأوفيد في تمويل 13 مشروعاً من ضمن المشروعات التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2016 والبالغة 16 مشروعاً، وبلغت نسبة تمويله فيها نحو 26.2 % من التكلفة الكلية البالغة نحو 686.83 مليون دولار، كما بلغت مساهمات الصناديق العربية الأخرى (الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية) وصندوق أوفيد نحو 64.6 %. ويتضح من ذلك أن نسبة تمويل المصرف والصناديق العربية الأخرى وصندوق الأوفيد في هذه المشاريع قد بلغت نحو 90.8 %، بينما بلغت نسبة تمويل حكومات الدول والجهات المحلية المستفيدة نحو 9.2 %.

أما المشاريع الأخرى وعددها 3 مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها 36.61 مليون دولار، فقد اشترك المصرف في تمويلها مع حكومات الدول والجهات المستفيدة، وخصص لها مبلغ 30 مليون دولار، يمُثل 81.9 % من تكلفتها الإجمالية.

الجدول (7)

التمويل المشترك خلال عامي 2015 – 2016

المشاركون في التمويل	2015		2016	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%
– المصرف العربي	159.60	24.92	180.00	26.2
– الصناديق العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق (اوفيد)	394.60	61.62	443.62	64.6
– مؤسسات التمويل غير العربية	-	-	-	-
– الدول والجهات المحلية المستفيدة	86.222	13.46	63.21	9.2
المجموع	**640.422**	**100,00**	**686.83**	**100.00**

وقد بلغ إجمالي تكاليف المشاريع التي ساهم المصرف في تمويلها ضمن التمويل المشترك مع جميع المؤسسات خلال الفترة 1975 – 2016 نحو 19,925.387 مليون دولار (الجدول 8) ، وبلغت نسبة تمويله فيها 17.40 %، ومثلت مساهمة الصناديق العربية الأخرى والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوفيد مجتمعةً نحو 30.73 %، وبذا بلغت نسبة إسهام التمويل العربي والبنك الإسلامي للتنمية وأوفيد 48.13 % .

أما المصادر الأخرى للتمويل والتي تضم مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، وحكومات الدول الصناعية والاتحاد الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك غرب أفريقيا للتنمية، وبنك التنمية لوسط أفريقيا وبنك الاستثمار والتنمية لدول التجمع الاقتصادي لغرب أفريقيا، فقد ساهمت بحوالي 29.22 %، بينما مثلت مساهمة الدول والجهات المستفيدة حوالي 22.65 %

الجدول (8)
التمويل المشترك خلال الفترة 1975 - 2016

	مبلغ التمويلات	
	مليون دولار	%
التكاليف الكلية للمشاريع	**19,925.387**	**100,0**
التمويل:		
1- المصرف العربي	3,465.180	17.40
2- الصناديق العربية الأخرى والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الاوفيد	6,122.505	30.73
3- مجموعة البنك الدولي	1,584.090	7.95
4- مجموعة البنك الأفريقي والمؤسسات التمويلية الجهوية في أفريقيا(*)	1,801.880	9.04
5- الاتحاد الأوروبي	771.960	3.87
6- الدول الصناعية	1,666,080	8.36
7- الدول والجهات المحلية المستفيدة	4,513.692	22.65

التنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي:

حرص المصرف – منذ بدء نشاطه – على التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي وخاصةً العربية منها، لدوره الإيجابي الفعّال في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الدول النامية. وقد دأب على المشاركة في الاجتماعات الدورية لهذه المؤسسات لضمان استمرار التنسيق معها وتبادل الخبرات ووجهات النظر حول كافة القضايا المستجدة في مجال العون التنموي. فشارك في اجتماعات مجلس محافظي IFAD بروما في فبراير 2016، والاجتماع رفيع المستوى لمؤسسات مجموعة التنسيق العربية مع لجنة العون الإنمائي (DAC) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في «فيينا» في مارس 2016، واجتماعات

* يتضمن مبلغ 6.2 ملايين دولار قدمها بنك الاستثمار والتنمية لدول التجمع الاقتصادي لغرب أفريقيا، ومبلغ 57.6 مليون دولار قدمها بنك غرب أفريقيا للتنمية، منها 17.2 مليون لمشروع طريق «وايجويا – تيبو – حدود مالي» ببوركينا فاسو و7.78 ملايين دولار لمشروع جسر « جاكفيل» بجمهورية كوت ديفوار في عام 2011، ولمشروع آخر في عام 2010 و 24 مليون دولار لمشروع طريق «بونا- دوروبو- حدود بوركينا فاسو» بكوت ديفوار في عام 2013، و20 مليون دولار قدمها بنك دول غرب أفريقيا للتنمية، و8 ملايين دولار قدمها بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمشروع إعادة تأهيل طريق «سوكودي- بسار» بالجمهورية التوجولية في عام 2014.

الربيع السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في «واشنطن» في أبريل 2016، واجتماعات مجموعة التنسيق في «فيينا» في مايو 2016 وفي الكويت في أكتوبر 2016، والاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في «واشنطن» في أكتوبر 2016، هذا إلى جانب مشاركته في العديد من اجتماعات الممولين الخاصة بالمشاريع التى أسهم في تمويلها.

وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرص الالتقاء مع المؤسسات المالية الشقيقة والمنظمات الدولية الأخرى والوفود الأفريقية، ومتابعة سير تنفيذ المشروعات معها والاتفاق على برامج العمل المستقبلية.

أيضاً زارت وفودٌ عديدة – على كافة المستويات الرسمية– مقر المصرف بالخرطوم، وذلك للتباحث حول مسيرة التعاون وسبل تعزيزه. كما قامت بعثات من المصرف بزيارات إلى العديد من الدول الأفريقية، للوقوف على سير العمليات قيد التنفيذ واستنباط عمليات جديدة صالحة للتمويل.

التعاون مع المُنظمات الإقليمية العربية والأفريقية:

في إطار التعاون مع المُنظمات الإقليمية العربية والأفريقية، شَارك المصرف في العديد من الاجتماعات والأنشطة واللقاءات خلال عام 2016. ففي الفترة من 27 إلى 31 يناير شارك في «اجتماعات الدورة (26) لقمة الاتحاد الأفريقي» التي انعقدت في أديس أبابا بجمهورية إثيوبيا، والتقى على هامشها مع إدارات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في أفريقيا، لمناقشة مشروع توقيع مذكرة تفاهم. وفي الأول من فبراير – خلال ذات المناسبة – حضر «الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي المؤقت للمعهد الثقافي العربي الأفريقي».

كذلك شارك المصرف في «الدورة (97) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية»، التي عُقدت بالقاهرة خلال الفترة 14 – 18 فبراير.

وتنفيذاً لقرار القمة العربية الأفريقية الثالثة من أجل ترشيد آليات تنفيذ ومتابعة الشراكة العربية الأفريقية، حضر خلال الفترة 23 – 25 فبراير بالقاهرة، «الاجتماع التشاوري لترشيد آليات تنفيذ ومتابعة الشراكة العربية الأفريقية»، والذي شاركت فيه وفودٌ من كبار المسئولين بمفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمعهد الثقافي العربي الأفريقي وصندوق المعونة الفنية للدول الأفريقية. وقد أسند الاجتماع إلى المصرف تمويل دراسة لتقييم مسيرة الشراكة العربية الأفريقية خلال الفترة 2011 – 2016.

وفي إطار القمة الأفريقية العربية الرابعة بملابو – جمهورية غينيا الاستوائية – شارك المصرف في الاجتماع التحضيري الأول لهذه القمة والذي عُقد بالقاهرة يوم 28 فبراير. وقد أمَن ذاك الاجتماع على ضرورة طرح موضوع يعكس أولويات المنطقتين العربية والأفريقية، كما قدّم مقترحاً بإقامة فعاليات على هامش القمة تشمل منتدىً ومعرض للكتاب العربي الأفريقي.

أيضاً توجّه وفدٌ من المصرف إلى أديس أبابا خلال الفترة من 13 إلى 18 مارس، للمشاركة في التحضير للتظاهرة الجانبية لتوقيع مذكرة تفاهم بين المصرف ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وتمت مناقشة الترتيبات الإدارية والمالية الخاصة بإقامة هذه التظاهرة إلى جانب الاتفاق على أجندتها.

وخلال الفترة 31 مارس – 5 أبريل، حضرت بعثة بأديس أبابا «الدورة التاسعة لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة»، وعلى هامشها اجتمعت مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووزير مالية جمهورية جامبيا ورئيس وفد جمهورية غينيا الاستوائية، وناقشت معهم علاقات التعاون القائمة وسبل ترقيتها. كما شاركت البعثة في تظاهرة جانبية حول التقرير السابع لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، حيث قدّم مدير عام المصرف عرضاً حول التكامل الإقليمي في أفريقيا . وأيضا حضرت تظاهرتين حول«الاقتصاد الأزرق» و«الاقتصاد الكلي».

وفي الفترة من 9 إلى 11 أغسطس، شارك وفدٌ في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية الأفريقية الرابعة التي عُقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وشارك فيها ممثلون عن الجامعة وعن البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية.

ومواصلةً لتجهيزات تلك القمة، شارك المصرف في «الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للقمة العربية الأفريقية الرابعة والاجتماع العاشر للجنة الشراكة العربية الأفريقية» اللّذين تم عقدهما في ملابو من 5 إلى 7 سبتمبر. وناقش الاجتماع الأول التجهيزات اللوجستية للقمة وتقارير حول الاستعدادات لها. أما الاجتماع الثاني فقد اعتمد «مشروع إعلان ملابو»، و«مشروع خطة العمل المشتركة 2017 – 2019»، و«مشروع إعلان فلسطين». كذلك استعرض هذا الاجتماع نتائج الدراسة حول «صندوق إدارة الكوارث» التي مولها المصرف.

وفي أديس أبابا ، شارك وفدٌ في «الاجتماع السادس للجنة تسيير خطة العمل العربية الأفريقية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي» خلال الفترة 28 – 30 سبتمبر، حيث تم اعتماد مشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي للفترة 2017 – 2019، ومناقشة خطة عمل البرنامج المشترك العربي الأفريقي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي خلال ذات الفترة. حضر الوفد كذلك «الاجتماع التحضيري الثالث للمنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي» وذلك في الأول من أكتوبر 2016، حيث غطت المداولات موضوعات المنتدى وجدول أعماله ووثائقه.

الدول التى استفادت من قروض مشروعات القطاع العام وعمليات العون الفنى خلال عام 2016

الفصل الثاني

وصف تفصيلي للعمليات الموافق عليها خلال عام 2016

صادق المصرف خلال عام 2016 على تمويل 16 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام، و8 مشروعات في القطاع الخاص، و10 عمليات صادرات عربية و41 عملية عون فني، وذلك لفائدة الدول الأفريقية المستفيدة من عونه. وفيما يلي وصفٌ تفصيليٌ لهذه العمليات، مرتبةً حسب تاريخ موافقة مجلس إدارة المصرف عليها:

أولاً: مشروعات القطاع العام

مشروع تشييد سدود صغرى للزراعة وتربية الماشية في المناطق الريفية

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية تشاد

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
50	20	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	% 1

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية، عن طريق توفير المياه السطحية للزراعة وسقي الماشية، كما يهدف إلى التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وملائمة الأنشطة الزراعية وتربية الماشية مع التغيرات المناخية. سيُسهم المشروع في توفير الغذاء وتحسين الإنتاج الزراعي، وتطوير الإنتاج الحيواني المدّر للدخل والتخفيف من حدة الفقر.

وصف المشروع:

يقع المشروع في ثلاث محافظات هي: «جيرا» و«واداي» و«وادي فيرا»، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 143 ألف كلم^2. ويتضمن المشروع تشييد 14 سداً صغيراً وحفر 30 بئراً لري الحقول و30 بئراً رعوياً، كما يتضمن استصلاح نحو 900 هكتار من الأراضي المروية، و200 هكتار من أراضي الزراعة المطرية و30 هكتاراً من حقول النساء، وتشييد حوالي 60 كلم من الطرق الريفية الحصوية. يشتمل المشروع كذلك على تشييد 15 مستودعاً لتخزين المدخلات و15 مذبحاً قروياً و15 حصارةً لتلقيح الحيوانات و3 أسواقٍ للمواشي، كما يقدّم الدعم للمزارعين والرعاة في منطقة المشروع، عبر حملات التوعية والتدريب وتوفير القروض الصغيرة.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 40 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي بمبلغ 25 مليون دولار (تمثل 50 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 5 ملايين دولار (تمثل 10 % من إجمالي التكاليف).

مشروع تشييد مراكز لعلاج السرطان

القطاع: الاجتماعي (صحة)

جمهورية زامبيا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
25	10	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى دعم سياسة الحكومة الرامية إلى توسعة مظلة الخدمات الصحية ورفع مستواها، وتلبية الاحتياجات الأساسية لتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين. كما يهدف المشروع – بصفة خاصة – إلى توفير العلاج لمرضى السرطان وخفض العبء المالي عليهم، وتقليل زمن الانتقال والانتظار وتجنيبهم مشقة السفر لتلقي العلاج في العاصمة «لوساكا» أو خارج البلاد.

وصف المشروع:

يضم المشروع ثلاثة مواقع هي: المستشفى المركزي بالعاصمة «لوساكا» ومدينة «ليفينجستون» بالإقليم الجنوبي ومدينة «ندولا» بإقليم «كوبر بلت» بشمال البلاد.

ويشتمل المشروع على أعمال الهندسة المدنية لتوسعة مركز علاج السرطان الموجود في المستشفى المركزي بالعاصمة، وذلك بإضافة وتجهيز وحدة «مسرع خطي Linear Accelerator»، وتشييد مركز لمعالجة السرطان بمدينة «ليفينجستون» وآخر بمدينة «ندولا»، تُقدّر مساحة كلٍ منهما بنحو 2000 متر مربع.

كما يشتمل المشروع على توريد التجهيزات والمعدات الطبية والأثاثات، وتدريب الكادر الطبي والفني وتنظيم حملات التوعية، والخدمات الاستشارية وتقديم الدعم المؤسسي.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل 40 % من إجمالي التكاليف)، وأوفيد بمبلغ 12.40 مليون دولار (49.6 %)، والحكومة بمبلغ 2.60 مليون دولار (10.4 %).

مشروع إمداد مياه الشرب لجزر «كازامانس السفلى»

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية السنغال

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
10.50	9	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	% 1

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى سد الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب لسكان الجزر السفلى بمنطقة دلتا نهر «كازامانس»، كما يهدف إلى تحسين ظروفهم الصحية بخفض انتشار الأمراض المنقولة بالمياه والتخفيف من حدة الفقر؛ مما يُسهم في استقرار هؤلاء المواطنين وتحسين الظروف المعيشية بصفةٍ عامة.

وصف المشروع:

يقع المشروع في منطقة دلتا نهر «كازامانس» جنوب العاصمة «داكار» ويتضمن إنشاء 5 منظومات لإمداد مياه الشرب لتزويد 30 قرية، وذلك بحفر وتجهيز 10 آبار أنبوبية مع توفير وتركيب المضخات والملحقات اللازمة لها، وتوريد وتركيب 5 مولدات كهرباء، مولدين (2) منها يعملان بالديزل و3 مولدات تعمل بالطاقة الشمسية، وتشييد 11 خزاناً عالياً بسعات تتراوح بين 25 و200 متر مكعب، وتمديد شبكة أنابيب لنقل وتوزيع المياه بطول حوالي 142 كلم وبأقطارٍ تتراوح بين 75 و200 ملم، وتوريد وتركيب نحو 250 نقطة توزيع مياه عمومية.

كذلك تشتمل مكونات المشروع على الخدمات الاستشارية، وخدمات دعم القدرات ودعم وحدتي إدارة وتنفيذ المشروع.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 9 ملايين دولار (تمثل85.7 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.50 مليون دولار (تمثل 14.3 % من إجمالي التكاليف).

مشروع تشييد وتجهيز مستشفى إقليمي في «يوبوجون»

القطاع: الاجتماعي (صحة)

جمهورية كوت ديفوار

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
30.50	12	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	% 1

أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار الخطة القومية لتنمية القطاع الصحي للفترة (2012 – 2015) والتي ترمي إلى نشر الخدمات الطبية وترقيتها وتوفيرها للمواطنين بصورة عادلة. ويهدف المشروع إلى توفير الخدمات الطبية لسكان منطقة «يوبوجون» ومقاطعات «جاكفيل» و«سيكنسي» و«دابو»، الذين يُقدّر عددهم بنحو 3.5 ملايين نسمة، ويعانون نقصاً في بعض الاحتياجات الطبية وخاصةً علاج أمراض الكُلى.

وصف المشروع:

يقع المشروع في بلدية «يوبوجون» غرب العاصمة «أبيدجان» التي تتسم بأكبر كثافة سكانية على المستوى الوطني، حيث يُقدّر عدد سكانها بنحو 2 مليون نسمة.

ويشتمل المشروع على تشييد مبنى رئيسي مكون من ثلاثة طوابق (يضم الأقسام الطبية بما فيها قسم أمراض الكُلى وإدارة المستشفى)، وعدة أجنحة (تضم المعمل والصيدلية ومركز الأشعة والمغسلة والمطعم) وكل ذلك على مساحة تُقدّر بنحو 12600 متر مربع. كما يشتمل على تشييد 3 وحدات سكنية على مساحة تُقدّر بنحو 400 متراً مربعاً، وتوفير بعض التجهيزات كالمصاعد والمولد الكهربائي والأثاثات الطبية وغير الطبية ووسائل النقل، هذا إلى جانب الخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي ودعم وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 12 مليون دولار (تمثل 39.34 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي بمبلغ 15 مليون دولار (49.18 %) والحكومة بمبلغ 3.50 ملايين دولار (11.48 %).

مشروع توفير الكهرباء لبعض القرى عن طريق الطاقة الشمسية الهجينة

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية مالي

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
21.51	10	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى توفير الطاقة الكهربائية للاستخدامات المنزلية ومراكز الخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة التجارية والزراعية في بعض القرى؛ مما ينعكس إيجاباً على ترقية حياة سكان الريف وتحسين مستواهم المعيشي، وتطوير الاقتصاد المحلي وتخفيف حدة الفقر. ويندرج هذا المشروع في إطار برنامج الحكومة لتوفير الكهرباء لنحو 80 % من سكان البلاد بحلول عام 2020 مقابل 17 % حالياً.

وصف المشروع:

يقع المشروع في خمس مناطق هي: «سيكاسو» و«سيجو» و«كايس» و«كوليكورو» و«موبتي» ويشمل 32 قرية. ويتضمن القسم الأول من المشروع توسعة محطات التوليد بالطاقة الشمسية الهجينة وشبكات التوزيع القائمة في 10 قرى.

أما القسم الثاني فيتضمن إنشاء محطات توليد بالطاقة الشمسية الهجينة وشبكات توزيع الكهرباء في 22 قرية. كما يتضمن المشروع الخدمات الاستشارية والتدابير اللازمة لحماية البيئة، بالإضافة إلى دعم وحدة تنفيذ المشروع وفنيي وكالة مالي لتنمية الطاقة المنزلية وكهرباء الريف.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع (القسم الأول) كلٌ من: صندوق أبوظبي بمبلغ 6.107 ملايين دولار (تمثل 85.01 % من إجمالي تكاليف هذا القسم البالغة 7.184 ملايين دولار)، والحكومة بمبلغ 0.718 مليون دولار (9.99 %) والمشغل (Access) بمبلغ 0.359 مليون دولار (5 %).

أما القسم الثاني من المشروع فيُساهم في تمويله كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل 69.81 % من إجمالي تكاليف هذا القسم البالغة 14.326 مليون دولار)، وصندوق أبوظبي بمبلغ 2.893 مليون دولار (20.19 %) والحكومة بمبلغ 1.433 مليون دولار (10 %).

مشروع تطوير طريق «جلجل – ماشينري»

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية كينيا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
15	11	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى الإسهام في تطوير شبكة الطرق القومية وتوسعتها وتكاملها، وربط مناطق الوسط والشرق في مقاطعتي «نيانداروا» و«نيفاشا» بكافة مناطق البلاد وبالعاصمة «نيروبي». ويُسهم المشروع في تحسين كفاءة حركة المرور، وخفض زمن النقل وتكاليف تشغيل المركبات، مما يؤدي إلى تسهيل نقل المنتجات الزراعية من منطقة المشروع إلى الأقاليم الأخرى بالبلاد، وتأمين وصول السكان إلى مراكز الخدمات والإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وصف المشروع:

يشتمل مشروع طريق «جلجل – ماشينري» على أعمال الهندسة المدنية لتطوير الطريق الحصوي القائم ليكون مسفلتاً بطول حوالي 22.7 كيلومتراً وعرض 6.5 أمتار، مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متراً. كما يشتمل المشروع على الخدمات الاستشارية.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 11 مليون دولار (تمثل 73.33 % من إجمالي التكاليف) والحكومة بمبلغ 4 ملايين دولار (تمثل 26.67 % من إجمالي التكاليف).

مشروع تطوير طريق «بارانجا – سالايا»

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية ليبيريا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
95.10	12	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يندرج المشروع تحت إطار برنامج الحكومة لتطوير شبكة الطرق في البلاد، وتحسين النقل البري الذي يمثّل دوراً رئيسياً في دعم النمو الاقتصادي وخفض حدة الفقر. ويهدف المشروع إلى تحسين وتوسعة وإعادة إعمار أحد الطرق الرئيسية التي تم تشييدها في العقود الماضية ولم تتم صيانتها، الأمر الذي أودى بها إلى مرحلة متدنية وأصبحت عقبة أمام تنفيذ برامج التنمية في البلاد. سيُسهم المشروع في تخفيض زمن وتكلفة النقل وتسهيل وصول المسافرين إلى المراكز الاجتماعية والإدارية.

وصف المشروع:

يقع المشروع في الشمال الشرقي من البلاد ويربط بلدتي «بارانجا» و«سالايا». وتتضمن مكوناته أعمال الهندسة المدنية لإعادة تأهيل وتطوير الطريق الحصوي القائم ليكون مسفلتاً بطول نحو 81 كيلومتراً وعرض 7.5 أمتار، مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متر من كل جانب. كما تتضمن الخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي ودعم وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 12 مليون دولار (تمثل 12.62 % من إجمالي التكاليف)، وأوفيد بمبلغ 20 مليون دولار (21.03 %)، والصندوق السعودي بمبلغ 20 مليون دولار (21.03 %)، والصندوق الكويتي بمبلغ 15.50 مليون دولار (16.30 %)، وصندوق أبوظبي بمبلغ 15 مليون دولار (15.77 %)، والحكومة بمبلغ 12.60 مليون دولار (13.25 %).

مشروع تشييد مباني قسم الجيولوجيا ومبنى إداري بكلية العلوم بجامعة «إدواردو موندلين»

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

جمهورية موزمبيق

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
11.11	10	2016/3/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار خطة الحكومة لتطوير وتوسعة البنية الأساسية للتعليم العالي في البلاد، ومن ضمنها توسعة منشآت جامعة «إدواردو موندلين» بالعاصمة «مابوتو»؛ الأمر الذي سيساعد على زيادة استيعاب طلاب قسم الجيولوجيا، وتحسين التدريس والتدريب، وتوفير مناخ مناسب للتحصيل.

وصف المشروع:

يقع المشروع في حرم جامعة «إدواردو موندلين» بجانب مباني كلية العلوم التي ساهم المصرف سابقاً في توسعتها وتجهيزها. ويشتمل المشروع على تشييد مبنيين لقسم الجيولوجيا بمساحة إجمالية تبلغ نحو 4062 متراً مربعاً، ومبنى إداري بكلية العلوم بمساحة تبلغ نحو 2454 متراً مربعاً، والأعمال الخارجية بمساحة إجمالية قدرها حوالي 5000 متر مربع. كما يشتمل المشروع على توريد الأثاث والتجهيزات المعملية والمكتبية، هذا إلى جانب الخدمات الاستشارية.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل نحو 90 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.11 مليون دولار (تمثل نحو 10 % من إجمالي التكاليف).

مشروع تطوير طريق «لويرو – بوتالانجو»

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية يوغندا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
24.65	11.50	2016/3/3	40 سنة	30 سنة	10 سنوات	% 1

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى ربط أقاليم الوسط الشرقي في «لويرو» و«ناكساكي» بالعاصمة «كمبالا» وكافة مناطق البلاد، كما يهدف إلى تحسين كفاءة حركة المرور والسلامة على الطريق، وتأمين وصول السكان إلى مراكز الخدمات الاجتماعية، وخفض زمن الرحلات وتكاليف تشغيل المركبات وتكلفة النقل.

وصف المشروع:

يقع المشروع في إقليم الوسط الشرقي من البلاد ويربط بين بلدة «لويرو» وبلدة «بوتالانجو»، ويحتوي على أعمال الهندسة المدنية التي تشمل تطوير الطريق ليكون مسفلتاً بطول حوالي 92 كلم وعرض 7 أمتار، مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متراً خارج المنطقة السكنية و2 متر داخلها. كما تحتوي مكونات المشروع على الخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي ودعم وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 11.50 مليون دولار (تمثل 46.65 % من إجمالي التكاليف)، وأوفيد بمبلغ 11.50 مليون دولار (46.65 %) والحكومة بمبلغ 1.65 مليون دولار (6.70 %).

مشروع تطوير طريق «هاموسيت – أيستي»

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
44	15	2016/6/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	% 1

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى الإسهام في تطوير شبكة الطرق القومية وتوسعتها وتكاملها، وربط إقليم «أمهارا» بالعاصمة «أديس أبابا»، كما يهدف إلى تحسين كفاءة حركة المرور، وخفض زمن النقل وتكاليف تشغيل المركبات؛ مما يؤدي إلى تسهيل نقل المنتجات الزراعية من منطقة المشروع إلى الأقاليم الأخرى بالبلاد، وتأمين وصول السكان إلى مراكز الخدمات الاجتماعية، والإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وصف المشروع:

يقع المشروع في الشمال – الغربي من البلاد في مركزي «ديرا» و«شرق ايستي» في إقليم «أمهارا»، ويبعد نحو 595 كلم شمال غرب العاصمة «أديس أبابا». وتشتمل مكونات المشروع على أعمال الهندسة المدنية لتطوير الطريق «هاموسيت – أيستي» الحصوي القائم، ليكون مسفلتاً بطول نحو 76.8 كلم وعرض 7 أمتار، مع كتفين على كل جانب من الطريق عرض كل منهما 1.5 متراً، هذا إلى جانب الخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 15 مليون دولار (تمثل 34.10 % من إجمالي التكاليف)، وأوفيد بمبلغ 20 مليون دولار (45.45 %) والحكومة بمبلغ 9 ملايين دولار (20.45 %).

مشروع إعادة تأهيل وتوسعة مستشفى «منازي موجا» بزنجبار

القطاع: الاجتماعي (صحة)

جمهورية تنزانيا المتحدة

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
43.20	10.50	2016/6/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	% 1

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى توسعة وتطوير وتحسين مستوى الخدمات العلاجية بمستشفي «منازي موجا» المرجعي، وتقديمها للمرضى الذين يفدون مباشرة إلى المستشفى أو المُحالين إليه من المستشفيات الأخرى في جزيرتي «أنجوجا» و«بمبا» والذين تتزايد أعدادهم كل عام. كما يهدف المشروع إلى تقديم الخدمات الصحية غير المتوفرة في زنجبار؛ بغرض الحد من التكاليف التي يتكبدها المرضى جرّاء السفر إلى خارج البلاد وإلى المستشفيات الخاصة في الجزء القاري من البلاد.

وصف المشروع:

يقع المستشفى في وسط «المدينة الحجرية» على الساحل الغربي لجزيرة «أنجوجا»، ويتكون من ثلاث وحدات في مواقع مختلفة وهي: المستشفى الرئيسي «منازي موجا»، ووحدة «كيدونقو شيكوندو» للأمراض النفسية، ووحدة «مويمبلادو» لأمراض النساء والتوليد. وتشتمل مكونات المشروع على إعادة إعمار المباني القائمة في الوحدات الثلاث، وتشييد مباني جديدة فيها بمساحة إجمالية تبلغ نحو 8481 متر مربع بزيادة 304 أسرّة، وتوفير وتركيب التجهيزات الكهربائية والميكانيكية، والتجهيزات والأثاثات الطبية وغير الطبية، إلى جانب الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10.50 ملايين دولار (تمثل 24.31 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي بمبلغ 15 مليون دولار (34.72 %) والصندوق الكويتي بمبلغ 14 مليون دولار (32.41 %) والحكومة بمبلغ 3.7 ملايين دولار (تمثل نسبة 8.56 % من إجمالي التكاليف).

مشروع تشييد وتجهيز «المستشفى الوطني التخصصي»

القطاع: الإجتماعي (صحة)

مملكة سوازيلاند

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
51	10	2016/6/3	25 سنة	20 سنة	5 سنوات	% 2

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى توفير خدمات طبية علاجية تخصصية شاملة ومتطورة، لمقابلة الطلب على الرعاية الصحية على مستوى المملكة، كما يهدف إلى خفض الحالات المرضية المُحولة للعلاج خارج البلاد. ويحظى المشروع بأولوية ضمن الخطة الإستراتيجية الوطنية الثانية لقطاع الصحة (2014 - 2018)، التي ترمي إلى توفير التغطية الصحية الشاملة لجميع سكان مملكة سوازيلاند.

وصف المشروع:

يتكون المشروع من تشييد وتجهيز مستشفى تخصصي جديد بمساحة إجمالية تبلغ نحو 29.5 ألف متر مربع، ويكون على مستويين أرضي وأول على مساحة إجمالية تبلغ نحو 60 ألف متر مربع.

وتتضمن مكونات المشروع تشييد مباني المستشفى والعيادات الخارجية، ومباني سكنية لنحو 20 طبيباً وممرضاً، بالإضافة إلى المباني الخارجية للخدمات المختلفة. كما تتضمن المكونات توفير الأثاث والتجهيزات الطبية، وإعداد دراسة حول إدارة وتشغيل المستشفى، إلى جانب الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل 19.61 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي بمبلغ 10 ملايين دولار (19.61 %)، والصندوق الكويتي بمبلغ 15 مليون دولار (29.41 %)، وأوفيد بمبلغ 14 مليون دولار (27.45 %)، والحكومة بمبلغ مليوني (2) دولار (تمثل نسبة 3.92 % من إجمالي التكاليف).

مشروع التنمية الريفية في بعض المناطق

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية غينيا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
44	20	2016/6/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، والإسهام في تنظيم السوق الداخلي للخضر والفاكهة، وتحسين دخل المنتجين، وتشجيع الصادرات الزراعية مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تخفيف حدة الفقر في الوسط الريفي.

وصف المشروع:

يقع المشروع في أربع مناطق هي: «كيندیا» التابعة لإقليم غينيا البحرية، و«مامو» التابعة لإقليم غينيا الوسطى و«فاراناه» و«كانكان» التابعتين لإقليم غينيا العليا، حيث يعتمد النشاط الاقتصادي لسكان هذه المناطق على الزراعة، ويشمل استصلاح 1015 هكتاراً من الأراضي الزراعية المروية، وتشييد 350 كلم من الطرق الريفية الحصوية، وتوفير مياه الشرب عبر تشييد 400 بئر أنبوبية و43 منظومة صغيرة لإمداد المياه. كما يشتمل المشروع على دعم الإنتاج الزراعي من خلال توفير المدخلات الزراعية لإنتاج الخضر على مساحة 925 هكتار، وإنشاء مشاتل لتوفير الأشجار المثمرة وغرسها على مساحة 780 هكتار، وتشييد مخازن ووحدات تبريد. هذا إلى جانب الخدمات الاستشارية، وأعمال الإرشاد والتوعية والتدريب، ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 45.45 % من إجمالي التكاليف)، وأوفيد بمبلغ 20 مليون دولار (45.45 %) والحكومة بمبلغ 4 ملايين دولار (9.1 %).

مشروع طريق كوالا – نارا – حدود الجمهورية الإسلامية الموريتانية / المرحلة الأولى: «كوالا – نارا»

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية مالي

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
131.78	10	2016/6/3	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تحسين شبكة الطرق والمساهمة في تعزيز التبادلات التجارية بين جمهورية مالي والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وكذلك خفض زمن وتكلفة النقل، وتحسين سلامة الطرق؛ مما يشجع على تطوير حركة النقل بين العاصمتين «باماكو» و«نواكشوط»، وتسويق المنتجات بالمدن الرئيسية في غرب أفريقيا.

وصف المشروع:

يقع المشروع في منطقة «كوليكورو» في شمال غرب المنطقة الثانية لجمهورية مالي وله تأثير وامتداد اقتصادي على منطقتي «كاي» و«باماكو» وعلى منطقة «نيما» بموريتانيا، ويمر مساره بأربع مدنٍ هامة وعشرين من القرى الكبيرة. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع تشييد وسفلتة طريق «كوالا – نارا» بطول حوالي 188.3 كلم وبعرض 7 أمتار، مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متر ورصيفيْن بعرض مترين لكلٍ منهما داخل المدن. كما تتضمن هذه المرحلة الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراجعة حساباته، وتنظيم ورشة لبدء التنفيذ والتعرف على إجراءات الممولين.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل 7.59 % من إجمالي التكاليف)، والبنك الإسلامي بمبلغ 92.26 مليون دولار (70.01 %)، والصندوق السعودي بمبلغ 15 مليون دولار (11.38 %)، وأوفيد بمبلغ 10.40 ملايين دولار (7.89 %)، والحكومة بمبلغ 4.12 ملايين دولار (تمثل 3.13 % من إجمالي التكاليف).

مشروع تشييد طريق «واهيجويا – جيبو»

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

بوركينا فاسو

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
81.76	19	2016/9/28	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يندرج المشروع ضمن سياسة الدولة الرامية إلى الإسهام في فك العزلة الداخلية والخارجية، إذ ليس لبوركينا فاسو منفذ على البحر، ويهدف إلى ضمان استمرار حركة المرور طوال العام، والإسهام في تكثيف وتنمية التبادلات التجارية بين منطقة المشروع والمناطق الأخرى بالبلاد من جهة، وبين محافظات البلاد والدول المجاورة (مالي والنيجر) من جهةٍ أخرى. كما يهدف المشروع إلى خفض تكلفة وزمن النقل والإسهام في التخفيف من حدة الفقر بمنطقة المشروع.

وصف المشروع:

يقع المشروع بمنطقتي الشمال والساحل لبوركينا فاسو ويبعد نحو 200 كلم شمال العاصمة «واجادوجو»، وهو جزء من الطريق الوطني رقم (23) الذي يربط بين بوركينا فاسو ومدينة «نيامي» عاصمة النيجر. ويشتمل المشروع على تشييد طريق بطول نحو 115 كلم وعرض 7 أمتار وكتفين عرض كل منهما 1.5 متر، وتهيئة حوالي 5 كيلومترات من الطرق الداخلية بمدينة «جيبو»، كما يشتمل على الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 19 مليون دولار (تمثل 23.24 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق الكويتي بمبلغ 23.80 مليون دولار (29.11 %)، والصندوق السعودي بمبلغ 15 مليون دولار (18.35 %)، وأوفيد بمبلغ 15 مليون دولار (18.35 %)، والحكومة بمبلغ 8.96 ملايين دولار (تمثل 10.95 % من إجمالي التكاليف).

مشروع تشييد طريق «فلينجي – تاهوا» / المقطع: «أنكركدن – تاهوا»

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية النيجر

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
44.33	20	2016/9/28	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع:

يندرج المشروع ضمن سياسة الدولة الرامية إلى فك العزلة الداخلية والخارجية للبلاد، إذ ليس لدى جمهورية النيجر منفذ على البحر. ويهدف المشروع إلى تطوير قطاع النقل ورفع مستوى شبكة الطرق القومية والإقليمية التي تربط النيجر بالدول المجاورة، والإسهام في دعم التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء (مالي – النيجر – بوركينا فاسو – تشاد – نيجيريا)، كما يهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة المشروع والتخفيف من حدة الفقر.

وصف المشروع:

يقع المشروع في محافظتي «دوسو» و«تاهوا» شمال شرق العاصمة «نيامي»، وهو جزء هام من الطريق الإقليمي رقم (16) الذي يمثل مقطعاً من شبكة الطرق الرئيسية (واقادوقو – نيامي – دوسو – تاهوا) للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS).

تتضمن مكونات المقطع «أنكركدن –تاهوا» تشييد طريق بطول حوالي 52 كلم وعرض7 أمتار مع كتفين عرض كل منهما 1.75 متر خارج التجمعات السكنية و2.75 متر داخلها، وتهيئة حوالي 3 كيلومترات من الطرق الداخلية لمدينة «تاهوا». أيضاً تتضمن المكونات الخدمات الاستشارية والأشغال الفرعية المصاحبة للمشروع، ودعم وحدة تنفيذ المشروع وتدقيق حساباته.

تمويل المشروع:

يُساهم في تمويل المشروع كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 45.12 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق الكويتي بمبلغ 20.40 مليون دولار (46.02 %)، والحكومة بمبلغ 3.93 ملايين دولار (تمثل 8.86 % من إجمالي التكاليف).

ثانياً: مشروعات القطاع الخاص وعمليات التجارة الخارجية

قرض ائتماني لصالح بنك التنمية الرواندي

القطاع: الخاص

جمهورية رواندا

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى توفير موارد مالية متوسطة الأجل؛ مما يؤدي إلى تمكين البنك من الإسهام في تمويل المشروعات التنموية التي يُتوقع قيامها بالبلاد خلال الفترة 2016 – 2020، حيث شرع البنك حاليا في تنفيذ استراتيجيته التشغيلية للفترة 2015 - 2019، وذلك بالتركيز على قطاعات الطاقة والإسكان والتعليم والزراعة. وسيؤدي تطوير هذه القطاعات الحيوية إلى تحرير الطاقات الاقتصادية الإنتاجية، وزيادة الدخل وخلق فرص العمل ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية بجمهورية رواندا.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «بنك التنمية الرواندي» 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

قرض ائتماني لصالح «سوني بنك» (SONIBANK)

القطاع: الخاص

جمهورية النيجر

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى توفير موارد مالية متوسطة الأجل، لتمكين البنك من الإسهام في تمويل المشروعات التنموية التي يُتوقع قيامها بالبلاد خلال الفترة 2016 – 2020، والتي هي في أغلبها مشاريع في مجال القطاع الخاص.

وسيوفر القرض موارد رأسمالية تحتاجها البلاد، كما أنّ تمويل المصروفات الاستثمارية ورأس المال العامل الثابت يمكن المستثمرين من توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة وتطويرها.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «سوني بنك» 5 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

قرض ائتماني لصالح بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا (PTA Bank)

القطاع: الخاص

إقليمي

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى تمويل عمليات القطاع الخاص عبر البنك لمختلف دول منطقة «الكوميسا» المؤهلة للاستفادة من عون المصرف وعددها 14 دولة وهي: بوروندي والكونغو الديمقراطية وإرتريا وكينيا وملاوي وموريشص ورواندا وسيشيل وتنزانيا ويوغندا وزامبيا وزيمبابوي وإثيوبيا ومدغشقر. ويلبّي القرض حاجة دول المجموعة إلى مزيد من الموارد الرأسمالية التي ستساهم في تفعيل الاقتصاد الحقيقي، مما سيكون له أكبر الأثر في دعم أوضاعها الاقتصادية.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا» 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

قرض ائتماني لصالح بنك التنمية لدول وسط أفريقيا (BDEAC)

القطاع: الخاص

إقليمي

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى الإسهام في تمويل القطاع الخاص في دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (الكاميرون – أفريقيا الوسطى – الكونغو – الجابون – تشاد – غينيا الاستوائية)، من خلال بنك التنمية لدول وسط إفريقيا، عبر توفير التمويلات المناسبة لمشاريع في القطاعات الاقتصادية المختلفة في تلك الدول، وخاصة في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي والصيد البحري والصناعة، ممّا يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية وتخفيف حدة الفقر.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «بنك التنمية لدول وسط أفريقيا» 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

خط تمويل لصالح «سوني بنك» (SONIBANK)

القطاع – التجارة الخارجية

جمهورية النيجر

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى الإسهام في تنمية الصادرات العربية إلى جمهورية النيجر، من خلال توفير التمويلات المناسبة لعمليات استيراد السلع العربية لتحقيق التموين المنتظم لكافة القطاعات الاقتصادية؛ مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وسيساهم خط التمويل في تمكين المستوردين في النيجر من توفير احتياجات السلع الضرورية للإنتاج والاستهلاك من الدول العربية، خاصة دول الجوار كالمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا. كما سيساهم في توفير احتياجات رأس المال العامل لبعض المشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يساعد على توسيع الطاقات الإنتاجية وخلق حلقات إمداد وتموين بين الدول العربية وجمهورية النيجر.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى «سوني بنك» 5 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

خط تمويل لصالح بنك شرق إفريقيا للتنمية (EADB)

القطاع – التجارة الخارجية

إقليمي

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى توفير موارد مالية خارجية للمجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا المتمثلة في: كينيا ويوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي، لتمكينها من توفير بعض احتياجاتها في مجال الإنتاج والاستهلاك من السلع التي يكون مصدرها الدول العربية. وتحتاج دول المجموعة إلى الحصول على تلك الموارد، إذ أنها تعاني من ندرة الموارد النقدية من العملات الحرة لاستيراد السلع الخارجية المصدر، ممّا يبرر أهمية دعمها في هذه المرحلة من مراحل نموها بإقراضها لتمويل كافة احتياجاتها. وسيكون للسلع التي سيتم استيرادها أثرها الواضح في زيادة الإنتاج وخلق فرص العمالة.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى «بنك شرق إفريقيا للتنمية» 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

قرض ائتماني لصالح بنك (TIB) للتنمية

القطاع – الخاص

جمهورية تنزانيا المتحدة

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى تمويل عمليات القطاع الخاص عبر إعادة إقراض موارده عن طريق البنك للمستفيدين في جمهورية تنزانيا، وذلك لتحقيق أغراض البنك حسبما وردت في استراتيجيته للفترة 2016 – 2020. سيوفر القرض الائتماني موارد رأسمالية تحتاجها البلاد بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي يوفرها البنك من موارد الإيداعات. كما أن تمويل المصروفات الاستثمارية ورأس المال العامل الثابت سيمكّن المستثمرين من توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة وتطويرها.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «بنك (TIB) للتنمية» 10 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

قرض ائتماني لصالح بنك يوغندا للتنمية المحدود (UDBL)

القطاع – الخاص

جمهورية يوغندا

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى تمويل عمليات القطاع الخاص عبر إعادة إقراض موارده عن طريق البنك إلى المستفيدين في جمهورية يوغندا؛ وذلك لتحقيق أغراض البنك المرتبطة بتنفيذ إستراتيجية الدولة التنموية. وسيتم تمويل نحو 15 مشروعاً فرعياً من حصيلة القرض الائتماني.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «بنك يوغندا للتنمية المحدود» 6 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

خط تمويل لشراء أسمدة
لشركة تنمية القطن
القطاع – التجارة الخارجية

جمهورية الكاميرون

أهداف المشروع:

يهدف خط تمويل شراء أسمدة لشركة تنمية القطن بجمهورية الكاميرون إلى الإسهام في توفير الأسمدة لمزارعي القطن في منطقتي شمال وأقصى شمال البلاد، والذين يقدّر عددهم بنحو 240 ألف نسمة بينهم نحو 29 ألف امرأة، ويُعتبر القطن أهم مورد لكسب العيش بالنسبة لهم. كما يهدف خط التمويل إلى تأمين الأسمدة بأسعار معقولة للمنخرطين في منظومة إنتاج القطن مع شركة تنمية القطن وإيصالها حتى مناطق الإنتاج، إلى جانب الإسهام في التخفيف من حدة الفقر. أيضا سيمكّن التمويل من تخفيف الضغط على خزينة الشركة.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى جمهورية الكاميرون 25 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

خط تمويل لصالح
حكومة جمهورية النيجر
القطاع – التجارة الخارجية

جمهورية النيجر

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى تمويل استيراد المدخلات الزراعية ومدخلات الإنتاج الحيواني من الدول العربية إلى جمهورية النيجر، في إطار برنامج المصرف لتمويل التجارة بين المنطقتين العربية والأفريقية الذي يدعم التعاون والتكامل بينهما. ويُساهم خط التمويل في تحقيق التموين المنتظم لقطاعات ذات أولوية في عجلة التنمية بالبلاد مثل التنمية الزراعية والثروة الحيوانية؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان وتخفيف حدة الفقر.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى جمهورية النيجر 25 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

خط تمويل لصالح بنك يوغندا
للتنمية المحدود (UDBL)
القطاع – التجارة الخارجية

جمهورية يوغندا

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى تمويل عمليات الصادرات العربية إلى جمهورية يوغندا، عبر إعادة إقراض موارده عن طريق «بنك يوغندا للتنمية المحدود» للمستفيدين في يوغندا؛ وذلك لتحقيق أغراض البنك المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الدولة التنموية. وسيتم تمويل نحو 8 عمليات تجارية فرعية من حصيلة خط التمويل.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى «بنك يوغندا للتنمية المحدود» 10 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

خط تمويل لصالح
بنك الأمان (AMEN BANK)
القطاع – التجارة الخارجية

إقليمي

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى تمويل الصادرات التونسية (ذات المنشأ العربي بمكون لا يقل عن 30 %) إلى الدول الأفريقية غير العربية؛ الأمر الذي سيسهم في تحسين وتطوير العلاقات التجارية بين المنطقتين العربية والأفريقية ودعم التعاون والتكامل بينهما. كما سيساهم خط التمويل في تمكين المستوردين الأفارقة من تموين أسواقهم بشكل منتظم، خاصة فيما يتعلق ببعض السلع الضرورية مثل الأدوية والأسمدة والمواد الغذائية والبترولية، المصنعة في قطاعات تحظى بالأولوية كالصحة والزراعة والأمن الغذائي والطاقة.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى بنك الأمان 20 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

قرض ائتماني لصالح
بنك ليبيريا للتنمية والاستثمار (LBDI)

القطاع: الخاص

جمهورية ليبيريا

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى تمويل عمليات القطاع الخاص عبر إعادة إقراض موارده عن طريق بنك ليبيريا للتنمية والاستثماد للمستفيدين بالبلاد، وذلك لتحقيق أغراض البنك المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الدولة التنموية. وقد قدّم البنك لائحةً بالمشروعات التي يمكن تمويلها من حصيلة القرض الائتماني.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «بنك ليبيريا للتنمية والاستثمار» 5 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

القرض الائتماني الثاني لصالح بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

القطاع: الخاص

إقليمي

أهداف المشروع:

يهدف القرض الائتماني إلى المساهمة في تنمية القطاع الخاص في الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن طريق رفع القدرات التمويلية للبنك؛ مما يمكن من تسهيل وصول مؤسسات القطاع الخاص إلى مصادر التمويل. ويسهم القرض في تمويل مشاريع واستثمارات القطاع الخاص، وتوفير رأس المال العامل للعديد من أنشطته مع جذب موارد مالية جديدة، كما يسهم في تنمية المشروعات المدرة للدخل وتعزيز القاعدة الإنتاجية واستقرار السكان؛ مما يكون له الأثر الإيجابي على نمو الدخل القومي لتلك الدول وتحقيق الأمن الغذائي.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى «بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

خط تمويل لصالح
حكومة جمهورية تشاد

القطاع: التجارة الخارجية

جمهورية تشاد

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى تمويل استيراد المدخلات الزراعية ومدخلات الإنتاج الحيواني من الدول العربية لفائدة حكومة جمهورية تشاد – في إطار برنامج المصرف لتمويل التجارة بين المنطقتين العربية والأفريقية – مما سيسهم في تحقيق التموين المنتظم لقطاعات ذات أولوية في عجلة التنمية، كقطاعي التنمية الزراعية والثروة الحيوانية، الأمر الذي سيساعد في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد وتحسين الظروف المعيشية للسكان وتخفيف حدة الفقر.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى جمهورية تشاد 25 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

خط تمويل لصالح
حكومة جمهورية جامبيا

القطاع: التجارة الخارجية

جمهورية جامبيا

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى تمويل استيراد منتجات بترولية من الدول العربية لصالح حكومة جمهورية جامبيا؛ مما يسهم في تحقيق الاستدامة التشغيلية للقطاعات المختلفة بالدولة وخصوصا قطاع الكهرباء، حيث ستكون «شركة جامبيا الوطنية للمياه والكهرباء» من المستفيدين الأساسيين من المواد التي سيتم استيرادها من حصيلة هذا التمويل، وسيساعد ذلك بشكل كبير في استقرار الإمداد الكهربائي، والذي بدوره يدعم قطاعات أساسية تعتمد عليه في زيادة كفاءتها التشغيلية كالسياحة والزراعة والتصنيع الزراعي، لينعكس أثرها الإيجابي على تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى حكومة جمهورية جامبيا 20 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

خط تمويل لصالح بنك ليبيريا للتنمية والاستثمار (LBDI)

القطاع: التجارة الخارجية

جمهورية ليبيريا

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى تمويل عمليات صادرات عربية إلى جمهورية ليبيريا، عبر إعادة إقراض موارده عن طريق «بنك ليبيريا للتنمية والاستثمار» إلى المستفيدين في ليبيريا، وذلك لتحقيق أغراض البنك المرتبطة بتنفيذ إستراتيجية الدولة التنموية.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدمه المصرف إلى جمهورية ليبيريا 10 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

خط تمويل لصالح بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

القطاع: التجارة الخارجية

إقليمي

أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل إلى الإسهام في تنمية الصادرات العربية إلى البلدان الأفريقية المستفيدة من عون المصرف والتي يعمل فيها بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال توفير التمويلات المناسبة لعمليات استيراد السلع العربية، من أجل توفير التموين المنتظم لقطاعات ذات أولوية مثل الطاقة والصناعة والتنمية الزراعية والصحة؛ مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان والتخفيف من حدة الفقر.

تمويل المشروع:

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى بنك الاستثمار والتنمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 45 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

ثالثاً: عمليـــات العون الفني

خبير عربي لدعم وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي

جمهورية أفريقيا الوسطى

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم «الإدارة العامة للبرمجة الاقتصادية» بالوزارة، من خلال توفير خدمات خبير مهندس عربي مختص في مجال إدارة المشاريع، لمدة عامين. وتتضمن مهام الخبير: الإسهام في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع والدراسات القطاعية ومراقبة الدراسات التي تقوم بها الجهات الخارجية، وإعداد وثائق المناقصة وتقييم العروض وإرساء العقود، والإشراف على المشاريع التي يمولها المصرف والمؤسسات العربية الأخرى، وتعزيز قدرات موظفي المصالح الفنية في مجال قواعد وإجراءات هذه المؤسسات وتدريبهم في مجال تنفيذ وإدارة المشاريع.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

دعم الهيئة القومية لتشجيع الاستثمارات

جمهورية الجابون

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم الهيئة القومية لتشجيع الاستثمارات، لتمكينها من تنفيذ البرامج والتوجهات التي تم إدراجها ضمن الإستراتيجية الوطنية «الجابون دولة ناشئة في عام 2025»، وذلك من خلال تدريب 25 من كوادرها بإشراف الوكالة التونسية للتعاون الفني، لتنمية وتعزيز قدراتهم الفنية والعلمية، وتعريفهم بالأساليب الحديثة لاستقطاب الاستثمارات والترويج وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يشمل الدعم كذلك تنظيم زيارات تعريفية إلى بعض المؤسسات ذات الصلة، والاطلاع على تجارب مماثلة في مجالات تنمية الاستثمارات وحاضنات مؤسسات الأعمال.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 250 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

إعداد دراسة المخطط التوجيهي لقطاع النقل بالعاصمة «أنتاناناريفو»

جمهورية مدغشقر

هدف العون الفني:

تهدف دراسة المخطط التوجيهي إلى تحديد استراتيجيات لتطوير وتوسيع محافظة «أنتاناناريفو» حسب نمو السكان المتزايد فيها، وتحسين خدمات نقل المسافرين والبضائع بداخلها، والإسهام في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وتشمل الدراسة فحص عام للدراسات السابقة في قطاع النقل، ودراسة الوضع الحالي والمستقبلي للتهيئة الترابية ولمنشآت النقل المختلفة، ودراسة لآفاق 2040 لتوقعات حركة النقل بين أحياء المحافظة وضواحيها، وإعداد مخطط النقل والبرامج والمشروعات التي يتضمنها، مع إجراء التحاليل المالية والاقتصادية اللازمة، ثم إعداد دراسة حول كيفية إدارة وتشغيل منشآت النقل بعد تطويرها.

تمويل المصرف منحة لا تسترد مقدارها 500 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

دعم المرحلة الثالثة للبوابة الالكترونية العربية

إقليمي

هدف العون الفني:

يندرج العون الفني في إطار أهداف المصرف الرامية إلى خلق تكامل بين جهود المستخدمين العرب والأفارقة في مجال تبادل البيانات الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف مشروع البوابة الالكترونية إلى تغطية العديد من الثغرات في مجال إدارة المعرفة بالعالم العربي، بحيث تكون نافذة نحو تطوير التنمية عن طريق إدارة المعرفة والمشاركة في الموارد، وسد احتياجات الحكومات والقطاع الخاص والمستثمرين الدوليين والمجتمع المدني والأكاديميين من المعرفة التنموية. يقوم برنامج الأمم المتحدة للإنماء – تحت إشراف «أوفيد» – بتنفيذ المرحلة الثالثة للمشروع التي تشمل التشغيل والصناعة، وتبلغ تكلفتها الإجمالية 3 ملايين دولار يتكفل بها أعضاء «مجموعة التنسيق».

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

دعم «المؤتمر الثامن عشر لقمة الإقراض متناهي الصغر»

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى المساهمة في تمويل «المؤتمر الثامن عشر لقمة الإقراض متناهي الصغر» الذي نظمه برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» بدولة الإمارات العربية المتحدة في مارس 2016. واستعرض المؤتمر مواضيع أهمها: الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي والشراكة لبناء جسور نحوه، والثورة الرقمية والشمول المالي، والابتكارات الناتجة عن التجربة العملية، والصحة والتمويل الأصغر، والحلول الزراعية المستحدثة لمقابلة احتياجات صغار المزارعين، ودعم النساء وفرص وتحديات التمويل الأصغر الإسلامي. وقد خُصص العون لتغطية نفقات 40 مشاركاً من الدول الأفريقية الأقل نمواً والمستفيدة من عون المصرف في المؤتمر.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 170 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

دعم «البرنامج الأفريقي لمكافحة عمى الأنهار» (المرحلة الانتقالية)

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف «البرنامج الأفريقي لمكافحة عمى الأنهار» الذي انطلق عام 1995 ومقره «واجادوجو» ببوركينا فاسو، إلى القضاء على هذا الداء الذي يسبب معاناة مزمنة لنحو 15 مليون شخص في أفريقيا. ويهدف العون الفني إلى المساهمة في المرحلة الانتقالية للبرنامج خلال عام 2016، وذلك لمواصلة القضاء على العمى النهري في البلدان المصابة بحلول عام 2025 وتعزيز النظم الصحية فيها. تُخصص مساهمة المصرف لإقامة دورات تدريبية لفائدة الكوادر الأفريقية في مجال القضاء على الذبابة السوداء المسببة للمرض، إلى جانب معالجة المصابين، علماً بأن المصرف سبق أن دعم هذا البرنامج بمبلغ إجمالي قدره 900 ألف دولار. تتولى «منظمة الصحة العالمية» تنفيذ البرنامج، بالتعاون مع البنك الدولي ووزارات الصحة في البلدان الموبوءة.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

الحملة الترويجية لمؤتمر الاستثمارات الخاصة في منطقة البحيرات الكبرى

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تمويل وتنظيم الحملة الترويجية لـ «مؤتمر الاستثمارات الخاصة في منطقة البحيرات الكبرى» بالتعاون مع اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي. ويندرج العون ضمن أهداف المصرف الرامية إلى تشجيع مساهمة القطاع الخاص العربي في الاستثمار في الدول الأفريقية المستفيدة من عونه. اشتمل برنامج الحملة على التعريف بدول منطقة البحيرات الكبرى، وشرح لأهداف مؤتمر الاستثمارات الخاصة فيها، وعرض حول مناخ وفرص الاستثمار المتاحة. وقد شارك في الحملة التي أقيمت بدبي – دولة الإمارات العربية المتحدة – نحو 60 من رجال الأعمال والمستثمرين العرب من دول مجلس التعاون الخليجي.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 100 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

خبير عربي لدعم الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة «تسي تسي»

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم المبادرة الأفريقية للقضاء على ذبابة «تسي تسي»، من خلال تمويل خدمات خبير عربي لمدة عامين، في مجال إدارة المعلومات وتطبيق نظام المعلومات الجغرافي. تتضمن مهام الخبير: تدريب مسئولي الاتصال في مكاتب تنسيق «الباتيك» الوطنية في : توجو والكاميرون وكوت ديفوار وتنزانيا وموزمبيق وجنوب السودان، في مجال تطبيق نظام المعلومات الجغرافي وإدارة المعلومات، وإنشاء قاعدة بيانات بمكتب تنسيق «الباتيك» بمفوضية الاتحاد الأفريقي وأخرى في الدول المذكورة مع تصميم شبكة ربط إلكتروني بينها، وصياغة إجراءات خاصة بجمع البيانات وإعدادها وتخزينها واسترجاعها والتحكم فيها. يشمل العون كذلك توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لإنشاء قاعدة البيانات.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 370 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

دعم «برنامج التحالف لمكافحة العمى» المرحلة الانتقالية

إقليمي

هدف العون الفني:

يُخصص العون الفني في إطار «برنامج التحالف لمكافحة العمى» الذي انطلق عام 2009 – من خلال ثلاثة محاور هي الخدمات والتدريب والبحث العلمي – لتمويل حملات العمليات الجراحية وتدريب الفنيين في مجال أمراض العيون، وذلك في سبع دول أفريقية هي: بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وغينيا ومالي والنيجر. وقد تم التركيز على هذه الدول نسبة لوجود عدد كبير من المصابين بفقدان البصر الناتج عن المياه البيضاء فيها، وأيضاً لافتقارها لأطباء العيون وللمعدات الضرورية لمعالجة هذا الداء. يُشرف على تنفيذ البرنامج البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع «البرنامج الوطني لمحاربة العمى» التابع لوزارات الصحة بالدول المستفيدة، ومع المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

دورة تدريبية في مجال إعداد وتحليل وتقييم المشروعات الزراعية

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تمويل دورة تدريبية مدتها أسبوعين، لفائدة 20 متدرباً من الدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية، بغرض ترقية مستواهم العلمي والمهني في مجال إعداد وتحليل وتقييم المشروعات الزراعية. وتشتمل الدورة على التعريف بالمشروعات الزراعية ومكوناتها ومراحل إعدادها وتقييمها، والدراسات الفنية والتسويقية لها، وكيفية احتساب عائدها المالي والاقتصادي، واستخدام المشروع للموارد المحلية المتاحة، ومساهمته في تطوير الأساليب التقنية الحديثة والتكامل القطاعي، وفي التنمية الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة. تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية تنفيذ الدورة بمقرها بالخرطوم - السودان.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 125 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

دراسة الجدوى لإنشاء شركة طيران إقليمية تابعة لمجموعة الساحل

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى مساعدة «مجموعة الساحل G5» (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد) من خلال تمويل إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لقيام شركة طيران إقليمية، تخدم دول هذه المجموعة وتدعم حركتها الاقتصادية. وتشمل بنود الاختصاص دراسة سوق حركة الطيران بالدول المعنية، والوضع الراهن للنقل الجوي وتوقعات الطلب عليه، وإعداد خيارات فكرة الشركة ودراسة اقتصاديات النقل ونظمه وقوانينه. كما تشمل البنود دراسة الأسعار للخدمات المختلفة، وإعداد تركيبة أسطول النقل، وتقدير النفقات التشغيلية للمشروع وإعداد خطة لتنفيذه بمشاركة القطاع الخاص، ودراسة خيارات التمويل.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 500 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

تنظيم ملتقى «ترويج الصادرات العربية إلى بعض الدول الأفريقية»

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى الترويج للصادرات العربية غير النفطية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك لتسهيل ولوج هذا النوع من السلع إلى أسواق تلك الدول. عُقد الملتقى بالجزائر في مايو 2016، وشارك فيه مستوردون مهتمون بالسلع المنتجة في الجزائر من ثماني دول هي: السنغال ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وجامبيا والكاميرون وتشاد. كما شارك في الملتقى ممثلون عن غرف التجارة في أفريقيا وشخصيات جزائرية تُمثل الشركات المصدرة للسلع غير النفطية، بالإضافة إلى مندوبين عن المؤسسات المصرفية الجزائرية والمؤسسات الحكومية المعنية بالتجارة الخارجية. خُصصت المنحة لتغطية تكاليف 96 مشاركاً أفريقياً في الملتقى.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 280 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

إعداد دراسة لتقييم فعالية عمليات العون الفني

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى إعداد دراسة لتقييم مدى فعالية عمليات العون الفني القائمة التي يمولها المصرف، والمتمثلة في إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية، وعمليات الدعم المؤسسي التي تشمل تمويل الدورات التدريبية لفائدة الأفارقة، وتوفير خدمات الخبراء العرب لصالح الدول الأفريقية وتمويل إقامة الملتقيات وأسابيع رجال الأعمال العرب والأفارقة، وتمويل إقامة المعارض التجارية العربية الأفريقية المشتركة، إلى جانب توفير معدات وتجهيزات لمؤسسات مختلفة في الدول المستفيدة. وتهدف الدراسة أيضاً إلى اقتراح أنماط عمليات عون فني جديدة وذلك من خلال جهات خارجية.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 310 آلاف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

إعداد دليل لتعزيز الشراكات الاقتصادية بين المنطقتين العربية والأفريقية

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تمويل إعداد دليل يرصد بيانات ومعلومات حول العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول العربية والإفريقية ويحلل المعوقات والفرص والمخاطر الاستثمارية في أفريقيا؛ وذلك من خلال وصف لقدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج التجارة الخارجية، وخلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات، وتعزيز الشراكات الاقتصادية بين المنطقتين العربية والأفريقية.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 370 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2016

خبير عربي لدعم هيئة المرافق العامة

جمهورية سيشيل

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى توفير خدمات خبير عربي في مجال الإدارة والتسويق لمدة عامين، بغرض دعم إدارة خدمات العملاء التابعة لهيئة المرافق العامة بجمهورية سيشيل.

وتتضمن مهام الخبير مراجعة السياسات والإجراءات التي تتبعها الإدارة ووضع التوصيات اللازمة بشأن تحسينها من أجل تطوير خدمة العملاء، ووضع تصور عن النظام الخاص بالبلاغات والشكاوي الصادرة من العملاء وتسجيلها، وتطبيق أفضل السبل للتأكد من دقة المعلومات المقدمة للعميل، وتقييم الموظفين للتأكد من إمكانياتهم، ووضع خطة لتدريبهم بهدف تحسين قدراتهم ورفع مستوى أدائهم، بالإضافة إلى تدريب أحد كوادر الإدارة ليحل مكان الخبير بعد انقضاء فترة عمله.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

إعداد خارطة لخصوبة التربة بمنطقتي «بيليي» و«بورو»

جمهورية كوت ديفوار

هدف العون الفني:

يندرج العون الفني في إطار أهداف المصرف الرامية إلى المساهمة في رفع إنتاجية القطاع الزراعي في الدول الأفريقية وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر فيها. وتسهم المنحة المقدمة في إعداد خارطة نموذجية لخصوبة التربة بمنطقتي «بيليي» و«بورو» بجمهورية كوت ديفوار. يشمل العون الفني إعداد الدراسات الميدانية وتحليل عينات التربة في المختبرات، وتدريب الكوادر التي ستكلف بأخذ هذه العينات، وتوفير الوسائل اللوجستية، وتصميم خارطة لخصوبة التربة على طريقة «نظام المعلومات الجغرافية». كما يشمل إعداد معايير التسميد للمحاصيل الزراعية السنوية التي لا تتوفر عنها بيانات، ونشر نتائج الدراسة على جميع المتدخلين في القطاع الزراعي وشركات تصنيع وتوزيع الأسمدة. يقوم البنك الإسلامي للتنمية بالإشراف على تنفيذ إعداد الخارطة بالتعاون مع حكومة كوت ديفوار.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 350 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

تمويل ملتقى لجذب الاستثمارات العربية لجمهورية موزمبيق

جمهورية موزمبيق

هدف العون الفني:

يندرج العون الفني في إطار أهداف المصرف الرامية إلى تشجيع مساهمة رؤوس الأموال العربية في الاستثمار في الدول الأفريقية المستفيدة من عونه. ويهدف إلى إقامة ملتقى لجذب رؤوس الأموال العربية لجمهورية موزمبيق وتوظيفها في فرص استثمارية مجزية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، ودعم التبادلات التجارية بين المنطقتين العربية والإفريقية.

يقوم المصرف بتمويل الملتقى وتنظيمه بالتعاون مع «مركز تشجيع الاستثمار» التابع لوزارة المالية بالبلاد، ويُشارك فيه مستثمرون عرب ومندوبون عن مؤسسات التمويل والقطاع العام في موزمبيق.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 450 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

دراسة الجدوى لمشروع إمداد مياه الشرب لبعض المناطق الريفية

جمهورية النيجر

هدف العون الفني:

يهدف المشروع موضوع الدراسة إلى توفير مياه الشرب لسكان منطقة المشروع حتى عام 2040، وتحسين ظروفهم الصحية ورفع مستوى معيشتهم.

وتشمل دراسة الجدوى جمع وتحليل البيانات الخاصة بالجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمنطقة المشروع، وتحليل البيانات الخاصة بالمنشآت والأنظمة القائمة لإمداد المياه، وتقدير الاحتياجات المستقبلية لمياه الشرب، وإعداد الدراسات اللازمة للتأكد من توفر مصادر المياه واستخداماتها وجودتها، ودراسة الحلول المستدامة لتأمين إنتاج المياه حتى أفق 2040، هذا إلى جانب إعداد الدراسات المالية والاقتصادية للمشروع، وتوقعات منافعه الاجتماعية وآثاره على البيئة.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 500 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

دراسة حول المعارض التجارية العربية الإفريقية المشتركة

إقليمي

هدف العون الفني:

درج المصرف على المساهمة في المعارض التجارية العربية الأفريقية المشتركة، وغطت مساهماته تكلفة إيجار مساحات العرض لأجنحة الدول الأفريقية الأقل نمواً ، وتكاليف مشاركة عارضيْن اثنيْن من كل دولة ونقل معروضاتهم، كما درج على إعداد جناح خاص به في هذه المعارض وتنظيم ورشة لتوفير المعلومات الاقتصادية والتجارية للدول العربية والدول الأفريقية المستفيدة من عونه. وتهدف الدراسة إلى تقييم نتائج المعارض السبعة المشتركة التي أقيمت حتى الآن، وإجراء دراسة تحليلية للجوانب العملية لها ومدى نجاحها في خلق علاقات مباشرة بين رجال الأعمال في المنطقتين، وتحديد العقبات الإدارية والتنظيمية التي جابهتها وسبل تخطيها، بما يكفل تحسين الأداء مستقبلاً بشأن تنظيم هذه المعارض؛ كي تحقق الأهداف المرجوة منها.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 160 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

تمويل المؤتمر والمعرض العربي الأفريقي للمنتجات الصناعية لسيدات الأعمال

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى التعريف بالمصرف كأحد المؤسسات التمويلية الداعمة لدور المرأة الأفريقية في المجتمع، والترويج للمنتجات الصناعية لسيدات الأعمال، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

ساهم المصرف في تمويل المؤتمر والمعرض المصاحب له بالقاهرة في نوفمبر 2016، والذي تمثلت أهم محاوره في تطوير المبادرات النسائية في مجال تأسيس الأعمال والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والتمكين الاقتصادي من خلال بناء قدرات المرأة العربية والأفريقية واستعراض لبعض التجارب الناجحة في هذا المجال، وتعزيز آفاق التعاون بين سيدات الأعمال العربيات والأفريقيات من خلال خلق شراكة وآلية للتنسيق.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 265 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

المساهمة في تمويل المؤتمر العالمي لتغير المناخ

إقليمي

هدف العون الفني:

يُعتبر تغير المناخ قضية بيئية هامة تنطوي على تفاعلات معقدة، ويُعزى السبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية المستمرة إلى النشاط البشري باستغلاله للموارد المتاحة والذي أدى إلى اختلال التوازن البيئي. ويهدف «المؤتمر العالمي لتغير المناخ» إلى وضع آليات لتطبيق اتفاقات سابقة وتفعيلها، من خلال التوقيع على اتفاقيات لمشروعات ملموسة في مجال التنمية المستدامة، وتعميق النقاش حول مواضيع هامة مثل الطاقة والزراعة والماء، وتعبئة المانحين والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني. تُغطي مساهمة المصرف في هذا المؤتمر نفقات نحو 60 ممثلاً عن الدول الأفريقية المستفيدة من عونه، تشمل تكاليف سفرهم وإعاشتهم ورسوم تسجيل مشاركتهم.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

دراسة لتقييم الشراكة العربية الأفريقية (2011 – 2016)

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تمويل إعداد الدراسة التي طلبتها مفوضية الاتحاد الأفريقي، بغرض تحديد مجالات النجاح والتحديات التي تواجه الشراكة العربية الأفريقية خلال الفترة (2011 – 2016). يقوم خبيران مختصان بإعداد الدراسة التي تتضمن إعداد لمحة عامة حول العلاقات العربية الأفريقية الراهنة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتحليل الفرص المتاحة ومواطن القوة والضعف، وتحليل مستوى التنفيذ للاستراتيجية مع توثيق النجاحات والتحديات خلال مسيرة التنفيذ، وتقديم إحصائيات حول علاقات التجارة والاستثمار بين الجانبين، وتقديم مقترحات من أجل تحسين أدائها، وإعداد مسودة تقرير الدراسة، لإجازتها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمصرف العربي.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 240 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

برنامج تدريبي في مجال تعزيز قدرات الكوادر الأفريقية لتنمية القطاع الخاص

إقليمي

هدف العون:

يهدف البرنامج التدريبي إلى تعزيز قدرات الكوادر القيادية من الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، للإلمام بصياغة استراتيجيات وسياسات تعمل على تعضيد القطاع الخاص وآليات العمل الخاصة به، من أجل إدراجه بشكل سليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين، الأولى وتتضمن: عقد سمنارات تحضيرية لمناقشة التحديات وجوانب القصور في القطاع الخاص الأفريقي وعرض أفضل السياسات والممارسات، ويستفيد منها 65 كادرا، والثانية وتتضمن: تدريب المدربين لكي يقوموا بتدريب كوادر الدول الأفريقية الأخرى، وإعداد وتصميم البوابة الالكترونية للمادة التدريبية على الانترنيت، ويستفيد منها 50 مدربا.

يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث بالإشراف على تنفيذ البرنامج.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 490 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

المساهمة في تمويل «برنامج جسور التجارة العربية – الأفريقية»

إقليمي

هدف العون الفني:

يندرج العون الفني في إطار تعزيز وتنشيط التجارة بين المنطقتين العربية والأفريقية وتمكينها من لعب دور ريادي في تحفيز الاقتصاد الأفريقي، للإسهام في القضاء على الفقر وتسريع النمو الاقتصادي. ويهدف البرنامج إلى تشجيع التبادل التجاري بين المنطقتين، من خلال نشر البيانات حول فرص التجارة والقوانين المنظمة لها، ومد رجال الأعمال بالتسهيلات اللازمة لتصدير منتجاتهم، وتسهيل التعاون بين مجتمع الأعمال للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتعزيز التجارة والاستثمار.

يتم تنفيذ البرنامج على مدار ثلاث سنوات بتكلفة إجمالية قُدّرت بنحو 3 ملايين دولار، ويبدأ عامه الأول بتنفيذ أنشطة تحضيرية تتكون من ورش عمل ودورات تدريبية، ومعارض ومنتديات، وإعداد دراسة حول المنصات اللوجستية. تتولى «المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة» الإشراف على تنفيذ البرنامج.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 03 يونيو 2016

خبير عربي لدعم وزارة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية غينيا

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم الإدارة العامة للاستثمارات العمومية التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بغينيا، بتوفير خدمات خبير عربي في مجال الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية لمدة عامين. وتتضمن مهام الخبير تنمية العلاقات بين الإدارة العامة للاستثمارات العمومية ومكاتب الاستراتيجيات والتنمية التابعة للوزارات والهيئات الفنية التي تتولى متابعة المشروعات في القطاع الزراعي، وإعداد بنود اختصاص الدراسات القطاعية التي تقوم بها الإدارة والبحث عن التمويلات الخارجية، والمساهمة في إعداد المخططات الجهوية للتنمية وتحديث المخططات التوجيهية لمشروعات التنمية الريفية، والمساهمة في تطوير نظام لإنشاء قواعد بيانات لبرمجة ومتابعة مشروعات وبرامج التنمية الريفية، والإسهام في تدريب كوادر الإدارة.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

دعم المنتدى الأفريقي حول الاستثمار والأعمال

إقليمي

هدف العون الفني:

يندرج تمويل إقامة «المنتدى الأفريقي حول الاستثمار والأعمال» في إطار مساعي المصرف الرامية إلى تشجيع الاستثمارات العربية في الدول الأفريقية المستفيدة من عونه وتعزيز التعاون العربي الأفريقي. ويهدف المنتدى إلى إرساء شراكات اقتصادية مع الفاعلين الاقتصاديين الأفارقة، من خلال تأسيس شراكات مستدامة وتوفير منبر للحوار مع متخذي القرار الأفارقة، وخلق أرضية مناسبة للأطراف الفاعلة للتباحث مباشرةً حول فرص الاستثمار.

شارك في المنتدى الذي أقيم بالجزائر في ديسمبر 2016، نحو 80 من المستثمرين ورجال الأعمال الأفارقة، وأشرفت على تنفيذه جمعية «منتدى رؤساء المؤسسات» الجزائرية.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 280 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

دعم المؤتمر الدولي حول محصول «الكينوا»

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى المساهمة في رعاية «المؤتمر الدولي حول محصول «الكينوا»» الذي يهدف بدوره إلى تمكين المشاركين من الإلمام بأهمية وقواعد وأساليب إنتاج «الكينوا» ، هذا المحصول الهام الذي يُعتبر من أغنى مصادر البروتين والمعادن، ويتميز بقدرته على التكيف مع الظروف البيئية القاسية؛ مما يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر خاصةً في المناطق الريفية. غطت مساهمة المصرف تكاليف مشاركة (12) كادراً ينتمون إلى مراكز البحوث الزراعية والجامعات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية في ست دول أفريقية هي: إثيوبيا ومالي وجامبيا وبوركينا فاسو ورواندا وسيشيل، بواقع إثنين من كل دولة. نظم المؤتمر «المركز الدولي للزراعة الملحية» بالتعاون مع «منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة» بمدينة «دبي» في ديسمبر 2016.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 40 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

دورة تدريبية في مجال التلقيح الاصطناعي للأبقار

إقليمي

هدف العون الفني:

تهدف الدورة التدريبية إلى رفع المستوى الفني والعلمي للكوادر الأفريقية العاملة في قطاع الثروة الحيوانية، وذلك من خلال معرفة الأساليب والتقنيات المتعلقة بالتخصيب الاصطناعي للأبقار وإعداد وتنفيذ حملات للتلقيح الاصطناعي. وتحتوى أهم مواضيع الدورة على مقدمة حول عملية التلقيح الاصطناعي للأبقار وتأثير التغذية عليه، واستعمال الهرمونات لإعداد الأبقار للتلقيح الاصطناعي مع تطبيقات عملية، وزيارات ميدانية لبعض المعامل والمعاهد والمزارع المهتمة بهذا الأمر. يستفيد من الدورة 20 متدرباً من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وتشرف على تنفيذها – لمدة أسبوعين – المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالجزائر.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 140 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

المنتدى العربي الأفريقي لدعم الشراكة والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم الشراكة والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية والأفريقية، من خلال تشجيع الصادرات العربية للدول الأفريقية وترويج الصادرات التونسية فيها. وتتمثل مساهمة المصرف في تحمل نفقات مشاركة 70 من المستوردين من الدول الأفريقية في المنتدى، الذي يُشارك فيه نحو 250 شخصية من الدول العربية والأفريقية، تضم وزراء ومسئولي التجارة والمستوردين وممثلي الغرف التجارية بالمنطقتين، فضلاً عن بعض المؤسسات والشركات التونسية المعنية بالأمر.

يقوم «مركز النهوض بالصادرات التونسية» بتنظيم الملتقى، بالتنسيق والتعاون مع الهياكل الأخرى في الجمهورية التونسية.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 200 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

دعم المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم «المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي» المُقام على هامش القمة العربية الأفريقية الرابعة بملابو – جمهورية غينيا الاستوائية – نوفمبر 2016.

ويهدف المنتدى، الذي تدور حيثياته حول التعاون العربي الأفريقي في مجال النقل، إلى بحث سبل تطوير الشراكة العربية الأفريقية، والتعاون بين القطاع الخاص في أفريقيا والعالم العربي كقطاع رائد للتنمية الشاملة في الإقليمين، بهدف رفع معدلات التجارة والاستثمار والحصول على الأسواق.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 280 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

المساهمة في رعاية الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى المساهمة في تمويل التظاهرات التي أقيمت على هامش الاحتفالات بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، في مدينة فينيا في نوفمبر 2016. وقد أسهم المصرف في تمويل تظاهرتيْن رئيسيتيْن هما: تظاهرة «يوم التصنيع الأفريقي» التي تهدف إلى مواجهة التحديات المتعلقة بتطوير الصناعة في أفريقيا، وتظاهرة «التمكين الاقتصادي للنساء» والتي تهدف إلى رفع الوعي بين الدول بضرورة إشراك النساء في العملية التنموية، والأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الرجل والمرأة.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 170 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 28 سبتمبر 2016

خبير عربي لدعم برنامج تعليم اللغة العربية

جمهورية تشاد

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تأمين خدمات خبير عربي لمدة عامين، في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، للإسهام في تفعيل وتنشيط أعمال «المركز البيداغوجي» بجمهورية تشاد، التابع للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

وتتضمن مهام الخبير: تطوير برامج المركز في مجال إعداد معلمي التعليم العربي واقتراح برامج لتعليم اللغة العربية للقيادات الإدارية، ومراجعة المقررات الدراسية التي ألفها المركز من ناحية الشكل والمضمون، وتنظيم دورات تدريبية مستمرة لصالح معلمي المركز بهدف رفع كفاءتهم الأكاديمية والمهنية، وإعداد النشرات والبحوث التربوية، والإشراف على الأنشطة الثقافية والعلمية، إلى جانب كتابة تقارير دورية عن أداء المركز، وتقديمها للجهات المختصة.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

خبير عربي لدعم وزارة المالية بزنجبار

جمهورية تنزانيا المتحدة

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم المفوضية الوطنية للتخطيط التابعة لوزارة المالية والتخطيط بزنجبار، بتوفير خدمات خبير عربي مهندس مختص في إدارة المشاريع التنموية، خاصةً في قطاعي التنمية الريفية والبنية الأساسية، وذلك لمدة عامين.

وتتضمن مهام الخبير: المساعدة في وضع الخطط لتطوير وتنفيذ المشاريع في قطاعي التنمية الريفية والبنية الأساسية، والإسهام في اختيار المشاريع ذات الفعالية والأولوية في استراتيجيات البلاد التنموية وتقديم المساعدة في تقييمها، ومتابعة تنفيذ المشروعات التي يمولها المصرف ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية الأخرى، ومتابعة القروض والمنح والمعونات الأجنبية، وتدريب الكوادر الوطنية بالمفوضية.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

دعم مؤسسي لوزارة التخطيط

جمهورية النيجر

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم وزارة التخطيط بجمهورية النيجر، لتمكينها من مواكبة متطلبات التنمية بالبلاد، من خلال إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2017 – 2021. ويتضمن إعداد المخطط «المرحلة التحضيرية» وتشمل: اعتماد النصوص للجوانب المؤسساتية، وإعداد خطة للتعريف بالمخطط وورشة وطنية لصياغة محاوره، ومرحلة «تشخيص الحالة الراهنة» وتشمل: فحص الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حسب القطاعات بالإضافة إلى استنباط الموارد المالية الخارجية، ثم مرحلة «صياغة المبادئ التوجيهية» وتتضمن: تحديد رؤية للتنمية والتعريف بأهدافها وصياغة البرامج القطاعية، وأخيراً مرحلة «إعداد خطة العمل ذات الأولوية» والتي ستتم على أساس البرامج القطاعية والتمويلات المتوفرة.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 220 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 14 ديسمبر 2016

الاستعانة باستشاريين وخبراء عرب في مهام قصيرة

اقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى توفير خدمات إستشاري عربي لمدة قصيرة (عشرة أيام عمل)، وذلك لتحريك وتفعيل قرضين إئتمانيين، تمت الموافقة عليهما مسبقا من قبل المصرف، لفائدة كل من جمهورتي جامبيا وبنين.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 14.70 ألف دولار

تاريخ الموافقة : يوليو 2016

دعم اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر الاستثمارات الخاصة في منطقة البحيرات الكبرى

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى المساهمة في دعم مشاركة رجال الأعمال والمستثمرين في اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في «مؤتمر الاستثمارات الخاصة في منطقة البحيرات الكبرى»، الذي تم تنظيمه بمدينة «كنشاسا» بجمهورية الكونغو الديمقراطية في فبراير 2016، وذلك إيماناً من المصرف بأهمية إشراك القطاع الخاص العربي في تنمية اقتصاديات الدول الأفريقية المستفيدة من عونه. ومن أهداف المؤتمر التعرف على الاستثمارات الناجحة في منطقة البحيرات الكبرى وعلى فرص الاستثمار المتاحة، إلى جانب تعزيز التواصل بين المشاركين بغرض الاستثمار في مشاريع جديدة وتحسين مناخ الأعمال.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: فبراير 2016

تمويل تظاهرة على هامش «مؤتمر وزراء المالية الأفارقة»

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تمويل تظاهرة على هامش «مؤتمر وزراء المالية الأفارقة»، الذي عُقد خلال الفترة من 31 مارس إلى 5 أبريل 2016 بأديس أبابا بجمهورية إثيوبيا. ويأتي هذا الدعم في إطار تعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وتأطير العلاقات معها، والاستفادة من اجتماع وزراء المالية الأفارقة لشرح توجهات وبرامج المصرف خلال خطته الخمسية 2015 – 2019. شارك في التظاهرة وزراء المالية الأفارقة وكبار المسئولين، واشتملت على تقديم نبذة عن الخطة الخمسية السابعة للمصرف، وبرنامجه لدعم القطاع الخاص، إلى جانب توقيع بعض الاتفاقيات في إطار عمله.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: فبراير 2016

دعم «الملتقى الرابع لتنمية المقاولات بغرب أفريقيا»

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى المساهمة في تمويل «الملتقى الرابع لتنمية المقاولات بغرب أفريقيا»، الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة لبوركينا فاسو في «واقادوقو» فى مارس 2016.

ويهدف الملتقى إلى عقد شراكات بين المقاولين الأفارقة ونظرائهم في الدول الأخرى، في قطاعات معينة مثل الأنشطة الطبية والأدوية والزراعة والصناعات الغذائية والصناعة التقليدية والأشغال العامة والطاقة والبيئة وصناعة النسيج والاتصالات والسياحة. شارك في الملتقى نحو 400 مقاولة، منها 260 من الدول الأفريقية.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: مارس 2016

ورشة عمل عن الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار الزراعي في أفريقيا

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تمويل ورشة عمل حول الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار الزراعي في أفريقيا، والتي تمت إقامتها بمقر المصرف بالخرطوم في فبراير 2016، بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ومنتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ثقة).

ومن الأهداف الرئيسية للورشة تقديم وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في أفريقيا والشراكات الاستراتيجية المحتملة، ومناقشة وإيجاد الحلول للقضايا الرئيسية والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي وبحث سبل تطويره. كما استعرضت الورشة المقومات والإمكانيات الزراعية التي تزخر بها أفريقيا والتي تمثل عاملاً جاذباً للعديد من المشروعات الاستثمارية المهمة.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: فبراير 2016

لقاء تعريفي ببرامج وآليات المصرف لتمويل القطاع الخاص والتجارة الخارجية

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى تقديم وعرض البرامج التمويلية لدى المصرف الخاصة بالقطاعين العام والخاص، وتمويل الصادرات العربية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتشجيع الاستثمار العربي في الدول الأفريقية، وذلك لاطلاع رجال الأعمال الأردنيين عليها، وتمكينهم من الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال الاستثمار في تلك الدول، وكذلك مشاركة شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية الأردنية في تنفيذ مشاريع القطاع العام الأفريقي التي يُساهم المصرف في تمويلها.

تم تنظيم اللقاء في عمّان عاصمة الأردن في أبريل 2016.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: أبريل 2016

دعم اجتماع مجلس الشباب العربي الأفريقي
على هامش القمة العربية الأفريقية الرابعة

إقليمي

هدف العون الفني:

يهدف العون الفني إلى دعم اجتماع «مجلس الشباب العربي الأفريقي»، على هامش القمة العربية الأفريقية الرابعة بملابو بجمهورية غينيا الاستوائية في نوفمبر 2016، تحت شعار «دور الشباب في وضع إستراتيجية عربية أفريقية مشتركة».

ويهدف الدعم إلى حث الجانبين العربي والأفريقي على مزيد من العمل المشترك، واستيعاب التنوع الثقافي والحضاري بين العرب والأفارقة، وتحصين الشباب عبر المشروعات التي تستوعب طاقاتهم وتطلعاتهم، ودعم تبادل التجارب والخبرات ورفع قدرات الشباب العربي والأفريقي.

جديرٌ بالذكر أن اللجنة التنفيذية لمجلس الشباب العربي الأفريقي تضم بين عضويتها تسع دولٍ أفريقية مؤهلة للاستفادة من عون المصرف.

تمويل المصرف: منحة لا تسترد مقدارها 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: سبتمبر 2016

الفصل الثالث

الموارد المالية

المركز المالي في 31 ديسمبر 2016:

بلغ صافي موجودات المصرف في نهاية عام 2016 مبلغ 4,427.7 مليون دولار، مقابل 4,203.9 مليون دولار في نهاية عام 2015، وتُمثِّل الزيادة التي بلغت 223.8 مليـون دولار صافي الدخل لعام 2016 البالغ قدره 123.6 مليون دولار، زائـداً 101.7 مليون دولار عبارة عن أقساط مدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء خلال عام 2016 في الزيادة المُقررة في رأسمال المصرف، وفقاً للقرار رقم (4) لمجلس المحافظين في اجتماعه الثامن والثلاثين (دبي – أبريل 2013)، ناقصاً المنحة التي تبلغ 1.5مليون دولار، والتي تم تخصيصها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (2) الصادر في اجتماعه الحادي والأربعين (المنامة – أبريل 2016).

رأس المال:

بلغ رصيد رأس المال في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 3,797.7 مليون دولار، مُقابل 3,696.0 مليون دولار في31 ديسمبر 2015 – أي بزيادة قدرها 101.7 مليون دولار، وتمثل الأقساط المدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء في زيادة رأس المال، وفقاً لقرار مجلس محافظي المصرف رقم (4) لعام 2013 والذي يقضي بزيادة رأسمال المصرف بمبلغ 1400 مليون دولار – أي ما يُعادل نسبة 50 % من رأسمال المصرف البالغ حينها 2800 مليون دولار، وذلك اعتباراً من يناير 2014، منها مبلغ 700 مليون دولار بالتحويل من الاحتياطي العام، والباقي وقدره 700 مليون دولار زيادة نقدية من قِبل الدول الأعضاء، تُسدد على خمس أقساط سنوية متساوية، يُستحق أولها في أبريل 2014.

الاحتياطي العام:

بلغ رصيد الاحتياطي العام 506.3 ملايين دولار في نهاية عام 2016، مُقابل 492.5 مليون دولار في نهاية عام 2015 – أي بزيادة قدرها 13.8 مليون دولار، عبارة عن صافي الدخل لعام 2015 ومقداره 15.3 مليون دولار، ناقصاً المنحة التي تم تخصيصها من قِبل مجلس المحافظين ومقدارها 1.5 مليون دولار.

الاحتياطي الخاص:

بلغ رصيد الاحتياطي الخاص في نهاية ديسمبر 2016 مبلغ 1.8 مليون دولار، مُقابل 0.2 مليون دولار خلال عام 2015 – أي بزيادة قدرها 1.6 مليون دولار.

الدخل:

بلغ إجمالي دخل المصرف خلال عام 2016 مبلغ 151.4 مليون دولار، مُقابل 29.7 مليون دولار خلال عام 2015 – أى بزيادة قدرها 121.7 مليون دولار.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يتم توظيف الموارد السائلة للمصرف في ودائع مصرفية قصيرة الأجل وفي محافظ الدخل الثابت ومحافظ الأسهم، في ضوء سياسة استثمارية مُحافِظة، وموجهات وضوابط محددة تراعي متطلبات السيولة وتنويع الأوعية الاستثمارية، مع المحافظة على رأس المال وتحقيق أفضل العوائد المتاحة. ولعل من أبرز النتائج الإيجابية لهذه السياسة هو المحافظة على موجودات المصرف، وتحقيق دخل يفوق في مجموعه ما كان يمكن للمصرف أن يحصل عليه لو اقتصرت استثماراته إما على الودائع المصرفية أو على محافظ الدخل الثابت أو محافظ الأسهم، إذ أن الانخفاض الذي يتعرض له الدخل الناتج عن أحد مجالات الاستثمار، يتم التعويض عنه بزيادة الدخل الذي يتحقق في مجال آخر للاستثمار.

وقد جاءت تفاصيل أداء الدخل خلال عامي 2016 و2015 على النحو الآتي:

	2016	2015	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الدخل من الاستثمارات	132.6	13.0	119.6
الدخل من القروض	18.0	15.9	2.1
الدخل من تمويل التجارة	0.4	-	0.4
أخرى	0.4	0.8	(0.4)
المجموع	**151.4**	**29.7**	**121.7**

يُلاحظ من هذه البيانات أن الدخل من المحافظ الاستثمارية قد زاد بمبلغ 119.6 مليون دولار خلال عام 2016، بالمقارنة مع عام 2015، كما زاد الدخل من الفوائد على القروض بمبلغ 2.1 مليون دولار، كذلك تم خلال عام 2016 تحقيق دخل من تمويل التجارة قدره 0.4 مليون دولار.

ويمكن توضيح الأسباب الموضوعية لزيادة الدخل من الاستثمارات في عام 2016، من خلال تحليل مكوناته وذلك على النحو الوارد بالبيانات أدناه، والتي يُلاحظ منها أن الزيادة تُعزى بصفة رئيسية إلى زيادة الدخل في كل من محافظ الدخل الثابت والأسهم، بمبلغ 37.8 مليون دولار و78.8 مليون دولار على التوالي، بالإضافة إلى تحقيق دخل من الصكوك بواقع 3.0 ملايين دولار خلال السنة، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الدخل الناتج عن توظيف الموارد السائلة للمصرف خلال عام 2016 بحوالي 119.6 مليون دولار، والتي تمثل نسبة 98.3 % من إجمالي الدخل المتحقق خلال العام.

	2016	2015	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	0.3	0.4	(0.1)
الدخل من محافظ الدخل الثابت	46.1	8.3	37.8
الدخل من محافظ الأسهم	82.8	4.0	78.8
الدخل من الصكوك	3.0	-	3.0
الدخل من تسليف الأوراق المالية	0.4	0.3	0.1
المجموع	**132.6**	**13.0**	**119.6**

وتُعزى زيادة الدخل من المحافظ الاستثمارية بصفة أساسية إلى تحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2016؛ نتيجة لاستمرار البنوك المركزية في إتباع سياسة التسهيل الكمي، والبيانات الأساسية الإيجابية للاقتصاد الأمريكي، وتحسن أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام 2016، بالإضافة إلى آفاق السياسة الاقتصادية للإدارة الأمريكية الجديدة، بالمقارنة مع عام 2015 الذي شهد تدهوراً في الأسواق المالية العالمية، والتي تأثرت سلباً بالأحداث الاقتصادية والمالية ومن أهمها استمرار انهيار أسعار النفط، ومخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى قرار البنك المركزي الصيني بخفض عملته الإيوان.

وجاءت مكونات الدخل من المحافظ الاستثمارية خلال عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015 على النحو التالي:

الدخل من المحافظ الاستثمارية	2016	2015	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الدخل الثابت:			
الفوائد على السندات	37.9	38.2	(0.3)
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	0.1	-	0.1
الدخل / (الخسائر) من المتاجرة	14.6	(21.6)	36.2
فروق عملة وتقييم مشتقات	(2.4)	(5.5)	3.1
رسوم الإدارة والحفظ	(4.1)	(2.8)	(1.3)
المجموع	**46.1**	8.3	37.8
الأسهم:			
توزيعات أرباح الأسهم	27.4	23.6	3.8
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	-	-	-
الدخل / (الخسائر) من المتاجرة	57.6	(14.8)	72.4
فروق عملة وتقييم مشتقات	(0.1)	(2.7)	2.6
رسوم الإدارة والحفظ	(2.1)	(2.1)	-
المجموع	**82.8**	4.0	78.8
الصكوك:			
هامش ربح الصكوك	1.3	-	1.3
فروق عملة وتقييم مشتقات	1.7	-	1.7
المجموع	**3.0**	-	3.0
تسليف الأوراق المالية	**0.4**	0.3	0.1
المجموع	**132.3**	12.6	119.7

الإنفاق:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2016 مبلغ 26.1 مليون دولار، مقارناً بمبلغ 21.0 مليون دولار خلال عام 2015. وقد اشتمل الإنفاق على نفقات إدارية بمبلغ 17.7 مليون دولار، ومنح للعون الفني بمبلغ 8.4 ملايين دولار، مقابل 14.9 مليون دولار و6.1 ملايين دولار خلال عام 2015 على التوالي.

صافي الدخل:

بلغ صافي الدخل خلال عام 2016 مبلغ 123.6 مليون دولار، مقابل 15.4 مليون دولار لعام 2015 – أي بزيادة قدرها 108.2 ملايين دولار وبنسبة قدرها 702.6 %، ويُعزى ذلك إلى الزيادة في القيمة السوقية لمحافظ الأسهم ومحافظ الدخل الثابت، نتيجة لتحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2016 مقارناً بالعام 2015.

الالتزامات المالية:

بلغ إجمالي التزامات المصرف المالية لصالح البلدان المتلقية لعونه خلال عام 2016 مبلغ 306 ملايين دولار، خُصص منها 210 ملايين دولار لتمويل مشاريع القطاع العام، و86 مليون دولار لتمويل مشاريع القطاع الخاص و10 ملايين دولار للعون الفني، وذلك بالمقارنة مع الالتزامات خلال عام 2015 التي بلغت 260 مليون دولار، خُصص منها 200 مليون دولار لتمويل مشاريع القطاع العام، و50 مليون دولار لتمويل مشاريع القطاع الخاص و10 ملايين دولار للعون الفني.

وقد بلغ المجموع المتراكم لصافي الالتزامات في نهاية عام 2016 مبلغ 4,549.3 مليون دولار، منها 4,408.5 ملايين دولار عبارة عن التزامات القروض و 140.8 مليون دولار عبارة عن التزامات العون الفني، وذلك مقابل 4,269.7 مليون دولار حتى نهاية عام 2015؛ منها مبلغ 4,138.1 مليون دولار للقروض ومبلغ 131.6 مليون دولار للعون الفني.

كذلك بلغ إجمالي التزامات المصرف لتمويل الصادرات العربية خلال عام 2016 مبلغ 200 مليون دولار، وذلك بالمقارنة مع الالتزامات لعام 2015 التي بلغت 150 مليون دولار.

هذا وقد بلغت نسبة السيولة، (أي نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات القابلة للسحب، بما في ذلك تمويل الصادرات العربية) في نهاية عام 2016 حوالي 196.2 % مقابل نسبة 197.5 % في نهاية عام 2015 – أي أن الأصول السائلة تُمثِّل تقريباً ضعفي الالتزامات القابلة للسحب، مما يُشير بوضوح إلى سلامة المركز المالي للمصرف، ومقدرته على الوفاء بالتزاماته.

السحب والاسترداد:

بلغ السحب من قروض المشاريع خلال عام 2016 مبلغ 121.3 مليون دولار، مُقابل 139.6 مليون دولار خلال عام 2015 – أي بانخفاض قدره 18.3 مليون دولار، وبنسبة نقصان قدرها 13.1 %. كما بلغ السحب من منح العون الفني 8.4 ملايين دولار خلال عام 2016، مُقابل 6.1 ملايين دولار خلال عام 2015– أي بزيادة قدرها 2.3 مليون دولار، وبنسبة إرتفاع قدرها 37.7 %. كذلك بلغ السحب من قروض تمويل الصادرات العربية خلال عام 2016 مبلغ 20 مليون دولار.

وقد بلغ الإجمالي المتراكم للسحب من القروض في نهاية عام 2016 مبلغ 2,916.3 مليون دولار، مقابل مبلغ 2,795.0 مليون دولار في نهاية عام 2015. وبإضافة قروض تمويل الصادرات العربية والعون الفني يبلغ إجمالي السحب المتراكم في نهاية عام 2016 مبلغ 3,049.1 مليون دولار[1] ، مُقابل مبلغ 2,899.3 مليون دولار[2] في نهاية عام 2015، وبذلك بلغت نسبة السحب المتراكم إلى صافي الالتزامات المتراكمة في نهاية عام 2016 حوالي 67 %، مُقابل 68 % في نهاية عام 2015، وبإضافة تمويل الصادرات العربية تكون النسبة حوالي 62 % في عام 2016 مقابل 66 % في عام 2015.

رسم بياني 5

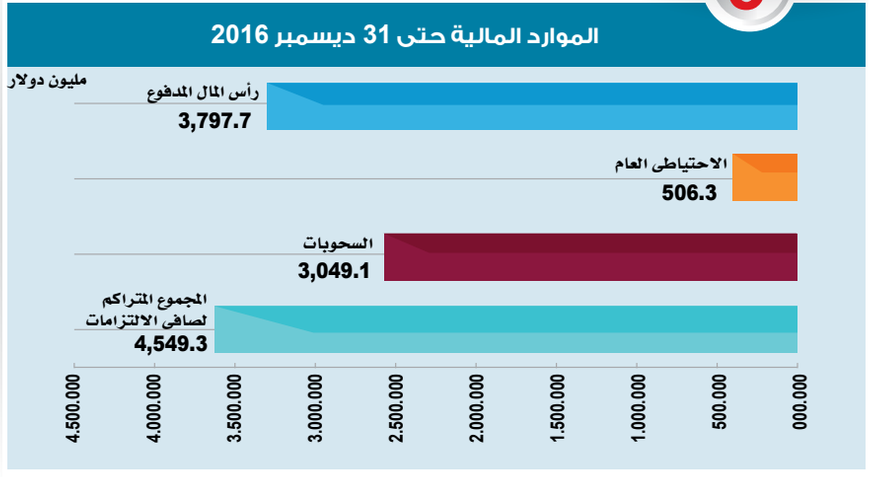

(1) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها حوالي 112.7 مليون دولار بنهاية عام 2016 وحوالي 104.3 ملايين دولار بنهاية عام 2015.
(2) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها 104.3 ملايين دولار بنهاية عام 2015.

أما فيما يتعلق بالسداد، فقد بلغت جملة أقساط القروض المُسدَّدة خلال عام 2016 مبلغ 47.8 مليون دولار، مُقابل 53.4 مليون دولار خلال عام 2015 – أي بنقصان قدره 5.6 ملايين دولار، بينما بلغ إجمالي الدخل من الفوائد والرسوم خلال عام 2016 مبلغ 18 مليون دولار، مُقابل 15.9 مليون دولار خلال عام 2015 – أي بزيادة قدرها 2.1 مليون دولار.

وقد بلغ إجمالي المبالغ المُسدَّدة من فوائد ورسوم القروض خلال عام 2016 مبلغ 16.9 مليون دولار، بالمقارنة مع مبلغ 18.1 مليون دولار خلال عام 2015– أي بنقصان قدره 1.2 مليون دولار؛ كما بلغ إجمالي المبالغ المسددة من فوائد ورسوم قروض تمويل الصادرات العربية خلال عام 2016 مبلغ 0.2 مليون دولار.

وبذلك بلغ إجمالي المبالغ المُسدَّدة من أصل وفوائد ورسوم القروض خلال عام 2016 مبلغ 64.9 مليون دولار، بالمقارنة مع مبلغ 71.5 مليون دولار خلال عام 2015 – أي بنقصان قدره 6.6 ملايين دولار. ويُعزى هذا النُقصان إلى تراكم متأخرات بعض الدول بسبب صعوبة أوضاعها المالية، وبهذا يبلغ الإجمالي المُتراكم لما استرده المصرف من أقساط أصل القروض في نهاية عام 2016 مبلغ 1,404.9 ملايين دولار، مقابل 1,357.1مليون دولار في نهاية عام 2015، بينما بلغ الإجمالي المُتراكم لرسوم الالتزام والفوائد المُسدَّدة بنهاية عام 2016 مبلغ 548.2 مليون دولار، مقابل 531.1 مليون دولار بنهاية عام 2015.

الخلاصة:

ويتبين ممّا تقدّم، أن المصرف واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث ارتفع صافي موجوداته في نهاية عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015 بمبلغ 223.8 مليون دولار، وذلك نتيجة للزيادة في إيراداته المختلفة، إضافة إلى الأقساط المدفوعة من قبل بعض الدول الأعضاء في زيادة رأس المال، مع مواصلة التحكم في الإنفاق الإداري وفقاً لسياسة ترشيد الإنفاق المتبعة من قبل المصرف، دون الإخلال بالتنفيذ الكامل للأهداف والبرامج المقررة.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الدخل قد ارتفع من 15.4 مليون دولار في نهاية عام 2015 إلى مبلغ 123.6 مليون دولار بنهاية عام 2016، نتيجة لزيادة القيمة السوقية لمحافظ الأوراق المالية، الناجمة عن تحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015.

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا

القوائم المالية للسنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2016
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين **الموقرين**
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا القوائم المالية للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ("المصرف")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 وقوائم الدخل والإنفاق و التغيرات في حقوق الدول الأعضاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم 2 من القوائم المالية المرفقة.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المصرف وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم 2 من القوائم المالية المرفقة وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المصرف أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية
إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

EY
نبني عالماً
أفضل للعمل

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين **الموقرين**
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المصرف.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهريا حول قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المصرف عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

الموافق 8 مارس 2017

قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2016

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2016	2015
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	17	**1,406**	1,157
استثمارات	4	**2,896,795**	2,770,986
مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد	5	**4,000**	4,000
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	6	**24,220**	22,490
تمويل التجارة	7	**20,000**	-
فوائد تمويل التجارة مستحقة	8	**167**	-
أرصدة قروض	9	**1,511,441**	1,438,001
صافي فوائد قروض مستحقة	10	**14,429**	13,560
موجودات أخرى	11	**2,600**	17,946
صافي موجودات ثابتة	12	**15,672**	970
المجموع		**4,490,730**	4,269,110
المطلوبات			
مطلوبات أخرى		**50,846**	56,468
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	**10,324**	8,528
		61,170	64,996
مخصص احتياطي خاص	3/د، 9/ج	**1,794**	167
المجموع		**62,964**	65,163
صافى الموجودات		**4,427,766**	4,203,947
حقوق الدول الأعضاء:			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	14	**3,797,761**	3,696,018
احتياطي عـام	15	**506,391**	492,548
صافي الدخل للسنة		**123,614**	15,381
إجمالي حقوق الدول الأعضاء		**4,427,766**	4,203,947

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 23 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة الدخل والإنفاق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2016	2015
الدخل			
صافي الدخل من الاستثمارات	16	**132,599**	13,044
الدخل من القروض		**18,016**	15,893
الدخل من تمويل التجارة		**402**	-
أخرى		**377**	752
إجمالي الدخل		**151,394**	29,689
الإنفاق			
مجلس المحافظين		**217**	205
مجلس الإدارة		**1,276**	1,111
رواتب ومزايا للموظفين		**12,192**	10,623
سفر وخدمات		**2,386**	1,941
خدمات مرافق		**973**	816
إهـلاك	12	**522**	157
		17,566	14,853
مصروفات أخرى		**145**	45
منح تم صرفها للدول المستفيدة		**8,442**	6,140
إجمالي الإنفاق		**26,153**	21,038
صافي الدخل قبل مخصص الاحتياطي الخاص		**125,241**	8,651
(خصم) استرجاع مخصص الاحتياطي الخاص	9/ج	**(1,627)**	6,730
صافي الدخل للسنة		**123,614**	15,381

قائمة التغيرات فى حقوق الدول الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي عام	صافي دخل السنة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014		3,575,405	322,260	189,209	4,086,874
المسدد من قبل الدول الأعضاء	14	120,613	-	-	120,613
المحول إلى الاحتياطي العام	15	-	189,209	(189,209)	-
تخصيص		-	(18,921)	-	(18,921)
صافي الدخل لسنة 2015		-	-	15,381	15,381
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015		3,696,018	492,548	15,381	4,203,947
المسدد من قبل الدول الأعضاء	14	101,743	-	-	101,743
المحول إلى الاحتياطي العام	15	-	15,381	(15,381)	-
تخصيص		-	(1,538)	-	(1,538)
صافي الدخل لسنة 2016		-	-	123,614	123,614
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016		**3,797,761**	**506,391**	**123,614**	**4,427,766**

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	2016	2015
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي دخل السنة		**123,614**	15,381
تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية:			
إهلاك	12	**522**	157
خصم (استرجاع) مخصص الاحتياطي الخاص	9/ج	**1,627**	(6,730)
(أرباح) خسائر غير محققة من تقييم القيمة العادلة للاستثمارات	16	**(44,518)**	72,809
صافي التغير في الموجودات التشغيلية:			
استثمارات		**(64,921)**	(111,710)
تمويل التجارة		**(20,000)**	-
فوائد تمويل التجارة مستحقة		**(167)**	-
صافي الحركة على القروض		**(73,440)**	(86,249)
صافي فوائد قروض مستحقة		**(869)**	2,171
صافي موجودات أخرى		**15,346**	(3,825)
صافي التغير في المطلوبات التشغيلية:			
مطلوبات أخرى بعد خصم التخصيص		**(7,160)**	(14,675)
صافي مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**1,796**	9
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(68,170)**	(132,662)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات		**(1,730)**	(1,730)
صافي شراء موجودات ثابتة	12	**(15,224)**	(783)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(16,954)**	(2,513)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
المسدد لزيادة رأس المال من الدول الأعضاء	14	**101,743**	120,613
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**101,743**	120,613
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المماثل		**16,619**	(14,562)
نقد ونقد مماثل كما في بداية السنة		**140,110**	154,672
نقد ونقد مماثل كما في نهاية السنة	17	**156,729**	140,110

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

1 - التأسيس والأهداف:

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا («المصرف») بموجب القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية السادس، المنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 1973 ، تطبيقاً لتوصيات المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية، برأس مال قدره 231 مليون دولار أمريكي وتمت زيادته لاحقاً بموجب قرارات صادرة عن مجلس المحافظين، إلى أن بلغ 3,798 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 3,696 مليون دولار أمريكي) .

يعتبر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا مؤسسة مالية دولية مستقلة مركزها الخرطوم - جمهورية السودان - ويتمتع بالشخصية القانونية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي. وعنوان المصرف هو كما يلي:

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
ص. ب 2640
الخرطوم 11111
جمهورية السودان

يهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الإفريقية ودول العالم العربي، ولتحقيق ذلك الهدف يقوم المصرف بالوظائف التالية: -

أ- المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

ب- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.

جـ- المشاركة في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

2 - أسس الإعداد:

أ- التقيد بالمعايير

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لاتفاقية إنشاء المصرف وأنظمته الداخلية.

ب- أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة وجميع عقود المشتقات المالية، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج- العملة المستخدمة وعملة العرض

إن العملة المستخدمة في عمليات المصرف وإعداد القوائم المالية هي الدولار الأمريكي. تظهر القوائم المالية بالدولار الأمريكي، ويتم تقريبها لأقرب ألف دولار أمريكي.

د- استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية

يتطلب إعداد القوائم المالية المعتمدة من قبل المصرف استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات، وإيضاحات الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ القوائم المالية، إضافة إلى مبالغ الإيرادات والمصروفات خلال السنة المنتهية بذلك التاريخ. تتم مراجعة التقديرات باستمرار حيث يعتمد على التجارب السابقة وبعض العوامل الأخرى.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

تتمثل البنود الهامة التي تستخدم فيها التقديرات فيما يلي:

1 - **مخصص الاحتياطي الخاص**

تم شرح طريقة المصرف في تحديد مخصص الاحتياطي الخاص في البند 3 (د) «قروض ومخصص الاحتياطي الخاص» وبصورة تفصيلية تحت بند 20 (ب) «مخاطر الائتمان».

2 - **القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة**

إن الأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة والتي لا يمكن تحديد قيمها العادلة بطريقة موثوقة، يتم إظهارها بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة:

أ- تاريخ السداد

يتم إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

ب- الموجودات المالية

تتمثل الموجودات المالية للمصرف كما يلي:

1 - **أوراق مالية ذات دخل ثابت واستثمارات في حقوق ملكية**

تصنف جميع الاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وحقوق الملكية كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة، ويتم في الأصل إثباتها بالقيمة العادلة للمبالغ المدفوعة.

يتم إعادة تقييم هذه الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة المتمثلة في الأسعار المتداولة في السوق في تاريخ قائمة المركز المالي. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل والإنفاق.

2 - **أوراق مالية - صكوك**

تتضمن الموجودات المالية أوراق مالية – صكوك، والتي تم اقتنائها بغرض الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة، ومن الممكن أن يتم بيعها لأسباب السيولة أو للتغيرات في ظروف السوق، وتسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد.

3 - **استثمارات متاحة للبيع**

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق كاستثمارات متاحة للبيع، وتسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد.

إن المساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تصنف كاستثمارات متاحة للبيع.

4 - **أرصدة قروض**

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لها دفعات ثابتة أو مقررة وغير متداولة في سوق نشط، كقروض بقيمة المبالغ المنصرفة بعد خصم المبالغ المسددة.

ج- قروض ومخصص الاحتياطي الخاص

يتم اعتبار جميع القروض المقدمة من قبل المصرف كموجودات عندما يتم صرفها نقداً وتسجل بقيمة المبالغ المنصرفة.

يستبعد المصرف من إيراداته أية فوائد على أصل القروض عندما يتأخر سداد هذه الفوائد عن 180 يوماً.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

يتم تكوين الاحتياطي الخاص لمتأخرات القروض خصماً من صافي الدخل الذي يتحقق سنوياً (والذي تمت تسميته كمخصص احتياطي خاص بهدف العرض في القوائم المالية)، بناءً على قرار مجلس المحافظين (قرار 1 لسنة 1989)، على أن يكون مقدار المبلغ الذي يخصص سنوياً لهذا الغرض مساوياً لمجموع (أ) نصف أقساط سداد أصل القروض الممنوحة التي يكون مضى على استحقاقها دون سداد في نهاية السنة المالية مدة تزيد عن سنة واحدة وتقل عن سنتين، و (ب) كامل أقساط سداد أصل تلك القروض التي يكون قد مضى على استحقاقها دون سداد في نهاية السنة المالية مدة سنتين أو أكثر.

يرى المصرف أن عرض القروض ومخصص الاحتياطي الخاص بشكل مستقل في قائمة المركز المالي، يعكس العرض المناسب الذي يتماشى مع طبيعة أعماله.

القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها وتشملها اتفاقيات ترتيبات سداد لمستحقاتها أو إعادة جدولة إقساطها، بما فيها القروض التي تشملها المبادرة الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC)، وبالتالي أصبحت أقساطاً قروضها جارية (غير متأخرة السداد)، وتم اعتبارها قروضاً جديدة.

د - الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل وأي خسارة انخفاض ناجمة عن التغيرات في قيمته الدفترية.

هـ - تحقق الدخل

يتم إثبات الدخل من الفوائد على ودائع البنوك والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك والقروض، وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

و - توزيعات الأرباح

يتم إثبات الدخل من توزيعات الأرباح عند الإعلان عنها.

ز - المنح

يتم تصنيف تكاليف دراسة وإعداد المشاريع والمساعدة الفنية كمنح، وتحمّل على المصاريف عند صرفها.

ح - موجودات ثابتة

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الإهلاك المتراكم. يتم إهلاك تكلفة الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنة المقارنة هي كما يلي: -

المباني	ثلاثون سنة
أثاث ومعدات	خمس سنوات
سيارات	خمس سنوات

ط - المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المصرف التزامات قانونية أو متوقعة، نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل وجود ضرورة لسداد تلك الالتزامات.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ي - الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم في الأصل إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تشتمل على العقود الآجلة والمستقبلية بالتكلفة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. تحدد القيمة العادلة في العادة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق، ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير حسب ما هو ملائم. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة للأغراض التجارية مباشرة في قائمة الدخل والإنفاق.

ك - تحويل العملات الأجنبية

تحوّل قيمة المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى المعادل لها بالدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي. يجري قيد فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل والإنفاق.

ل - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناءً على المادة رقم (6) من قرار اللجنة الوزارية المختارة لمراجعة رواتب ومخصصات رؤساء المؤسسات المالية العربية والمديرين التنفيذيين. ويتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المصرف وفقاً للمادة (1/13) من النظام الأساسي لموظفي المصرف وقرارات مجلس الإدارة المعدِّلة للنظام.

م - النقد والنقد المماثل

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل من نقد في الصندوق ولدى البنوك وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب، والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

4 - استثمارات:

تتكون من استثمارات في محافظ أوراق مالية مدارة بواسطة مدراء محافظ ومحتفظ بها لأغراض المتاجرة، ومحفظة الصكوك، وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب، كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	2016	2015
أوراق مالية - دخل ثابت (إيضاح 20)	**1,451,823**	1,486,720
أوراق مالية - أسهم ملكية (مدرجة في البورصة) (إيضاح 20)	**1,208,273**	1,139,292
أوراق مالية – صكوك (إيضاح 20)	**45,441**	-
القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة، صافي (إيضاح 19)	**25,124**	(4,735)
فوائد مستحقة على ودائع وأوراق مالية (إيضاح 17)	**10,811**	10,756
	2,741,472	2,632,033
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب	**155,323**	138,953
استثمارات	**2,896,795**	2,770,986

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

تتلخص الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب كما في 31 ديسمبر كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	مدارة بواسطة					
	المصرف		مدراء محافظ		المجموع	
	2016	2015	**2016**	2015	**2016**	2015
ودائع لأجل	**80,957**	27,322	**-**	-	**80,957**	27,322
حسابات تحت الطلب	**11,055**	39,859	**63,311**	71,772	**74,366**	111,631
الإجمالي	**92,012**	67,181	**63,311**	71,772	**155,323**	138,953

5 - مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد:

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي التاسع عشر بالقرار رقم (4) لسنة 1994 على الاكتتاب في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، والتي تمثل 1.3 % تقريباً من رأس المال المصرح به، وقام المصرف بسداد مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي خلال عام 1995 (أنظر إيضاح 22(د)).

6 - مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي السابع والعشرين بالقرار رقم (6) لسنة 2002 على مساهمة المصرف في رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 17.300 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل 9.2 % تقريباً من رأس المال المصرح به. قام المصرف بسداد كامل المبلغ. كذلك وافق المجلس في اجتماعه السنوي التاسع والثلاثون بالقرار رقم (3) لسنة 2014 ، على زيادة مساهمة المصرف في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 8.650 مليون دولار أمريكي، تدفع بأقساط سنوية متساوية على خمس سنوات اعتبارا من سنة 2013. وقام المصرف بسداد أربعة أقساط حتى عام 2016، وعليه بلغت قيمة مساهمة المصرف في رأس المال المصرح به للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 24.220 مليون دولار أمريكي (2015: 22.490 مليون دولار أمريكي) (أنظر إيضاح 22(د)).

7 - تمويل التجارة:

بلغ إجمالي تمويل التجارة مبلغ 20 مليون دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2016 (2015: لا شيء)، يمثل جزءاً من القرض الائتماني المقدم إلى البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والبالغ قدره 50 مليون دولار أمريكي، والخاص بتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية.

8 - فوائد تمويل التجارة مستحقة:

بلغ رصيد الفوائد المستحقة على تمويل عمليات التجارة 167 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: لا شيء).

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

9 - أرصدة القروض ومخصص الاحتياطي الخاص:

أ - أرصدة القروض

فيما يلي تفاصيل أرصدة القروض كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2016				2015
	قروض المشاريع		قروض صندوق		
	قطاع عام	قطاع خاص	الإقراض	المجموع	المجموع
القروض المقررة	4,058,206	136,000	214,244	4,408,450	4,138,073
يطرح: القروض غير الموقعة	(69,000)	(94,000)	-	(163,000)	(67,000)
إجمالي القروض الموقعة	**3,989,206**	**42,000**	**214,244**	**4,245,450**	4,071,073
يطرح: القروض غير النافذة	(200,400)	(15,000)	-	(215,400)	(147,000)
إجمالي القروض النافذة	**3,788,806**	**27,000**	**214,244**	**4,030,050**	3,924,073
يطرح: قروض غير مسحوبة	(1,103,964)	(9,753)	-	(1,113,717)	(1,128,990)
إجمالي المسحوب من القروض	**2,684,842**	**17,247**	**214,244**	**2,916,333**	2,795,083
يطرح: أقساط القروض المسددة	(1,218,346)	-	(186,546)	(1,404,892)	(1,357,082)
الرصيد القائم كما في 31 ديسمبر	**1,466,496**	**17,247**	**27,698**	**1,511,441**	1,438,001

تمثل قروض صندوق الإقراض «الصندوق» مبالغ قدمت من الصندوق للدول الأفريقية غير العربية، قبل دمج قروض الصندوق في رأس مال المصرف في سنة 1977.

تتلخص حركة القروض خلال السنتين المنتهيتين كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	قروض المشاريع		قروض صندوق	المجموع	
	قطاع عام	قطاع خاص	الإقراض	**2016**	2015
الرصيد كما في 1 يناير	1,409,116	-	28,885	**1,438,001**	1,351,752
سحوبات خلال السنة	104,003	17,247	-	**121,250**	139,621
السداد خلال السنة	(46,623)	-	(1,187)	**(47,810)**	(53,372)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**1,466,496**	**17,247**	**27,698**	**1,511,441**	1,438,001

ب - وافق مجلس إدارة المصرف على الاشتراك في مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC)، على أن تعرض كل حالة على حدة على مجلس الإدارة للنظر فيها في ضوء التفاوض مع

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

الدول المعنية، ويكون الإسهام في المبادرة من خلال ترتيبات سداد المتأخرات و/أو إعادة جدولة أقساطها و/أو خفض سعر الفائدة على الأقساط التي تستحق. بلغ إجمالي القروض المعاد جدولتها تحت هذا البند حتى 31 ديسمبر 2016 مبلغ426.690 مليون دولار أمريكي، بزيادة 31.502 مليون دولار أمريكي بالمقارنة بنهاية ديسمبر 2015 (395.188 مليون دولار أمريكي).

ج - مخصص الاحتياطي الخاص

فيما يلي تفاصيل حركة مخصص الاحتياطي الخاص كما في 31 ديسمبر:

	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	2016	2015
الرصيد كما في 1 يناير	**167**	6,897
المحمل خلال السنة	**1,627**	167
الاسترجاع خلال السنة	**-**	(6,897)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**1,794**	167

10 - صافي فوائد قروض مستحقة:

يتلخص صافي فوائد القروض المستحقة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	بآلاف الدولارات الأمريكية			
	2016			2015
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	المجموع
فوائد قروض مستحقة	76,770	269	**77,039**	76,277
يطرح: فوائد مستبعدة	(62,610)	-	**(62,610)**	(62,717)
صافي فوائد قروض مستحقة	14,160	269	**14,429**	13,560

11 - موجودات أخرى:

يتلخص صافي الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	2016	2015
مشروع إعادة تأهيل وتوسعة مبنى مقر المصرف (22 (ج))	**-**	14,954
ضريبة القيمة المضافة على المشروع لم تسترد بعد	**1,517**	1,668
أخرى	**1,083**	1,324
صافي الموجودات الأخرى	**2,600**	17,946

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

12 - صافي موجودات ثابتة :

تتكون حركة الموجودات الثابتة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	مباني	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
التكلفة:				
كما في 1 يناير 2016	7,615	1,924	261	9,800
إضافات خلال السنة	15,027	128	69	15,224
استبعادات خلال السنة	-	(13)	(41)	(54)
كما في 31 ديسمبر 2016	22,642	2,039	289	24,970
الإهلاك المتراكم:				
كما في 1 يناير 2016	7,592	1,033	205	8,830
المحمّل على السنة	252	245	025	522
استبعادات خلال السنة	-	(13)	(41)	(54)
كما في 31 ديسمبر 2016	7,844	1,265	189	9,298
صافي القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2016	**14,798**	**774**	**100**	**15,672**
كما في 31 ديسمبر 2015	23	891	56	970

تم تجديد حكر إيجار الأرض المقام عليها مبنى مقر المصرف لمدة 30 عاماً تبدأ من 1 يناير 2017.

13 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم توظيف رصيد مخصص مكافأة نهاية الخدمة في ودائع لأجل بحساب مستقل يحمل فائدة، وتتم إدارته من قبل المصرف.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

14 - رأس المال المكتتب به والمدفوع:

بلغت مساهمة كل دولة في رأس مال المصرف كما في 31 ديسمبر ما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الدولة	2016	2015
المملكة الأردنية الهاشمية	**7,991**	7,706
دولة الإمارات العربية المتحدة	**428,095**	428,095
مملكة البحرين	**7,991**	7,706
الجمهورية التونسية	**33,214**	32,031
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**159,822**	154,114
المملكة العربية السعودية	**958,933**	924,686
جمهورية السودان	**7,991**	7,706
الجمهورية العربية السورية	**4,757**	4,757
جمهورية العراق	**559,378**	539,400
سلطنة عمان	**46,231**	44,521
دولة فلسطين	**7,991**	7,706
دولة قطر	**319,645**	308,229
دولة الكويت	**586,015**	565,086
الجمهورية اللبنانية	**26,637**	23,783
دولة ليبيا	**570,794**	570,794
جمهورية مصر العربية	**7,991**	7,706
المملكة المغربية	**58,602**	56,508
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	**5,683**	5,484
الإجمالي	**3,797,761**	3,696,018

أصدر مجلس محافظي المصرف في 2 أبريل 2013 قراره رقم 4 لسنة 2013 ، القاضي بزيادة رأس مال المصرف بمبلغ 1,400 مليون دولار أمريكي – أي ما يعادل نسبة 50 % من رأس مال المصرف البالغ 2,800 مليون دولار أمريكي – اعتباراً من يناير 2014، منها مبلغ 700 مليون دولار أمريكي بالتحويل من الاحتياطي العام والباقي وقدره 700 مليون دولار أمريكي زيادة نقدية من قبل الدول الأعضاء، تسدد على 5 دفعات سنوية متساوية تستحق أولها في أبريل 2014. بلغ رأس المال المدفوع كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 3,797.761 مليون دولار أمريكي (2015: 3,696.018 مليون دولار أمريكي)، بزيادة 101.743 مليون دولار أمريكي بالمقارنة بنهاية ديسمبر 2015، تم سدادها من قبل بعض الدول الأعضاء والتي تمثل حصتها في زيادة رأس المال.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

15 - الاحتياطي العام:

بموجب المادة رقم 36 من اتفاقية الإنشاء، يقوم مجلس المحافظين سنوياً وبناءً على توصية مجلس الإدارة بتحديد الجزء من صافي الدخل الذي يجب تحويله إلى الاحتياطي العام أو إلى رأس مال الدول الأعضاء أو أي تحويلات أخرى تتماشى مع أهداف المصرف. وفقا لقرار مجلس محافظي المصرف رقم1 (2) لسنة 2016 بتاريخ 6 أبريل 2016، تم تحويل مبلغ 15.381 مليون دولار أمريكي (2015: 189.209 مليون دولار أمريكي) إلى الاحتياطي العام.

16 - صافي الدخل من الاستثمارات:

يتكون صافي دخل محفظة الأوراق المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	2016	2015
فوائد من أوراق مالية ذات دخل ثابت	**38,288**	38,602
توزيعات أرباح أوراق مالية – أسهم ملكية	**27,352**	23,682
هامش ربح صكوك	**1,259**	-
فروق عملة وتقييم مشتقات	**(800)**	(8,262)
صافي دخل المتاجرة	**72,199**	(36,465)
رسوم الإدارة وحفظ مكونات المحافظ	**(6,176)**	(4,967)
الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب	**477**	454
صافي الدخل من الاستثمارات	**132,599**	13,044

يتضمن صافي دخل المتاجرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أرباح غير محققة بمبلغ 44.5 مليون دولار أمريكي تقريباً مقابل خسائرغير محققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ 72.8 مليون دولار أمريكي تقريباً، ناتجة عن تقييم الاستثمارات بالقيمة المتداولة في نهاية السنة كما يلي:

	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	2016	2015
أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات في حقوق الملكية	**56,924**	(34,394)
خسائر غير محققة من استثمارات في أوراق مالية ذات دخل ثابت	**(12,406)**	(38,415)
	44,518	(72,809)

يتكون الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	بآلاف الدولارات الأمريكية					
	مدارة بواسطة					
	المصرف		مدراء محافظ		المجموع	
	2016	2015	**2016**	2015	**2016**	2015
ودائع لأجل	**278**	406	**128**	-	**406**	406
حسابات تحت الطلب	**55**	19	**16**	29	**71**	48
الإجمالي	**333**	425	**144**	29	**477**	454

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

17 - النقد والنقد المماثل:

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل كما في 31 ديسمبر من الأرصدة التالية:

	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	2016	2015
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**1,406**	1,157
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب (تستحق خلال ثلاث أشهر من تاريخ التعاقد) (إيضاح 4)	**155,323**	138,953
	156,729	140,110

18 - القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية:

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم بموجبه تبادل أصل أو سداد التزام ما بين أطراف على علم ورغبة في ذلك، وتتم بنفس شروط التعامل التجاري العادي مع الأطراف الأخرى، وبالتالي يمكن، أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء القروض وتمويل عمليات التجارة الخارجية، والمساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. لا يقوم المصرف حالياً ببيع ما لديه من قروض ولا يعتقد بأن هناك سوقاً مشابهاً لهذه المنتجات. وعليه، فإنه من غير الممكن من الناحية العملية تحديد القيمة العادلة لهذه القروض بطريقة كافية للاعتماد عليها.

19 - المشتقات:

تسمح موجهات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية للمصرف باستخدام العقود الآجلة والمستقبلية للأدوات المشتقة. إن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية، أما العقود المستقبلية فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

يلخص الجدول المبيّن أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل للمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. فالمبالغ الاسمية التي تعتبر مؤشراً لحجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان، التي يتعرض لها المصرف والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، أو على مخاطر السوق.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

بآلاف الدولارات الأمريكية

	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
				خلال 3 أشهر	3 – 12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
2016							
العقود الآجلة	**29,533**	**4,409**	**2,006,089**	**1,942,508**	**2,845**	**35,278**	**25,458**
العقود المستقبلية	**-**	**-**	**42,919**	**42,919**	**-**	**-**	**-**
	29,533	**4,409**	**2,049,008**	**1,985,427**	**2,845**	**35,278**	**25,458**
2015							
العقود الآجلة	10,060	14,795	1,847,977	1,847,977	-	-	-
العقود المستقبلية	-	-	31,197	31,197	-	-	-
	10,060	14,795	1,879,174	1,879,174	-	-	-

20 - إدارة المخاطر:

تستند سياسة الاستثمار التي ينتهجها المصرف، والموضوعة من قبل مجلس إدارته، على أن المصرف هو مؤسسة إنمائية متخصصة، وأن دخوله مجال الاستثمار إنما يهدف إلى المحافظة على رأس ماله وزيادة موارده دون تعريض موجوداته لمخاطر جوهرية، وعليه فطبيعة المصرف اقتضت سياسة استثمارية محافظة تتوخى الحيطة والحذر لتقليل مخاطر الاستثمار، شأنه في ذلك شأن مؤسسات التمويل الإنمائي المشابهة. لذلك اعتمدت سياسة الاستثمار للمصرف على الجمع بين التوظيف في الإيداعات المصرفية قصيرة الأجل وفي محافظ الأوراق المالية و الصكوك، مع تعديل نسب الموارد الموظفة في كل من الودائع والمحافظ والصكوك في ضوء التطورات السائدة والمتوقعة في الأسواق المالية.

أ - مخاطر الحفظ

عهد المصرف بوظيفة حفظ مكونات محافظه للأوراق المالية إلى أمين حفظ رئيسي. يقوم أمين الحفظ بحفظ مكونات المحافظ والاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل محفظة ويقوم بتسوية عمليات الاستثمار التي يقوم بها مديرو المحافظ.

ب - مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها عدم قدرة الطرف المقابل على الالتزام بسداد المستحق عليه عند استحقاقها.

بالنسبة للودائع والمحفظة الاستثمارية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمتاحة للبيع، فإنه يتم إدارة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود مقررة للائتمان وموجهات للاستثمار من قبل مجلس الإدارة، بناءً على التقييم الائتماني وحجم الطرف المقابل والدولة أو العملة. وتقوم إدارة المصرف ولجنة الاستثمار المعينة من قبل مجلس المحافظين بمتابعة هذه الموجهات بانتظام.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك كما في 31 ديسمبر كما يلي:

1 - حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2016		2015	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
حكومات	**914,101**	**% 61**	1,047,845	% 71
شركات	**363,887**	**%24**	291,745	% 20
وكالات حكومية	**139,193**	**% 9**	95,290	% 6
مؤسسات وهيئات دولية	**80,083**	**% 6**	51,840	% 3
الإجمالي	**1,497,264**	**% 100**	1,486,720	% 100

2 - حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2016		2015	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الولايات المتحدة وكندا	**780,684**	**% 52**	846,813	% 57
أوروبا	**447,658**	**% 30**	420,096	% 28
اليابان	**91,333**	**% 6**	68,523	% 5
جنوب شرق أسيا	**64,379**	**% 4**	72,435	% 5
أخرى	**113,210**	**% 8**	78,853	% 5
الإجمالي	**1,497,264**	**% 100**	1,486,720	% 100

3 - حسب درجة التصنيف الائتماني للجهات المستثمر بها وذلك وفقاً لتصنيف وكالة ستاندرد وبورز

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2016		2015	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
AAA	**431,952**	**% 29**	291,396	% 19
AA	**698,879**	**% 47**	917,004	% 62
A	**170,099**	**% 11**	128,440	% 9
BBB	**143,160**	**%11**	137,786	% 9
أخري	**53,174**	**% 3**	12,094	% 1
الإجمالي	**1,497,264**	**% 100**	1,486,720	% 100

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية - أسهم الملكية كما في 31 ديسمبر كما يلي:

1 - حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2016		2015	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
سلع استهلاكية	**307,112**	**% 25**	254,158	% 22
طاقة	**69,166**	**% 6**	77,369	% 7
مؤسسات مالية	**235,144**	**% 19**	247,747	% 22
عناية صحية	**177,162**	**% 15**	176,888	% 15
صناعية	**126,467**	**% 10**	125,918	% 11
تقنية المعلومات	**159,216**	**% 13**	163,324	% 14
إنتاج مواد أولية	**58,969**	**% 5**	33,924	% 3
اتصالات	**54,834**	**% 5**	40,236	% 4
مرافق عامة	**20,203**	**% 2**	19,728	% 2
الإجمالي	**1,208,273**	**% 100**	1,139,292	% 100

2 - حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2016		2015	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الولايات المتحدة وكندا	**699,491**	**% 58**	684,915	% 60
أوروبا	**365,265**	**% 30**	330,130	% 29
اليابان	**88,306**	**% 7**	84,007	% 7
جنوب شرق أسيا	**46,733**	**% 4**	32,762	% 3
أخرى	**8,478**	**% 1**	7,478	% 1
الإجمالي	**1,208,273**	**% 100**	1,139,292	% 100

يهدف برنامج الإقراض لدى المصرف إلى دعم البرامج التنموية في الدول الأفريقية غير العربية، تخضع طلبات الاقراض واعتمادها للدراسة من قبل المصرف. يشمل البرنامج الاقراضي لدى المصرف على منح القروض لجهات حكومية أو بضمان الحكومات وتعتبر القروض القائمة سيادية. ويقوم المصرف بمراقبة انتظام تحصيل أقساط القروض من الدول المقترضة، ويتم وقف الإقراض للدول التي تتخلف عن السداد، وإعداد تقارير دورية عن موقف سداد جميع القروض. كذلك يشمل البرنامج الاقراضي على تمويل القطاع الخاص والصادرات العربية للدول الافريقية غير العربية.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

يوضح الجدول أدناه تفاصيل القروض المقدمة للدول كما في 31 ديسمبر2016:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الدولة	عدد القروض	إجمالي القروض	القروض غير الموقعة	القروض غير النافذة	القروض غير المسحوبة	الرصيد 2016	النسبة المئوية	الرصيد 2015
بنين	29	82,418	-	5,000	22,362	55,056	3.68	51,366
بوتسوانا	16	24,895	-	-	7,704	17,191	1.15	18,258
بوروندي	13	54,796	-	-	31,109	23,687	1.59	23,823
بوركينا فاسو	34	158,870	19,000	-	53,776	86,094	5.76	84,647
أفريقيا الوسطى	8	27,428	-	-	21,126	6,302	0.42	6,563
تشاد	20	110,884	-	20,000	36,306	54,578	3.65	53,140
الكاميرون	16	95,913	-	12,000	45,245	38,668	2.59	37,804
الكونغو	7	34,710	-	10,000	11,170	13,540	0.91	8,978
الكونغو الديمقراطية	9	62,037	-	-	33,528	28,509	1.91	26,032
جزر القمر	4	17,807	-	-	-	17,807	1.19	17,807
جز الرأس الأخضر	19	65,290	-	-	24,451	40,839	2.73	39,854
غينيا الاستوائية	5	674	-	-	1	673	0.05	723
إريتريا	4	21,119	-	-	3,366	17,753	1.19	17,753
إثيوبيا	20	156,155	-	15,000	61,271	79,884	5.35	73,359
الجابون	2	10,001	-	-	8,348	1,653	0.11	1,652
غانا	23	78,079	8,000	-	19,225	50,854	3.4	53,259
جامبيا	21	71,462	-	-	28,851	42,611	2.85	43,147
غينيا بيساو	4	6,483	-	-	-	6,483	0.43	6,483
غينيا	27	109,387	-	11,600	38,808	58,979	3.95	57,674
الكوت ديفوار	16	113,119	-	12,000	52,225	48,894	3.27	46,122
كينيا	20	108,326	-	11,000	64,512	32,814	2.20	31,946
ليبيريا	6	31,716	-	12,000	8,400	11,316	0.76	9,716
ليسوتو	16	56,979	-	-	20,213	36,766	2.46	36,389
مدغشقر	22	64,931	-	10,000	11,146	43,785	2.93	45,887
ملاوي	11	75,994	-	-	36,948	39,046	2.61	35,038
موريشيوس	13	12,509	-	-	11,595	914	0.06	477
مالي	32	107,071	-	10,000	23,233	73,838	4.94	74,310
موزمبيق	34	158,190	-	10,000	54,004	94,186	6.30	95,266
ناميبيا	5	16,642	-	-	6,700	9,942	0.67	11,006
نيجيريا	1	8,000	-	-	2,280	5,720	0.38	5,205

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(يتبع) بآلاف الدولارات الأمريكية

الدولة	عدد القروض	إجمالي القروض	القروض غير الموقعة	القروض غير النافذة	القروض غير المسحوبة	الرصيد 2016	النسبة المئوية	الرصيد 2015
النيجر	21	84,775	-	20,000	22,890	41,885	2.80	42,715
رواندا	20	94,515	-	15,000	32,917	46,598	3.12	42,962
السنغال	43	167,082	-	9,000	56,792	101,290	6.78	95,892
سيشيل	12	41,302	-	-	26,669	14,633	0.98	16,157
سيراليون	13	61,673	-	-	14,770	46,903	3.14	47,268
ساوتومي وبرنسيب	9	27,168	-	7,800	9,996	9,372	0.63	7,825
سوازيلاند	8	43,333	10,000	-	10,269	23,064	1.54	19,201
تنزانيا	22	142,464	10,500	-	70,058	61,906	4.14	59,862
توجو	10	55,367	-	10,000	29,299	16,068	1.08	11,202
يوغندا	17	97,083	11,500	-	45,088	40,495	2.71	30,487
زامبيا	13	65,206	10,000	-	33,733	21,473	1.44	19,621
زيمبابوي	9	25,705	-	-	12,580	13,125	0.88	13,125
دول اخري	7	20,000	-	-	1,000	19,000	1.27	18,000
مجموع القطاع العام	**661**	**2,867,558**	**69,000**	**200,400**	**1,103,964**	**1,494,194**	**100**	1,438,001
بنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD)	1	15,000	-	15,000	-	-	-	-
مجموعة ايكو بنك (ECOBANK)	1	10,000	10,000	-	-	-	-	-
بنك شرق أفريقيا للتنمية (EABD)	1	12,000	-	-	9,753	2,247	13	-
مؤسسة أفريقيا للمالية (AFC)	1	13,000	13,000	-	-	-	-	-
البنك الرواندي للتنمية (BRD)	1	15,000	-	-	-	15,000	87	-
بنك تنمية دول وسط إفريقيا (BDEAC)	1	15,000	15,000	-	-	-	-	-
بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب افريقيا (PTA BANK)	1	15,000	15,000	-	-	-	-	-
الشركة النيجيرية للبنك (SONIBANK)	1	5,000	5,000	-	-	-	-	-
بنك تنزانيا للاستثمار (TIB)	1	10,000	10,000	-	-	-	-	-
بنك تنمية اوغندا (UDBL)	1	6,000	6,000	-	-	-	-	-
بنك الاستثمار والتنمية (BIDC CEDEAO)	1	15,000	15,000	-	-	-	-	-
بنك ليبريا للتنمية والاستثمار (LBDI)	1	5,000	5,000	-	-	-	-	-
مجموع القطاع الخاص	**12**	**136,000**	**94,000**	**15,000**	**9,753**	**17,247**	**100**	**-**
مجموع القطاع العام والخاص	**673**	**3,003,558**	**163,000**	**215,400**	**1,113,717**	**1,511,441**	**100**	1,438,001

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

يقوم المصرف بمتابعة سداد مستحقاته لدى الدول المقترضة وتقييم موقف السداد وفقاً لقرار مجلس المحافظين (رقم 1 لسنة 1989). ويبين الجدول التالي مدى انتظام الدول في سداد المستحقات كما في 31 ديسمبر 2016:

بآلاف الدولارات الأمريكية

البيـــــان	عدد الدول	قروض المشاريع	قروض الصندوق	المجموع 2016	مخصص الاحتياطي الخاص
أ) دول منتظمة السداد*					
ليس لديها متأخرات	13	542,286	-	542,286	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	11	542,279	3,134	545,413	-
مجموع فرعي	**24**	**1,084,565**	**3,134**	**1,087,699**	**-**
ب) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	8	266,756	11,205	277,961	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	3	63,266	1,529	64,795	-
مجموع فرعي	**11**	**330,022**	**12,734**	**342,756**	**-**
ج) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنة وأقل من سنة	-	-	-	-	-
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	4	40,625	11,830	52,455	1,382
متأخرات لسنتين وأكثر	1	9,015	-	9,015	266
مجموع فرعي	**5**	**49,640**	**11,830**	**61,470**	**1,648**
د) دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنة وأقل من سنة	-	-	-	-	-
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	3	19,516	-	19,516	146
مجموع فرعي	**3**	**19,516**	**-**	**19,516**	**146**
مجموع كلي 2016	**43**	**1,483,743**	**27,698**	**1,511,441**	**1,794**

* يتضمن مبلغ 17.247 مليون دولار أمريكي والمتعلق بقروض ممنوحة للقطاع الخاص كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: لا شيء).

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ويبين الجدول التالي مدى انتظام الدول في سداد المستحقات كما في 31 ديسمبر 2015:

بآلاف الدولارات الأمريكية

البيـــان	عدد الدول	قروض المشاريع	قروض الصندوق	المجموع 2015	مخصص الاحتياطي الخاص
أ) دول منتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	6	237,773	-	237,773	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	22	848,194	3,689	851,883	-
مجموع فرعي	28	1,085,967	3,689	1,089,656	-
ب) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	8	206,597	13,366	219,963	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	6	98,798	11,830	110,628	-
مجموع فرعي	14	305,395	25,196	330,591	-
ج) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنة وأقل من سنة	-	-	-	-	-
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	-	-	-	-	-
متأخرات لسنتين وأكثر	1	17,754	-	17,754	167
مجموع فرعي	1	17,754	-	17,754	167
د) دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنة وأقل من سنة	-	-	-	-	-
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	-	-	-	-	-
متأخرات لسنتين وأكثر	-	-	-	-	-
مجموع فرعي	-	-	-	-	-
مجموع كلي 2015	43	1,409,116	28,885	1,438,001	167

ج- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على تلبية متطلبات التمويل، وبشكل رئيسي المتعلقة بالتزامات القروض. يحتفظ المصرف بتمويل كاف لمقابلة مثل هذه الالتزامات عندما تستحق.

د- مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها احتمالات تأثر المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية بالتقلبات المستقبلية في أسعار الفائدة، فقد يزداد الدخل من الفوائد بسبب هذه التقلبات أو قد ينخفض في حالة حدوث تقلبات غير متوقعة.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

بالنسبة للودائع والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك، فإن هدف المصرف الأساسي هو حماية الموجودات والمحافظة على سيولتها. وعلى ضوء هذه العوامل فإن المصرف يبحث عن أعلى عائد ممكن. وتتم مراقبة الأداء بانتظام وتعديل مكونات المحافظ في ضوء تطورات الأسواق.

أما بالنسبة للقروض وتمويل عمليات التجارة الخارجية فإنه يتم تحديد سعر الفائدة بشكل مستقل عن قوى السوق، بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة، وعلى مستويات متوافقة مع التوجه الاستراتيجي للمصرف وفي حدود إطار أهدافه التنموية.

هـ - مخاطر صرف العملات الأجنبية

تعرّف مخاطر صرف العملات الأجنبية على أنها التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثيرها على المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية. وضع المصرف ضوابط للعملات الأجنبية التي يجوز التعامل بها ونسب مكوناتها والتي يتم مراقبتها بانتظام من قبل المصرف. يستخدم المصرف في عمليات الإقراض والتعامل مع البنوك الدولار الأمريكي. وفيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، فإنه يسمح بالتعامل بعدد محدد من العملات الأخرى. ومع ذلك فإن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الأساسية، حيث يجب أن يمثل ما لا يقل عن 65 بالمائة من إجمالي المحفظة التجارية بما فيها المشتقات.

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات حسب عملاتها كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	العمـلات						
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	الإجمالي	النسبة المئوية للدولار الأمريكي
2016						
مجموع الموجودات	**3,365,756**	**392,157**	**188,601**	**544,216**	**4,490,730**	**%75**
مجموع المطلوبات	**61,170**	**-**	**-**	**-**	**61,170**	**% 100**
2015						
مجموع الموجودات	3,246,063	405,629	223,446	393,972	4,269,110	%76
مجموع المطلوبات	64,996	-	-	-	64,996	% 100

21 - الحصانة الضريبية:

وفقا لنص المادة (40) من اتفاقية الإنشاء، يعفى المصرف من جميع الضرائب والرسوم في أراضي الدول الأعضاء، كما يعفى المصرف من القيود على استيراد المهمات اللازمة لأداء أعماله ومن الرسوم الجمركية عليها، ولا يسري ذلك على الرسوم التي تؤدى مقابل خدمات فعلية للمصرف. ويعفى المصرف من أية مسؤولية تتعلق بتحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

22 - تعهدات تمويل والتزامات أخرى:

أ- تعهدات القروض والمنح

إن جميع القروض والمنح محكومة بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الدول المستفيدة ذات السيادة، لا يمثل إجمالي هذه التعهدات المحتملة بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، حيث أن كثيراً من هذه التعهدات تكون غير نافذة بسبب عدم توقيع الاتفاقيات أو خطابات التفاهم أو إلغاؤها أو عدم إتمام إجراءات النفاذ. فيما يلي تفاصيل هذه التعهدات كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2016			2015
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	
قروض غير موقعة (إيضاح 20)	69,000	94,000	163,000	67,000
قروض غير نافذة (إيضاح 20)	200,400	15,000	215,400	147,000
قروض غير مسحوبة (إيضاح 20)	1,103,964	9,753	1,113,717	1,128,990
منح غير مسحوبة	28,071	-	28,071	27,357
الإجمـالي	**1,401,435**	**118,753**	**1,520,188**	1,370,347

ب- برنامج تمويل التجارة

خصص في اطار برنامج تمويل التجارة العربية للدول الافريقية لعام 2016 مبلغ 200 مليون دولار أمريكي (150:2015مليون دولار أمريكي). وقد بلغ اجمالي التعهدات مبلغ 150 مليون دولار امريكي (2015: 100 مليون دولار أمريكي) والاتفاقيات غير الموقعة مبلغ 200 مليون دولار امريكي (2015: 50 مليون دولار أمريكي).

ج- التزامات رأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية في 31 ديسمبر2016 المتعلقة بمشروع إعادة تأهيل وتوسعة مبنى مقر المصرف لا شيء (2015: 1.035 مليون دولار أمريكي) (أنظر إيضاح رقم 11).

د- التزامات أخرى

كما في 31 ديسمبر 2016 فإن المصرف ملتزم بسداد المبالغ التالية (أنظر إيضاح رقم 5 و6):

6.000 مليون دولار أمريكي (2015: 6.000 مليون دولار أمريكي) المتبقي من مساهمته في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد عند الطلب من المساهمين.

1.730 مليون دولار أمريكي (2015: 3.460 مليون دولار أمريكي) المتبقي من مساهمته في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

23 - موافقة مجلس الإدارة:

أوصى مجلس الإدارة بتاريخ 8 مارس 2017 بإصدار وعرض هذه القوائم المالية على مجلس المحافظين بغرض الحصول على الموافقة النهائية.

خلاصة عامة للتقرير

(1) دأب المصرف بموجب المهام المسندة إليه في اتفاقية إنشائه، على دعم وتعزيز التعاون العربي الأفريقي، وذلك من خلال الإسهام في تمويل المشروعات الإنمائية في الدول أفريقية، وتقديم العون الفني لها، وتشجيع استثمار رأس المال العربي فيها، وزيادة حجم التبادل التجاري معها، وقد تم ذلك من خلال الخطط الخمسية التي نفذها حتى الآن.

(2) أنهى المصرف العمل في العام الثاني من خطته الخمسية السابعة (2015 - 2019)، التي رُصد لها زيادة في رأس المال بنسبة 50 % (أي نحو 1400 مليون دولار)، ليصل رأس المال الحالي إلى 4200 مليون دولار، وهو ما يُساعد المصرف على تكثيف أنشطته في دول إفريقيا جنوب الصحراء المستفيدة من عونه.

(3) تمت في عام 2016 المصادقة على 16 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام بقروض بلغت 210 ملايين دولار، منها 7 مشروعات في مجال البنية الأساسية، و4 مشروعات في قطاع الزراعة والتنمية الريفية و5 مشروعات في القطاع الاجتماعي (صحة وتعليم).

(4) قدّم المصرف في عام 2016 – في إطار برنامج تمويلات القطاع الخاص – قروض ائتمانية لثماني (8)مؤسسات مالية أفريقية بمبلغ إجمالى قدره 86 مليون دولار، وهو ما يمثل حوالى 86 % من المخصص السنوى لعام 2016.

(5) أما بالنسبة لمكون تمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية والذي خُصص له مبلغ 200 مليون دولار في عام 2016، فقد تم منح خطوط تمويل لعشر (10) مؤسسات مالية أفريقية وعربية شمِلت كل المبلغ المُخصص، وهو ما يمثل زيادة بلغت 100 % مقابل 100 مليون دولار في نهاية عام 2015.

(6) اكتمل خلال عام 2016 تنفيذ 26 مشروعاً إنمائياً في قطاعات مختلفة بتمويلات بلغت 190 مليون دولار لفائدة 19 دولة، كما اكتمل إنجاز 27 عملية عون فني شملت 4 دراسات جدوى و23 عملية دعم مؤسسي، بتكلفة إجمالية بلغت 5.967 ملايين دولار.

(7) شهِد عام 2016 أيضاً زيارات مُتعددة من خبراء المصرف إلى العديد من المؤسسات الإقليمية التنموية العاملة في المجال، مثل: البنك الأفريقي للتنمية، وصندوق الأوفيد، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبنك تنمية غرب أفريقيا، وبنك تنمية دول وسط أفريقيا وبنك تنمية شرق أفريقيا. كما شَهِد تعاوناً كبيراً مع مؤسسات التمويل الدولية خاصةً البنك الدولي.

(8) تُظهر المؤشرات فيما يخص الوضع المالي للمصرف أنه واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، وذلك بارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2016 إلى 4,427.7 مليون دولار مقابل 4,203.9 مليون دولار في نهاية عام 2015، وذلك نتيجةً لإيراداته المتنوعة واستلام جزء من الأقساط الخاصة بزيادة رأسماله، مع مواصلة التحكم في الإنفاق الإداري. كما ارتفع صافي الدخل إلى 123.6 مليون دولار في عام 2016 بالمقارنة مع مبلغ 15.4 مليون دولار في عام 2015، ويُعزى ذلك إلى تحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2016 مقارناً بالعام 2015.

قائمة الملاحق

الملحق الأول	تطور عمليات المصرف التمويلية (1975 - 2016)
الملحق الثاني	تفاصيل توزيع صافي التعهدات حسب البلدان المستفيدة (1975 - 2016)
الملحق الثالث	ملخص التوزيع القطاعي السنوى لتعهدات المصرف الصافية (1975 - 2016)
الملحق الرابع	تفاصيل التوزيع القطاعي الفرعى لتعهدات المصرف الصافية (1975 - 2016)
الملحق الخامس	مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة فى رأس المال وتوزيع الأصوات حتى 31 / 12 / 2016

الملحـق الأول
تطور عمليات المصرف التمويلية (1975 – 2016)

(القيم بملايين الدولارات)

البند	2010 – 1975	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
عدد قروض المشروعات الموافق عليها	501	24	21	20	20	18	16	620
عدد القروض الائتمانية الموافق عليها	26	2	2	2	2	1	-	35
عدد عمليات البرنامج الخاص	14	-	-	-	-	-	-	14
عدد عمليات القطاع الخاص	-	-	-	-	-	4	8	12
عدد المعونات الفنية الموافق عليها [1]	495	31	32	33	29	35	41	696
عدد قروض صندوق الإقراض	59	-	-	-	-	-	-	59
عدد اتفاقيات القروض الموقعة	497	22	24	23	17	25	12	620
عدد اتفاقيات القروض النافذة	462	23	15	28	22	30	11	591
قيمة معونات فنية تم خصمها على الإيرادات[2]	74.508	5.319	5.509	6.123	6.689	6.140	8.442	112.730
قيمة معونات فنية تم خصمها على الإيرادات حسب سنة الموافقة	87.478	6.052	4.577	4.628	3.596	3.020	3.379	112.730
قيمة تعهدات المنح والعون الفني	118.713	8.000	8.000	8.000	8.000	10.000	10.000	170.713
قيمة المنح ودراسات الجدوى الملغاة	25.688	854	418	346	424	91.000	72.000	27.893
قيمة تمويلات المصرف – القطاع العام	3,729.883	200.000	200.000	200.000	200.000	210.000	220.000	4,959.883
قيمة تمويلات المصرف – القطاع الخاص	-	-	-	-	-	50.000	86.000	136.000
قيمة التعهدات الملغاة[3]	734.671	854	12.418	12.346	424	91	72	760.876
قيمة قروض المصرف	2,904.206	192.000	180.000	180.000	192.000	200.000	210.000	4,058.206
قيمة قروض المصرف بما في ذلك المنح والعون الفني	2,995.212	199.146	187.582	187.654	199.576	259.909	305.928	4,335.007
قيمة قروض صندوق الإقراض	214.244	-	-	-	-	-	-	214.244
قيمة سحوبات صندوق الإقراض	214.244	-	-	-	-	-	-	214.244
قيمة سحوبات المصرف	1,934.851	131.138	117.760	129.640	127.829	139.621	121.250	2,702.089
قيمة رأس المال المدفوع	2,800.000	-	-	-	775.405	120.613	101.743	3,797.761

(1) تقرر منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة (1995 - 1999) أن تكون مبالغ المعونة الفنية التي تخصص لدراسات الجدوى منحاً لا ترد، سواء أفرزت الدراسة مشروعاً صالحاً للتمويل أم لم تفرز. بينما كانت هذه المبالغ تعتبر حتى عام 1994 جزءاً من القرض إذا قرر المصرف المساهمة في تمويل المشروع محل دراسة الجدوى.

(2) تتضمن تمويلات المصرف قيمة المعونات الفنية والمنح التي تم خصمها على الإيرادات.

(3) عبارة عن قيمة قروض وعون فني ألغيت بناء على طلب الحكومات المستفيدة أو أرصدة متبقية تم إلغاؤها من قيمة القرض أو العون الفني بعد اكتمال تنفيذ العملية، وتم الخصم بالرجوع إلى السنة التي تمت فيها الموافقة النهائية.

الملحــق الثاني

تفاصيل توزيع صافي التعهدات حسب البلدان المستفيدة (1975 - 2016)

(بملايين الدولارات)

البند	1975 – 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
إثيوبيا	103.212	10.000	10.021	9.999	10.000	13.250	15.000	171.482
إرتريا	28.326			14	29			28.369
أفريقيا الوسطى	19.918	300	10.350				319	30.887
أنجولا	10.146							10.146
بنين	102.305	10.400	128	13	10.514.6	10.000		133.361
بوتسوانا	82.078							82.078
بوركينا فاسو	158.195	11.500	260	12.450	20.512.1	9.400	19.000	231.317
بوروندي	56.141			9.983	542.1	11.600		78.266
تشاد	83.274	8.245	10.000	10.000		10.340	20.000	141.859
تنزانيا	104.549	8.250	10.000	10.338	11.909		10.855.30	155.901
الجمهورية التوجولية	27.591	10.106	9.374		10.280	9.307		66.658
الجابون	17.556						61	17.617
جامبيا	71.542	7.000	8.999		7.000	10.099		104.640
جزر الرأس الأخضر	80.682		5.000	7.152	121	12.102		105.057
رواندا	76.016	11.000	5.300	10.333	11.206	15.000		128.855
زامبيا	57.679	10.000	5.400	189			10.000	83.268
زيمبابوي	57.133				3.000			60.133
ساوتومي وبرنسيب	8.772	3.200		14	7.532	8.260		27.778
السنغال	194.491	9.956	16.000	10.000	11.193.1	10.500	9.000	261.140
سوازيلاند	34.440	10.000				338	10.000	54.778
سيراليون	53.700	5.853	480	8.000				68.033
سيشيل	40.086			265	6.505.5	11.000	320	58.177
غانا	137.002		8.616	8.000				153.618
غينيا	143.536	75	9.500	7.438	11.662.1	450	20.320	192.981
غينيا الاستوائية	8.667							8.667
غينيا بيساو	10.584		250		62.1	120		11.016
الكاميرون	94.329	10.000	300	7.602	11.300	12.000		135.531
الكونغو برازافيل	38.123	8.000			10.000			56.123
الكونغو الديمقراطية	37.500	10.002	8.900		10.062.1			66.464
كوت ديفوار	67.077	6.000	10.000	14.860	10.137	12.493	12.350	132.917
كينيا	88.052	10.000	10.000	10.000		10.320	11.000	139.372
ليبيريا	7.011	40			10.000		12.000	29.051
ليسوتو	75.797		5.000	8.301				89.098
مالي	155.488	4.000			400	150	20.000	180.038
مدغشقر	96.274				11.019	10.066	500	117.859
ملاوي	62.793	4.000	10.000	10.013	5.5	264		87.076
موريشص	70.395			14	35.5			70.445
موزمبيق	153.373	10.320	12.000	10.530	9.900	13.080	10.450	219.653
ناميبيا	25.147							25.147
النيجر	75.335	9.963	5.015		165.8	405	20.720	111.604
نيجيريا	8.000							8.000
يوغندا	67.246	5.002	12.000	7.014	40	15.200	11.500	118.002
جزر القمر	7.996							7.996
مجموعة دول (قطاع خاص)	10.000			10.000				20.000
قطاع خاص						50.000	86.000	136.000
المنظمات	59		112	504	846.5	1.145	3.153.7	5.820.2
منح خصمت على الإيرادات	87.596	5.934	4.577	4.628	3.596	3.020	3.379	112.730
الإجمالي	**2,995.212**	**199.146**	**187.582**	**187.654**	**199.576**	**259.909**	**305.928**	**4,335.007**

الملحق الثالث

ملخص التوزيع القطاعي السنوي لتعهدات المصرف الصافية (1975 - 2016)

(القيم بملايين الدولارات)

السنة	البنية الأساسية والبيئة		الزراعة والتنمية الريفية		الصناعة		الطاقة		برنامج العون العاجل		القطاع الاجتماعي		القطاع الخاص*		العون الفني		المجموع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
2010 - 1975	1,651.214	55.13	741.479	24.76	51,529	1.72	172.664	5.76	12,635	0.42	188.464	6.29	86.221	2.88	91.006	3.04	2,995.212	100
2011	122.600	61.56	28.200	14.16		0.00	-	0.00		0.00	35.700	17.93	5.500	2.76	7.146	3.59	199.146	100
2012	77.000	41.05	56.600	30.17		0.00	-	0.00		0.00	38.400	20.47	8.000	4.26	7.582	4.04	187.582	100
2013	89.500	47.69	45.300	24.14		0.00	-	0.00		0.00	33.000	17.59	12.200	6.50	7.654	4.08	187.654	100
2014	110.600	55.42	43.500	21.80		0.00	-	0.00		0.00	32.900	16.48	5.000	2.51	7.576	3.80	199.576	100
2015	112.800	43.40	35.600	13.70		0.00	-	0.00		0.00	46.600	17.93	55.000	21.16	9.909	3.81	259.909	100
2016	108.500	35.47	49.000	16.02		0.00	-	0.00		0.00	52.500	17.16	86.000	28.11	9.928	3.25	305.928	100
المجموع	**2,272.214**	**52.42**	**999.679**	**23.06**	**51.529**	**1.19**	**172.664**	**3.98**	**12.635**	**0.29**	**427.564**	**9.86**	**257.921**	**5.95**	**140.801**	**3.25**	**4,335.007**	**100**

* يشمل أيضاً القروض الائتمانية

www.badea.org

الملحـق الرابع

تفاصيل التوزيع القطاعي الفرعي لتعهدات المصرف الصافية (1975 - 2016)

(بملايين الدولارات)

القطاع	2010 - 1975	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
قطاع البنية الأساسية								
الطرق	1,008.499	75.000	57.500	32.000	41.000	60.000	98.500	1,372.499
السكك الحديدية	30.796							30.796
النقل النهري	18.245							18.245
النقل الجوي	138.786			10.000	10.000			158.786
المواصلات السلكية واللاسلكية	27.117							27.117
المياه والمجاري	278.201	31.200	19.500	40.000	39.500	41.800		450.201
السدود والكباري	86.782	16.400		7.500	11.600			122.282
المرافق العامة	62.788				8.500	11.000	10.000	92.288
المجموع الفرعي	**1,651.214**	**122.600**	**77.000**	**89.500**	**110.600**	**112.800**	**108.500**	**2,272.214**
قطاع الزراعة والتنمية الريفية								
الزراعة والتنمية الريفية	356.210	18.200	56.600	45.300	43.500	35.600	49.000	604.410
الإنتاج الغذائي	228.275	10.000						238.275
تربية الماشية والدواجن	43.221							43.221
صيد الأسماك	70.524							70.524
الصناعات الغذائية	23.749							23.749
تنمية الغابات	19.500							19.500
المجموع الفرعي	**741.479**	**28.200**	**56.600**	**45.300**	**43.500**	**35.600**	**49.000**	**999.679**
قطاع الصناعة								
صناعة مواد البناء والتشييد	48.407							48.407
الصناعات الكيماوية	3.122							3.122
المجموع الفرعي	**51.529**							**51.529**
قطاع الطاقة: هياكل إنتاج الكهرباء	172.664							172.664
القطاع الاجتماعي	188.464	35.700	38.400	33.000	32.900	46.600	52.500	427.564
القطاع الخاص*	86.221	5.500	8.000	12.200	5.000	55.000	86.000	257.921
البرنامج الخاص: عون عاجل	12.635							12.635
العون الفني								
الدول	3.351	1.212	2.893	2.522	3,133.5	5.744	3,395.3	22,250.8
المنظمات	59		112	504	846.5	1.145	3,153.7	5,820.2
منح خصمت على الإيرادات	87.596	5.934	4.577	4.628	3.596	3.020	3.379	112.730
المجموع الفرعي	**91.006**	**7.146**	**7.582**	**7.654**	**7.576**	**9.909**	**9.928**	**140.801**
المجموع الكلي	**2,995.212**	**199.146**	**187.582**	**187.654**	**199.576**	**259.909**	**305.928**	**4,335.007**

* يشمل أيضاً القروض الائتمانية

الملحق الخامس

مساهمة الدول الأعضاء المدفوعة في رأس المال وتوزيع الأصوات حتى 2016 /12/31

(القيم بملايين الدولارات)

الدول الأعضاء	الأسهم			القوة التصويتية	
	إجمالي رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	النسبة المئوية من المجموع	عدد الأصوات	النسبة المئوية من المجموع
المملكة الأردنية الهاشمية	7,991,111.83	79.91	0.21	279.91	0.67
دولة الإمارات العربية المتحدة	428,095,277.40	4280.95	11.27	4480.95	10.78
مملكة البحرين	7,991,111.83	79.91	0.21	279.91	0.67
الجمهورية التونسية	33,213,969.18	332.14	0.87	532.14	1.28
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	159,822,236.89	1598.22	4.21	1798.22	4.33
المملكة العربية السعودية	958,933,421.41	9589.34	25.25	9789.34	23.54
جمهورية السودان	7,991,111.83	79.91	0.21	279.91	0.67
الجمهورية العربية السورية	4,756,614.20	47.57	0.13	247.57	0.60
جمهورية العراق	559,377,829.13	5593.78	14.73	5793.78	13.94
سلطنة عُمان	46,230,910.57	462.31	1.22	662.31	1.59
دولة فلسطين	7,991,111.83	79.91	0.21	279.91	0.67
دولة قطر	319,644,473.79	3196.45	8.42	3396.45	8.17
دولة الكويت	586,014,868.62	5860.15	15.43	6060.15	14.58
الجمهورية اللبنانية	26,637,039.52	266.37	0.7	466.37	1.12
دولة ليبيا	570,793,703.20	5707.94	15.03	5907.94	14.21
جمهورية مصر العربية	7,991,111.83	79.91	0.21	279.91	0.67
المملكة المغربية	58,601,486.86	586.01	1.54	786.01	1.89
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	5,683,283.13	56.83	0.15	256.83	0.62
المجموع	**3,797,760,673.05**	**37,977.61**	**100.00**	**41577.61**	**100.00**

المقر الرئيسى

شارع السيد/ عبد الرحمن المهدى

ص.ب: 2640 - الخرطوم 11111- جمهورية السودان

هاتف : 773709 / 773646 - 183- 249+

فاكس : 770600 / 770498 - 183- 249+

بريد إلكترونـى: badea@badea.org

الموقع على الإنترنت: www.badea.org

مكتب القاهرة

82 شارع الميرغنى الدور الثانى شقة 7 - مصر الجديدة

جمهورية مصر العربية

هاتف: 20-2-26903644 +

فاكس: 20-2-24175501 +

التصميم والطباعة

مطابع الأهرام التجارية

www.badea.org